

صلاح محمد إبراهيم

الزمن الوقوف

وقائع الديمقراطية الثالثة في السودان



مكتبة جامعة القاهرة

الطبعة الأولى

١٤١٤ - ١٩٩٤

حقوق النشر محفوظة للمؤلف

مكتبة جامعة القاهرة

إخراج إلكتروني : أبو بكر خيرى

تعود مشكلة جنوب السودان إلى فترة الحكم الاستعماري والتدخل الدولي في السودان منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر، وتحرك البعثات التبشيرية في تلك المنطقة باعتبارها الخط الذي يمكن عنده مواجهة انتشار الاسلام ويلقى بعض الإداريين مسئولية التمرد الذي حدث في عام ١٩٥٥ على الإرساليات التبشيرية، إلا أن أسباب التمرد لا تعود كلها، دون شك إلى النشاط الاستعماري والأجنبي، ولكنها كانت أيضاً نتاجاً لبعض الأخطاء والسياسات التي أُتخذت في العهد الوطني في فترته الأولى حيث لم يؤخذ في الحسبان أحداث التوازن السياسي والاقتصادي المطلوب للتعامل مع الأوضاع هناك، كما أن استمرار المشكلة، كل هذه السنوات، سببه اضطراب الساحة السياسية غير المستقرة على الدوام داخل السودان، وعدم توفر درجة من الاتفاق الذي تقبله كل أطراف الأزمة .

شهد شهر فبراير ١٩٨٩ أكبر أزمات الديمقراطية كان شهراً عاصفاً كثرت فيه الضغوط السياسية والعسكرية على حكومة الوفاق الوطني برئاسة الصادق المهدي وانتشرت فيه المظاهرات ووصلت فيه الأحداث إلى ذروة عصفت بالائتلاف الحاكم .

في ذلك الشهر سقطت مدينة الناصر قرب الحدود الأثيوبية في يد

قوات الجيش الشعبي ، واستقال وزير الدفاع عبد الماجد حامد خليل ، ورفعت هيئة القيادة بالقوات المسلحة السودانية مذكرة ارتقت إلى مستوى الانذار للحكومة ، وفى ذلك الوقت أيضاً هدد الجيش الشعبي باجتياح بقية المدن بالجنوب ... تكالبت كل هذه العواصف على الحكومة فى ذلك الشهر وازدادت تأججاً بفعل الأصابع الخفية والتدخلات الأجنبية التى اشعلت الموقف ورفعت درجة الغليان فى الشارع السودانى .

هذا الكتاب يتابع التطورات التى صاحبت أزمة نوفمبر ١٩٨٨ - فبراير ١٩٨٩ التى شغلت الحياة السياسية وهى تبين الاضطراب والتناقض الذى كانت القوى السياسية تتعامل به مع الأحداث حيث نجد أن النظرات السياسية الضيقة والتنافس الحزبى كانا عنصراً من عناصر تعقيد المواقف واستمرار الحرب حتى أصبحت القضية بمثابة قبيلة موقوتة تهدد كل الحكومات ، كما أصبحت المشكلة أحد الأسباب الرئيسية للانهدام الاقتصادى والضغط الأجنبي على السودان .

جذور الأزمة السياسية

إخراج إلكتروني : ابوبكر خيرى

الأزمات السياسية ليست أمراً جديداً في السودان ولعل ما يؤكد ذلك أن استيلاء العسكريين على السلطة ، في كل العهود ، جاء في أعقاب أزمة سياسية عنيفة تهدد تماسك الجبهة الداخلية ووحدة الدولة .. وقد وجدت كل الحكومات العسكرية التي وصلت إلى الحكم ترحيباً وحماساً من الشعب السوداني واعتبرها خلاصاً من الفوضى والانحيار ومخرجاً من الأزمة المستعصية .

قبل أن يتسلم الفريق إبراهيم عبود الحكم في عام ١٩٥٨ ، كانت الممارسات السياسية للأحزاب تعبر عن القصور والعبث وغياب البرامج مما أسفر عن أزمة ١٩٥٥ التي أدت إلى سحب الثقة من الحكومة بعد تعرضها للمؤامرات . وتم تحول النواب بالمال والمساومات (الأزهرى وعصره : بشير محمد سعيد) وبالرغم من أن الزعيم اسماعيل الأزهرى تمكن من تشكيل الحكومة بعد فترة وجيزة ، إلا أن لقاء السيدين عصف بالحكومة . وتم طرح موضوع الحكومة القومية وأثار ذلك الأمر جدلاً واسعاً بين الأحزاب بين معارضين له ومؤيدين ، وانتهى الأمر بتكوين حكومة جديدة برئاسة الأزهرى في فبراير ١٩٥٦ .

وشهدت هذه الفترة تزايد الصراع بين طائفة الختمية والحزب الوطني الاتحادي ، وانتشرت المهاترات والتراشقات بين رموز الفئتين في الليالي

السياسية ، وتم تبادل الاتهامات علناً . ووصل الأمر إلى درجة المهاترات والاستفزازات السياسية وانتهى كل ذلك إلى الانقسام والانشقاق الذى جاء بحزب الشعب الديمقراطى فى يونيو ١٩٥٦ وسحب الثقة من حكومة الأزهرى وتشكيل حكومة عبد الله خليل بائتلاف بين حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطى .

ولم ينجح الائتلاف الجديد فى تحسين سمعة الحكم واستمرت الأزمة السياسية الخائفة ، وكانت هناك اتهامات عديدة تحيط بالحكم ، وكانت هناك شبهات وخلافات سياسية كبيرة وكانت هناك تراشقات عاصفة بين الأحزاب السياسية ومكاييدات ومؤامرات للوصول إلى كراسى الحكم ، وكان هناك عجز سياسى وقصور مؤسسى فى الأحزاب .

كانت الديمقراطية تواجه مشكلة ومحنة ، إذ وصلت الخلافات بين حزب الشعب الديمقراطى والحزب الوطنى الاتحادى إلى درجة أقسى وأمر من تلك التى بين الحزب الوطنى الاتحادى الذى كان فى المعارضة وبين حزب الأمة .

تفجرت أزمة الحكم فى ذلك الوقت بسبب جملة عوامل تعود إلى النزاع الذى نشب حول موضوعات لجنة الانتخابات ومياه النيل وحلايب مع مصر والمعونة الأمريكية التى أدت إلى تدمير وسط العمال والصدام مع الاتحاديين . وكان موضوع المعونة الأمريكية قد زاد من حدة الاشتعال

فى الساحة السياسية منذ أن زار ريتشارد نيكسون السودان فى عام ١٩٥٧ ، وكانت حكومة عبد الله خليل تتحمس لقبول المعونة الأمريكية بسبب الظروف الاقتصادية وحاجة البلاد للتنمية ، إلا أن أحد احزاب الائتلاف - حزب الشعب الديمقراطى - كان متردداً فى قبولها بينما عارضها الحزب الوطنى الاتحادى الذى كان يقف فى المعارضة .

أدت مجموعة من العوامل إلى انهيار الحكومة واستيلاء العسكريين على السلطة ، وكلها كانت تعود إلى البيئة السياسية غير النقية والصراعات الحزبية والاساليب غير الديمقراطية التى اتبعت للخروج من الأزمة ، فالأحزاب خارج الحكومة كانت تتآمر للاستئثار بكراسى الحكم بينما رئيس الوزراء كان يخطط لافتراس الأحزاب جميعاً ، وهكذا جاءت حكومة الفريق ابراهيم عبود بعد أن واجه الحكم طريقاً مسدوداً .

عندما جاءت ثورة أكتوبر الشعبية فى عام ١٩٦٤ ، كانت ساحة العمل السياسى مليئة بالتساؤلات حول قدرة الأحزاب الطائفية على إدارة شئون الحكم ، خاصة بعد أن حظيت حكومة جبهة الهيئات ، برئاسة سر الختم الخليفة ، بأكبر قدر من الاجماع الوطنى شهده السودان الحديث وحتى فى ذلك الوقت كان حزب الشعب الديمقراطى يتهم الحزب الوطنى الاتحادى بالتحالف مع الرجعية .

جاءت الأحزاب السودانية بعد ثورة أكتوبر فى حالة تثير الأسى

والشفقة ، فقد فاجأتها ثورة الشعب قبل ان تكون مستعدة لتولى مسئولية الحكم .

كان هناك خلل فى التنظيم ولم تكن لديها أيضاً برامج واضحة أو مقنعة وكان الخلاف والتناحر الطائفى والعقائدى يزيد من عوامل التوتر والفرقة .

ولجأت الأحزاب إلى ممارسة أساليب غير ديمقراطية بسبب التنافس والمكاييدات السياسية وتم طرد نواب الحزب الشيوعى السودانى من الجمعية التأسيسية ، ورفضت القوى السياسية احترام رأى القضاء الذى حكم بعودة النواب .

كانت الأحزاب بأفعالها تلك تفتح الباب أمام مخاطر تهدد الديمقراطية ، وبلغ الجشع والتهافت على السلطة درجة تنذر بالكارثة . ولم يكن الأمر يقتصر على الاتحاديين وحدهم ، فقد كان حزب الأمة غارقاً أيضاً فى مستنقع الخلافات ، إذ بلغت الخصومة بين الامام الهادى المهدي والسيد الصادق المهدي مداها وأدت إلى ضعف الحكومة الائتلافية .. وبدأت تظهر بوادر تملل داخل القوات المسلحة .. وتذكر بعض المصادر أن الحزب الشيوعى قد بدأ يغازل بعض العسكريين لخطف زمام المبادرة وإخراج البلاد من مأزقها السياسى .

أدى التنافس السياسى على انتخابات رئاسة الجمهورية المرتقبة إلى بذل الجهود لاعادة توحيد الأحزاب . وبالفعل تم توحيد الحزبين الوطنى

الاتحادى وحزب الشعب الديمقراطى فى حزب جديد باسم الاتحادى الديمقراطى كما تم توحيد الصف داخل حزب الأمة ، وتم الاجماع على ترشيح الامام الهادى لرئاسة الجمهورية .

لم يكن محمد احمد محبوب رئيس الوزراء راضياً عن الاسلوب الذى كانت تدار به الأمور داخل حزب الأمة خاصة بعد انتهاء الخصومة بين الامام الهادى والصادق المهدي وكان غاضباً وفاقداً للحماس السياسى ، وبالرغم من أن أحد الضباط نقل له تقريراً مبكراً عن تحركات واجتماعات لبعض الضباط فى الجيش ، إلا أنه ربما لم يبذل جهداً كافياً للتحقق من الأمر ... وللمرة الثانية تمكنت القوات المسلحة من القفز إلى السلطة فى صباح يوم ٢٥ مايو ١٩٦٩ .

لم يرد ذكر لمشكلة الجنوب فى البيان الأول لثورة ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ ، الأمر الذى يدل على أنها لم تكن هماً سياسياً وبالفعل كان تعامل حكومة الفريق عبود مع المشكلة باعتبارها هماً أمنياً واتخذت جملة سياسات أدت إلى تفاقم الوضع وانتشار التمرد فى الجنوب ، وكان واضحاً ، بحلول عام ١٩٦٤ أن الأوضاع السياسية والعسكرية قد ازدادت تدهوراً فى الجنوب وإن سياسة الحكومة واتباع سياسة القبضة الحديدية قد زادت الحرب اشتعالاً .

ويلاحظ أن معظم الأزمات السياسية التى أودت بالحكومات قبل انقلاب

الفريق عمود لم يدعب فيها الموقف في الحبوب دوراً حاسماً ، وكانت الأزمات تعود في محملها إلى أسباب تتعلق بصعف سيطرة الأحزاب وثافتها على السلطة وحلافاتها وتحاوزاتها في حسم الخلافات بداخلها أو سر عناصرها . لا أن المشكلة بلا شك قد اكتسبت أهمية وثقلا قبل ثورة أكتوبر بقليل ، وكانت من سر العوامل المؤثرة والقوية في اسقاط حكومة الفريق ابراهيم عمود ، بل انها كانت قاسما مشتركا في الأسباب التي أدت الى انهيار كل الحكومات بين ٦٤ - ١٩٨٩ ، وأصبحت مصدرا رئيسياً للأزمات السياسية في السنوات المقبلة .

خلفيات مشكلة الجنوب

تعتبر مسكنه جنوب السودان من أخطر وأكثر المشاكل الأفريقية
تقعدا في القارة الأفريقية ولعالم العربي فقد لازمت هذه لمشكلة السودان
منذ استقلاله في يناير ١٩٥٦ وتسبب في العديد من الأزمات السياسية
والانهيار الاقتصادي الذي تعاني منه السودان اليوم فالحرب الأهلية
الناهضة التكاليف والتي طلت تشتعل منذ عام ١٩٥٥ ، كانت تكلف
السداد ما يقرب من الأحد عشر مليونا من الجنيهات في عام ١٩٨٩ ،
هذا عدد لأرواح والممتلكات التي تصع وتحترق أو يجرى تخريبها من
قبل قوات تمرد لدى تحدد بصورة عسفة لم يسبق لها مثل خلال تلك
الأعوام القاسية وبسبب إلى هذه المشكلة الآن بأنها من أهم مشكلات
السودان السياسية إذ أدت إلى عدم استقرار أنظمة الحكم وتزايد التوتر
الاجتماعي وتفتت القوى السياسية وانقسامها ، الأمر الذي انعكس سلبا
على سياسة الدولة داخليا وخارجيا .

وتعود أسباب الريع في جنوب السودان إلى عوامل جغرافية وتاريخية
وسياسية ، كما أن هناك أسبابا تعزى إلى طبيعة لتكوين الشرى المتنوع
للسكان الذين ينتمون إلى أعراق وثقافات متعددة ، وهناك أيضا من
الأسباب ما يمكن إرجاعه إلى السياسة الاستعمارية الانفصالية التي

(١) تقرير لجنة آثار الحرب - مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام - قاعة الصداقة ١٩٨٩

مارستها بريطانيا قبل الاستقلال بين شقي القطر ، هذا بجانب سلسلة من الأخطاء وقعت فيها الحكومات الوطنية المتعاقبة خلال الفترة من عام ١٩٥٥ ، ١٩٨٥ والحقيقة أن حدود المشكلة تعود إلى أبعاد من هذه الأعوام كثيراً .

في عام ١٨٢١ استولت حيوش محمد علي باشا على السودان بعد أن قضت على مملكة الفووح التي بدأت تصحل منذ نهاية القرن الثامن عشر وكانت أهداف محمد علي تتركز في الحصول على الذهب ولعاج والرفق وبالرغم من أن هذا الغزو لعب دوراً هاماً في نشأة الدولة السودانية بحدودها التي نعرفها اليوم إلا أن أصول ونشأة شمال السودان الحديث تعود في الواقع إلى القرن السادس عشر الميلادي وذلك عندما أصبح السودان جزءاً من شمال أفريقيا والشرق العربي والحجاز ، مدفعه إلى ذلك حماس وشعور عميق بالانتماء إلى ثقافة ولغة ومصر مشترك مع المشرق والمغرب العربي وقد عمل موك الفووح على نشر الاسلام واللغة العربية حتى وصلت حدود الاسلام إلى ما يقرب من خط ١٢ شمالاً وكان تعريب السودان وتزايد نفوذ العرب قد تم تعزيزه عن طريق التغلغل السلمي للعرب قرب نهاية القرن الثالث عشر وذلك عندما اندفعت المجموعات العرصة التي دخلت عن طريق الحجاز ومصر نحو الجنوب

(٢) Mohamed Omer Bashir Revolution and Nationalism in the Sudan London 1974 , P. 9

(3) Ibid P. 5

وقد أدى استسلام مملكة النوبة المسيحية للعرب عند نهاية القرن الرابع عشر الميلادي إلى سقوط مملكة علوة وسقوط علوة كان المجتمع العربي الذي تكاثر عن طريق السراوح والتمازج مع سكان البلاد قد أصبح قوة لا يستهان بها واستولى على أحر الممالك المسيحية في سوبا

كان شمال السودان عند وصول حوش محمد علي يتمتع بقدر كبير من التحانس سبب انتشار الاسلام واللغة العربية والطرق الصوفية ووجود العلماء وكان لهذه الطرق الصوفية مكانتها العظيمة في نفوس أهل البلاد ومن أشهر هذه الطرق الشاذلية والقادرية والسمانية .

لقد كان تحار الرقيق من أكثر الناس ترحسا بوحود قوات محمد علي باشا في السودان وكان هؤلاء التجار وكلاء لتحار أوروبس . وقد شارك في هذه التجارة أحمال من الشماليس والجنوبيين والأوروبس ويذكر ريتشارد حراي أن الجنوبيين أمثال الرعيم موبوى Mohoi قد شاركوا في تلك التجارة إلا أن الاستعمار البريطاني قد اتصل من هذه الممارسة وحمل وزرها فيما بعد لسكان السودان الشمالي وحدهم .

استمرت هذه التجارة الشعة حتى حوالي عام ١٨٥٧ عندما رار الخديوى سعيد السودان وبالرغم من أنه أمر بإيقافها إلا أنها لم تتوقف

(4) Richard Gray A History of the Southern Sudan London 1961 P 67

تماما ويشير إلى ذلك صمويل سكر الذي زار السودان خلال لفترة بين ١٨٧٠ - ١٨٧٣ وبعد تلك الزيارة عام أصدر الخديو أمرا بتعس تشارلس غوردون حاكما للاستوائية ثم بعدها حاكما عاما للسودان

ويمكن القول أنه حتى ذلك الوقت لم يكن يجمع بين الشمال والجنوب أى نظام إدرى أو سياسى موحد وخلال هذه الفترة كان الجنوب مستباحا بواسطة تحار الرقيق وبعثات التتسر الأوروبية التى تشير بعض المصادر الى أنها قد بدأت بالجنوب منذ الثلاثينات من القرن الماضى وان سبب توجهها إلى الجنوب بعده عن وسط وشمال السودان حيث كان الاسلام والثقافة العربية هى المتمكنة.

وعندما اندلعت الثورة المهدية فى عام ١٨٨١ ضد الحكم التركى المصرى كانت الدول الاستعمارية مشغولة بتسوية نزاعاتها فى القارة الافريقية جنوبى خط عرض عشرة وحاولت فرنسا وألمانيا أن تستوليا على بعض مناطق النفوذ البريطانىة فى شرق أفريقيا وحوض النيل الجنوبى والاستوائية وبحر العرل وقد هدأت الأحوال بسبب بعد الاتفاقية التى وقعت بين ألمانيا وبريطانيا فى عام ١٨٩٠ والتى تم بموجبها تحديد مناطق النفوذ البريطانى فى شرق أفريقيا تمنعها اتفاقيات مماثلة مع فرنسا وإيطاليا وخلال هذه الأعوام كان السودان قد أصبح تحت سيطرة الثورة

١٥ دكتور عبد الحى عبد الله « تاريخ السودان من مصر شرقا وغربا » وجه خلاف ومؤثرات بحوث ورقة يدور تاريخ ورعت فى مؤتمر الحوار الوطنى - قاعة الصداقة - الخرطوم ٩ سبتمبر - ٢١ أكتوبر ص ٦

المهدية خاصة بعد سقوط الخرطوم وبالرغم من أن بريطانيا قد آثرت عدم التدخل لصالح الحكم التركي المصري إلا أنها عدلت تلك السياسة خوفا من أي تدخل أوروبي وهكذا تم تنظيم حملة بحلبيه مصرية لإعادة فتح السودان وهزيمة الحوش المهدية في عام ١٨٩٨ وهكذا بدأ الحكم الثنائي المصري الانحليزي للسودان .

في يناير ١٨٩٩ تم توقيع اتفاقية الحكم الثنائي بين بريطانيا ومصر وبموجب هذه الاتفاقية حصل البريطانيون على حرية الحركة في السودان وأصبحوا الحكام الفعليين للسودان بسايعدهم مجموعة من الموظفين المصريين وفي هذه الأثناء أطلقت بريطانيا يد الجمعيات التبشيرية في الجنوب وبالرغم من أن بريطانيا لم تنجح في السيطرة على الجنوب سيطرة كاملة إلا في عام ١٩٢٢ سبب مقاومة بعض القبائل الجنوبية مثل الديكا والنوير والشلك إلا أن سياساتها كانت منذ لدايه تهدف إلى عزل الجنوب عن الشمال ويتضح ذلك من الإجراءات والقوانين واللوائح التي أصدرتها منذ عام ١٩٢٢ ، مثل قانون الحوازات والهجرة وقانون المناطق المنفولة وقانون الرخص والنجارة وكان الهدف من هذه القوانين الحد من ترايد الاتصال والتداخل الثقافي والدعوى من الشمال والجنوب والاتحاد به - أي الجنوب - إلى طريق نمو منفصل عن المناطق التي تقع شماله ولتعزيز هذه السياسة ، منعت السلطات البريطانية الجنوبيين من اتخاذ الأزياء والأسماء الإسلامية لعربية وحملتهم داربا على اتخاذ الأسماء والملابس الأوروبية

وحملت الاستراتيجية لعة إدارة وتعلم^{١٦١} وبالرغم من كل هذه الاحراصات لم تنجح الإدارة البريطانية في الفصل الكامل بين سكان الشمال والجنوب. وبالرغم من استمرار التحار العرب الشماليين « الحلالة » في العمل بعض مناطق الجنوب حيث كانت تعتمد عليهم حركة التجارة ، إلا أن تلك السياسة قد حققت الغرض الذي شرعت من أجله إذ هيأت المناخ أمام الجمعيات الكسبية والإدارة البريطانية لتعمق بدور الكراهية وعدم الثقة وحرصت الجنوبيين على اتباع أسلوب عدائي ضد الشماليين الذين صورتهم بأنهم يحدرون من تحار الرفق وأنهم يريدون استبعاد الجنوبيين والسيطرة عليهم وفي هذا المناخ استطاع المشركون الأحناف، عن طريق التعليم والخدمات التي كانوا يقدمونها، تحت الحماية البريطانية، أن يخلقوا رأياً عاماً جنوبياً تقوده شريحة من المتعلمين الجنوبيين المناوئين والمتشككين في صدق ونوايا الشماليين

لقد قامت الإدارة البريطانية بتصفية كل حلاوى القرآن والمدارس العربية ومنعت تعيين مدرسين من الشمال وأنشأت قوات شرطة خاصة بالجنوب كما تم إنشاء فرقة عسكرية بالاستوائية وتم تحشد أفرادها من أساء الجنوب ، كل ذلك ساعد على خلق انطباع قوى لدى الجنوبيين بأنه

١٦١ فيصل عبد الرحمن علي طه « مراحل التاريخ لتعبه جنوب السودان » محاضرة بالنادي السوداني بأبوظبي .

سكون لهم ، يوم ، دولهم الخاصة بهم وبالرغم من وجود العديد من الوثائق البريطانية التي كانت تفصح عن نوايا بريطانيا التي كانت ترمى إلى فصل الجنوب أو لحاقه بشرق أفريقيا (ماكمايكل) إلا أن هذه السياسة تعدلت في عام ١٩٤٦ عندما أصدر السير جيمس روبرتسون السكرتير الإداري البريطاني منشوراً دعا فيه الحكومة البريطانية لاعادة النظر في سياسة فصل الجنوب ودعا إلى اتباع سياسة جديدة تربط الجنوب بالشمال بسبب بعض الصعوبات في ضم الجنوب إلى يوغندا وذلك لوجود بعض المشاكل القبلية وظهر اعتقاد بأن بريطانيا أرادت اتباع أسلوب « فرق تسد » من جديد في هذه المنطقة . وهكذا أخذت بريطانيا بصورة مفاحنة تننى سياسة جديدة في الجنوب وهي سياسة لم يتم التمهيد لها بأي صورة من الصور ، خاصة بعد أن ظلت السياسة البريطانية والمؤسسات التشريعية تركز كل أنواع الفرقة والانقسام والعداء العنصرى والكراهية وبعد أن تم فصل الجنوب إدارياً عن كل ما يربطه بالشمال .

وبالطبع لم يحد هذا الاتجاه البريطانى الجديد ترحساً من الجمعيات التشريعية وقد حاولت هذه الجمعيات عن طريق حلفائها ، أن تصعظ على الحكومة للعمل على فصل الجنوب عن الشمال غير أن الادارة البريطانية لم تستجب لتلك الصعوط وبدأت منذ عام ١٩٤٦ فى السماح

(٧) مدثر عبد الرحيم « مشكله جنوب السودان - طبيعتها ونصورها واثر لسياسة لبريطانية فى تطورها » دار جامعة الخرطوم للنشر

بعودة بعض المعلمين الشماليين إلى الجنوب في إطار متعيرات اقليمية ودولية ومحلية من أبرزها اشتداد الحركة الوطنية السودانية والاتجاه إلى إنشاء مجلس استشاري لشمال السودان .

عقد مؤتمر حوبا في يونيو ١٩٤٧ برئاسة السكرتير الإداري . للظفر في توصيات السودان ومكاسبه تمثل الجنوبين في الجمعية التشريعية المقترحة .

وتظهر هذه المرحلة عدداً من الحقائق أهمها :

١/ أن الاستعمار والجمعيات التشريعية قد نجحوا في عرس بذور الفتنة والكراهية مستغلة في ذلك الملامسات التاريخية المتصلة بممارسة الرق
٢/ أن السياسة البريطانية تجاه مستقبل جنوب السودان لم تتطور حتى ١٩٤٥ .

٣ كانت الإدارة البريطانية تعمل على أن يتطور الجنوب في اتجاه حصارى مختلف عن الشمال حيث كنت تعتقد بأن سكان الجنوب أفاقة زنوج يختلفون عن سكان الشمال .

٤/ أن الإدارة البريطانية قد قررت ، بصورة مفاجئة ، تعديل سياستها وضم الجنوب إلى الشمال .

وهكذا دعت الإدارة البريطانية إلى عقد مؤتمر حوبا للحصول على ضمانات شمالية تتصل بمستقبل الجنوب .

البحث عن حل

إخراج إلكتروني : ابوبكر خيرى

مؤتمر حوبا :

كان مؤتمر حوبا في عام ١٩٤٧ هو البداية للحوار بين شمال السودان وحبوبه ، فقد تم في ذلك المؤتمر ، ولأول مرة ، جلوس جميع السودانيين لمناقشة قضية الحكم وعلاقة الجنوب بالشمال وكانت الحركة السياسية في شمال السودان قد صعدت نشاطها ضد الاستعمار البريطاني

حضر مؤتمر حوبا السكرتير الإداري ومديرو المدرجات الحبوبية ومدير ديوان شئون الخدمة وسبعة عشر حوبا من رعماء القبائل وطارها وحربحي المدارس التشريعية المسجلة كما ضم ستة أعضاء شماليين وبالرغم من أن المؤتمر قد أكد رغبة الجنوبيين في الوحدة مع شمال السودان واستبعاد فكرة الانفصال إلا أن الجنوبيين أثاروا بعض المخاوف والشكوك تجاه ارتباطهم بالشمال وقد عملت الإدارة البريطانية على أن يصمم المؤتمر للجنوب نمو وتطورا يحفظ له مميزاتة وتقاليدته وفي هذا لإطار تمت ، ولأول مرة ، مناقشة قضايا تتصل بالحكم الذاتي والفيدرالية إلا أن الاتحاد الوحدوي الكامل كان عاليا وتقرر أن يمثل الجنوبيون في الجمعية التشريعية ثلاثة عشر عضوا يتم انتخابهم عن طريق مجالس لمدرجات وأوصى المؤتمر بتشجيع لتجارة وتحسين المواصلات بين الشمال والجنوب وعمل تدابير لتوحيد التعليم .

وبالرغم من الاتفاق الذي حدث في مؤتمر حوبا إلا أن المسئولين

لبريطانيس طلبوا ، على الدوم ، يشرون إهتمامهم بحبوس السودان على وجه الخصوص وقد أشار سر رلف ستيفسون فى محادثات تقرير المصر الى أن واجب بريطانيا هو حماية الحبوس من أن يكونوا ضحية للشماليس !! وذكر أن للحبوس رغبة فى الانفصال أو التمرد لأنهم لا يثرون فى الشماليس^١ وخلال محادثات تقرير المصر هذه كان سدو كأما بريطانيا قد قررت العودة إلى سياسة فصل الحبوس وحاولت أن تقرر وثائق تؤكد رغبة زعماء القبائل فى الانفصال .لا أن رحلة لصاح صلاح سالم ، عضو مجلس ثورة ٢٣ يوليو ، فى مصر إلى حبوس السودان دحضت هذه الادعاءات وبعد جهود مصسه تم توقيع اتفاقية فراسر التى نصت على إجراء انتخابات عامه تحت شراف لجنة دوله فى الشمال والحبوس

لقد شهدت السنوات التى تلت مؤتمر حوبا انهداراً لروح الوفاق التى انتهى بها المؤتمر وبدأت مظاهر عدم الثقة تظل بوجهها من جديد وقد عرأ بعض الدارسين هذا الأمر إلى الأسباب التالية :-

١- همال الأحرار الشمالية للحبوس ، خلال مفاوضات القاهرة التى حرت مع الحكومة المصرية فى عام ١٩٥٢ إذ لم يكن فى عضوبتها أى من أبناء الجنوب .

٢ / لم يكن فى هادات لأحرار الشمالية أى من أبناء الجنوب وبالبالى

(٨) محمد سعيد محمد الحس « لصاح صلاح سام والسودان » مطبعة جامعه الخرطوم - دار جامعه الخرطوم للنشر ص ٤٢

جرى حرمانهم من المشاركة في صنع القرار^{١١}.

٢. شعور الحنوس بأن هناك أمورا بخطط لها دون علمهم أو مشورتهم

حصلت هذه الفترة بالاتهامات المتبادلة بين الشماليين والحنوس وبدأ لعداء يطل بوجهه من حديد وقد وجدت الجمعيات التشريعية المسجلة الفرصة لاشعال نار الفتنة والكراهية من حديد وترايد شعور الحنوس بالظلم والاجحاف السياسي وعندما تمت سودنة الوظائف بمقتضى اتفاقية ١٩٥٣ التي نصت على معاصر المؤهل والأقدمية، حصل الحنوب على ٦ وظائف فقط من مجموع ٨٠٠ وظيفة وأثار هذا الأمر سخط الحنوسين وحبسة آمالهم واعتسروا ذلك استدالا للاستعمار البريطاني باستعمار شمالي وخلال هذه الفترة كثرت الأخطاء الادارية والحكومية، كما أن تصرفات بعض الموظفين الشماليين التي لم يحالفها التوفيق قد زادت من عناصر البغضاء والكراهية وفي حو مشحون بالشائعات والخوف، صدر قرار استدعاء الفرقة الاستوائية للاشتراك في احتفالات الاستقلال وساد اعتقاد بأن الفرقة سيتم نقلها إلى الشمال نهائيا واستبدالها بوحدات شمالية.

في هذا المناخ المشحون بالانعفالات، وقع تمرد الفرقة الاستوائية في ثوريت وهو التمرد الذي كان البداية الفعلية للحرب الأهلية التي استمرت

١٩١ د. عبد الملك عمدة : « حالة حنوب السودان » ندوة التعددية في لدول العربية ٢٥ - ٢٧ - المركز الاردني للدراسات والمعلومات تشرين أول ١٩٨٦ عمان - الاردن - ص ٢٤

حتى اليوم وقد قتل في هذه الأحداث ٢٦١ شمالياً معظمهم من المدسّن وأفراد أسرهم و ٧٥ جنوباً وقد لحاً قادة التمرد ، منذ ذلك الوقت ، الى العائنه والأحرش لمقاومة الحكومات المعاقبة والاعتداء على المدنيين والقبائل .

تفاقم الأزمة :

أدت أحداث عام ١٩٥٥ الى تعمق فجوة الخلافات وكان لاندلاع الحرب الأهلية آثار سلبية وصدى مأساوى فى الشمال .

كانت أحداث التمرد ساحة طبعية لعبت المؤسسات الجنوبية عن الحركة السياسية لشطة التي كانت تحرى فى الشمال لدى تكونت فيه الأحزاب والبقانات تعكس رأى الشمالس وتتفاوض باسمهم دون أن يكون لها أى قواعد سياسة للتوعية والتبور بالحبوب ولعل الأسباب فى ذلك تعود الى الاستعمار لدى عمل على عزل الحبوب وأهله عن كل التيارات السياسية التى كانت تعمل فى لشمال ويحم عن ذلك عدم تفاعل الجنوبيين مع السياسات التى كانت تصدر فى الشمال .

وفى عام ١٩٥٦ تم سكل لجنة الدستور وكانت عضويتها تشمل كل لأقاليم ولاحظ الجنوبيون أنهم حصلوا على ثلاثة من مجموع عضويه اللجنة البالغ ٤٢ عضو وعندما رفضت لجنة الدستور لاستحابة لرعية الأعضاء الجنوبيين بقوا مصداً لفدرالى كأساس بقوم عنه الدستور اسحب

الحنويون من اللحة وساعد ذلك في زيادة عوامل الفرفة والانقسام، وبدأ الحنويون يعملون على اثناء المؤسسات السياسية الخاصة بهم وبدأت طاهرة قيام الأحزاب السياسية على أساس اقليمي واستمرت هذه الطاهرة في التصاعد وكان الحزب الفدرالى الحنوي الذي تكون في عام ١٩٥٨ من أبرز تلك الأحزاب. وكانت أهدافه تقوم على أساس قيام نظام فدرالى في السودان وأن يتمتع الحنوب بخدمة مدسة ونظام تعليمي خاص به .. وقد حدث هذا الاتجاه الاقليمي للأحزاب بالرغم من أن الحكومة بدأت، بعد أحداث تمرد عام ١٩٥٥، في إجراء إصلاحات سياسية مع زيادة فرص التوظيف للحنويين ولكن يبدو أن بعض الجمعيات التشريعية الكسبية كانت تدفع الحنويين نحو هذا الاتجاه بهدف مقاومة التغير الذي بدأ يحدث في مناهج التعليم وتوحيد لغته .

النزعة نحو الانفصال والفيدرالية :

وفي أعقاب الأزمة السياسية التي حدثت في عام ١٩٥٨، بين الأحزاب السياسية، تسلم الحش السلطة بقيادة الفريق ابراهيم عود الذي تعاملت حكومته مع المشكلة بأسلوب عسكري محض باعتبارها مؤامرة ضد وحدة البلاد واعتمدت تلك الحكومة على القمع والعنف كأسلوب لحل المشكلة وقامت بتعديل نظام التعليم وتدريب لذين الاسلامي وانشاء حلاوى القرآن إلا أن الارشاليات المسححة قاومت هذا الأمر فأمرت الحكومة بطردها في عام ١٩٦٣ وقد لعبت تلك الارشاليات

دورا كسراً في انتقال حركة التمرد الى الدول الافريقية المجاورة وتبع ذلك حروب العديد من الحووس كلاحنس الى الدول الافريقية وأوروبا والولايات المتحدة خاصة المتعلمين من أساء الحروب وأدى هذا الأمر إلى زيادة التدخل الأجنبي وظهر الاتحاد السوداني الأفريقي الوطني لجنوب السودان (سايو) وكان له جناحه العسكري المتمثل في منظمة الاسابا

ظل أسلوب الصدام والمواجهة العسكرية هو النهج الذي ظل متبعاً خلال فترة الحكم العسكري منذ عام ١٩٥٨ وحتى قيام ثورة أكتوبر في عام ١٩٦٤ ولم تبدل أي جهود حقيقية لحل المشكلة عن طريق الحوار أو حلوس الأطراف المتنازعة الى مائدة المفاوضات كما أن ظهور فكرة الأحزاب الاقليمية قبل حكم الفريق عود قد أدى إلى ترايد الفجوة السياسية وتناعد قنوات الاتصال والحوار بين الشمال والحووس ثم أن طرة الحكومة في ذلك الوقت للمشكلة باعتبار أنها مؤامرة أحسة فقط جعلها تتعامل مع اتمرد بأسلوب الحسم العسكري فقط دون الأحد ، في الحسم ، بأن هناك فوارق تاريخية وثقافية ودسة تتطلب الاحكام إلى منطق الحوار وحلال هذه الفترة تصاعدت أصوات الحركة تارة تدعو للانفصال وتارة للصدالية ويبدو أن لحكومة في الخرطوم - في ذلك الوقت - لم تكن على استعداد للدخول في حوار لمناقشة مثل هذه القضايا لسي لم تكن الرأي العام في الداخل مهتماً لها كما أن ارتقاء حرب سايو وحركة الاسابا في أحضان الجمعيات الكنسية في الخارج أثار شكوك

الحكومة حول نوايا الحنوبيين وهكذا زادت أزمة عدم الثقة بين الطرفين وأغلقت كل أبواب الاتصال أو الحوار خاصة بعد أن ترددت الافاويل من المتمردين بأن الحكومة تريد أن تخضع الحنوب لسطرة الشمال

مؤتمر المائدة المستديرة :

أدى تدهور الوضع في الحنوب في عام ١٩٦٤ إلى زيادة المعارضة الداخلية لسياسة الحكومة العسكرية خاصة بعد أن اتسعت رقعة الحرب الأهلية وسدت كل قنوات الحوار والاتصال بين الحكومة وحركة التمرد ، فقد استمرت حكومة الفريق عيود في التعامل مع المشكلة باعتبارها حروفاً على السلطة والقانون إلا أن حدة المعارك تصاعدت وفشلت الحكومة في احتواء الموقف وتمت الاطاحة بحكومة عيود في ٢١ أكتوبر ١٩٦٤ .

وتكونت حكومة انتقالية - برئاسة سر الختم الخليفة - من الأحزاب والقوات المسلحة . وحررت اتصالات لمعالجة الوضع المتردى في الحنوب وتعددت الآراء بشأن أسلوب معالجة المشكلة ، ففي الشمال تناهت التيارات بين التفاوض وسلوب الحسم والتشدد العسكري كما أن آراء الحنوبيين أنفسهم كانت غير متجانسة فبعضهم كان يدعو إلى الفيدرالية في إطار السودان موحد ، وشار ثاني كان ينادي باللامركزية ، وثالث كان يطالب بالاستقلال وقيام دولة حنوبية وفي ظل هذ السايين في الآراء نجحت الاتصالات التي تمت مع بعض قادة التمرد لحضور مؤتمر لمائدة

لمستديرة في الخرطوم وقد كان هذا المؤتمر بمثابة أول حوار منظم يتم بين الشمال والجنوب تم فيه استعراض المشكله من كافة جوانبها بقدر من الصراحة وقد حضر هذا المؤتمر الأحزاب التالية :-

- ١ - جهة الميثاق الاسلامى .
- ٢ - الحزب الوطنى الاتحادى .
- ٣ - حزب الشعب الديمقراطى .
- ٤ - جهة الهنات .
- ٥ - الاتحاد الوطنى الافريقى (سانو) .
- ٦ - لحزب الشوعى السودانى
- ٧ - جهة الجنوب .
- ٨ - حزب الأمة .

وأعلن أعضاء المؤتمر عن عزمهم على تحقيق الوفاق الوطنى وأن الخلافات والمشاكل لقائمة يمكن حلها عن طريق الحوار السلمى وقد حضر هذا المؤتمر مراقبون من دول أفريقية هي بونغندا وتيرانيا وكينا وغانا وسحرب و'حرائر ومصر وبالرغم من أن مؤتمر المائدة لمستديرة وافق على تسي النظام الاقليمى كنظام للحكم وأن يكون لكل اقليم مجلس تشريعى وحاكم لا أنه فشل فى الوصول الى صعه نهائية للحكم إذ احتدق لمؤتمر حول بعض المسائل مثل التقسيم الجعر فى للأقليم ورؤى بحالة منسروعت لا حرب المحنفة الى لحنه الأثنى عشر واعتمدت هذه اللحنة

عدة توصيات من أهمها استبدال الحكم المركزي بالحكم الاقليمي وشاء
جامعة الجنوب لا أن توصيات لجنة الأثني عشر لم تحد طرقها الى
السفند وبدأ الوضع يتوتر من جديد في جنوب خاصة بعد أحدث
لعنف التي وقعت في حوبا ورو في عام ١٩٦٥ وكان ذلك صرعه ارتدت
بجهود الحور والسلاء الى الخلف وازداد الأمر تعقدا بحدد لمعارك في
الجنوب وتريدب الخلافات في الشمال حول لجنة الدستور التي فاطعتها
بعض الاحزاب بحسوبة (حرب سابو وحيهة لجنوب) وحرب لنسب
الديمقراطي وعندما طرح موضوع الدستور الاسلامي في لجمعية
الاسسسية فاطع لاعضاء الحوسور لجمعية وتلا ذلك حدود انشقاق في
حرب الأمة وهو حرب لاعلسة وأصبح الصادق المهدي رئيسا للوزراء
واسنمرت الخلافات الحرسية في الصاعد الى أن ساءت لاوضاع في البلاد
وتنهأت الظروف لاستيلاء الحش على السلطة في مايو ١٩٦٩

الاعتراف بالفوارق التاريخية والثقافية :

لقد كان واضحاً لكل الحكومات لمتعاقبة أنه لا يمكن تحقيق أي
تطور أو نمو اقتصادي في البلاد دون أن يتحقق الاستقرار السياسي وقد
أدت فترات الاضطراب السياسي والخلافات الحرسية ، بعد ثورة أكتوبر ، الى
ضعف الأمل وقتل برحاء في أي صلاح سياسي أو اقتصادي بالبلاد ،
وإزداد الوضع سوءاً في جنوب بسبب الانقسامات والحرب الاهلية التي
ظلت مشعنه لاربعة عشر عاماً ولى ادب الى نهدر لسات والمسروعات

المتحة القليلة التي كانت قائمة . وتحول الجنوب إلى منطقة إهدار لكل موارد البلاد .

كانت معظم محاولات الحلول التي حثرت لمشكلة الجنوب ، خلال الفترات السابقة ، ترتكر على اخضاع الجنوب وقد ناءت كل هذه المحاولات بالفشل وعندما قامت حكومة مايو ١٩٦٩ نظر للمشكلة ، لأول مرة ، بموضوعة وواقعة وصدر اعلان التاسع من يونيو ١٩٦٩ الذي اعترف بالفوارق الثقافية والعرقية والتاريخية بين الشمال والجنوب . وكان هذا الاعلان يعنى أن من حق الجنوبيين أن يعملوا على تطوير ثقافتهم في إطار السودان الموحد كما دعا البار إلى قيام حكم اقليمي في المديرية الجنوبية .. كان هذا البار يعنى توحها حديدا في مشكلة الجنوب وقد وحد الأمر ترحساً من قيادة حركة التمرد التي أصبحت في ذلك الوقت تحت سيطرة حوريف لاقو الذي أحكم سيطرته على منظمة الأنابا وحزب سانو .

اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢ :

بعد اعلان التاسع من يونيو ، نشطت الاتصالات بين الحكومة وحركة التمرد وقد لعبت بعض الأطراف الأحنسة دوراً كسراً في التقريب بين طرفي النزاع وتكملت هذه الاتصالات بالنجاح في فبراير ١٩٧٢ حيث عقد مؤتمر أديس أبابا وقد نصت اتفاقية أبابا التي تم التوقيع عليها في ٢٧ فبراير بين الحكومة والحركة على قيام حكم ذاتي اقليمي في

جنوب السودان وتم تصميم هذا النص في دستور السودان لعام ١٩٧٣ ..

أعطت اتفاقية أديس أبابا سكان الاقليم الجنوبي حرية واسعة في إدارة شئون اقليمهم فتم انشاء مجلس تشريعي اقليمى فى حوبا كما تم قيام الالجهزة التنفيذية التى كانت تعمل تحت اشراف المجلس التنفيذى العالى الذى كان بمثابة مجلس وزراء اقليمى برئاسة أبيل البر وهو من الشخصيات الجنوبية البارزة. وفى عام ١٩٧٨ تم إجراء انتخابات فى الاقليم الجنوبي وأصبح حوزيف لاقو رئيساً للمجلس التنفيذى العالى

وبالاحط. خلال هذه الفترة، أنه قد تم التأكيد على أن اللغة العربية هى اللغة الرسمية للسودان وأن اللغة الانجليزية قد أصبحت اللغة الرئيسية للالقليم الجنوبي كما أصبح من حق الاقليات تطوير لغاتها وثقافاتها وبصت الاتفاقية على حق المواطن فى التعبر عن معتقداتهم وعلى تكافؤ الفرص فى التعليم والتجارة بصرف النظر عن العرق أو الأصل القلى .

وعندما صدر دستور عام ١٩٧٣ نص على أن الشريعة الاسلامة والعرف مصدران رئيسان للتشريع وأن الأحوال الشخصية يفصل فيها حسب قوانين الأفراد .

وأدى تطبيق اتفاقية أديس أبابا إلى إشاعة الاستقرار والطمأنينة فى الجنوب وحققت نجاحا سمح بإقامة العديد من المشروعات التنموية الحديدية وإعادة تأهيل العديد من المنشآت التعليمية والصحة، وفى

محالات النقل والاتصالات والطرق، وفمت المجالس التنفيذية والادارة
في مختلف أرجاء الاقليم، وشهد الاستقرار الذي تحقق على أن الحوار
والمفاوض لحل مشاكل الوطن يمكن أن يكونا بدلا للاقتتال والصراع
وأكدت الاتفاقية أنه، وفي ظل الثقة وسد العنف والكراهية، يمكن
لأناء السودان أن يحققوا قدرا من الاتفاق يحفظ للبلاد وحدتها

تقسيم الاقليم الجنوبي :

في عام ١٩٨٣ بدأت بعض الأصوات الجنوبية تنادي بتقسيم
الاقليم الجنوبي وبالرغم من أن هذا الأمر قد وجد معارضة من بعض
أناء الجنوب الذين كانوا يرون في الأمر حروحا على اتفاقية أديس أبابا
إلا أن الاتجاه قد وجد تحاوبا من الحكومة المركزية وقد رأى المبادون
باحتفاظ الاقليم بوحدة أن التقسيم لا يمكن أن يتم لا بتعديل الدستور
وأن اتفاقية أديس أبابا قد نصت على وحدة الاقليم وأن التقسيم مقصود به
ضعاف لجنوب، سم كان رأى دعة لتقسيم وفقا لما أورده بروفيسر
عبد العال عبد الله :

- ١ - أن هناك ظروفًا ومتغيرات تستدعي التقسيم .
- ٢ - أن التقسيم يؤدي إلى توسيع قاعدة المشاركة .
- ٣ - أن حدود الاقليم الجنوبية لثلاثة قد وضعت أيام الادارة
البريطانية على أساس اعتبارات جغرافية وسكانية أدت إلى حسن الادارة
والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بسهولة ويسر ، حيث أحد

في الاعتبار صعوبة النقل والاتصال وتُعد المسافات .

٤ - أن وجود ثلاثة أقاليم بعد احتمال الهمة السياسية لفئة بعضها

وفي يونيو ١٩٨٣ عرّض موضوع التقسيم على مجلس الشعب الاقليمي وكانت الاعدسة مع قرار التقسيم وصدر به أمر جمهوري بعد ذلك ويشير بروفسر عبد العال إلى أن ثلاث مجموعات قد وقفت إلى جانب قرار التقسيم وهم بضمون نواب الاستوائية وعالية نواب أعلى السبل وبعض نواب بحر العرل أما لمعارضون وغالستهم من الديكا وكابوا يمثلون مديريتي شرق بحر العرل والبحرت وحرعا من مديرية حونقلي

أتى قرار تقسيم الاقليم الحوسي في وقت بدأت فيه بعض الخلافات من الشمال والجنوب تطل بوجهها من حديد ، وبدأ حو الشك وعدم الثقة سحدد وكانت بعض القادات الجنوبية تشكو من تدخلات رئيس الجمهورية في الترشيح لرئاسة المجلس كما أنه قام بحل لمجلس التنفيذي واتهمه بأنه كان وراء تقسيم الاقليم .

وسرى بروفسر عبد العال أن قرار التقسيم قد ترتب عليه اشغال خلافات قلبية في الجنوب كان لها دور أساسي في التمرد .

تمرد الكتيبة ١٠٥ :

تصممت ثقافة أديس أبابا منذ ينص على سعيات الاساسا في القوات المسلحة السودانية على أن يهوا لمدة خمس سنوات في الجنوب

يقلون بعدها للعمل في الشمال بهدف انصهارهم في القوات المسلحة التي تتمثل فيها القومية . وبالفعل تم ترحيل بعضهم من غرب الاستوائية ولكن لم ينفذ الترحيل بالنسبة للفرق الموحدة في بحر العرال وأعلى السل وكانت الكنيسة ١٠٥ صم الدين رفضوا النقل في أكتوبر ١٩٨٢ ثم في فبراير ١٩٨٣ فتمردت وحرحت إلى العانة ولحقت بها قوات من فشلا وكان جون فرنق يقصى أحازته بالقرب من بور ولحق بالتمرد حيث أسس، مع آخرين، الحركة الشعبية والحش الشعبي بمساندة بعض القوى الخارجية المعادية للسودان .

وبالرغم من أن قيام التمرد الثاني قد سبق اعلان قوانين الشريعة الإسلامية في سبتمبر ١٩٨٣ إلا أن اعلانها قد أحدث ردود فعل عنيفة في أوساط الحوس وقد دفع هذا الأمر العديد من القوى في العالم العربي والتسرفى إلى التحالف مع قوى التمرد لمحاربة الشريعة الإسلامية وإضعاف الحكومات في السنوات اللاحقة .

الإنسحاب بأقل الخسائر

واحدة المجلس العسكري الانتقالي الذي تولى الحكم في أعقاب انتفاضة ٦ أبريل ١٩٨٥. عدداً من المعصلات لمستعصبة وكانت كلها تنتهي إلى طريق مسدود ولم يتحقق الإجماع المطلوب لتجاوز العقبات التي تقف أمام القوى السياسية المخلفة. وكانت معظم تلك المشكلات إما تتعلق بحوهر الصراع بين الشمال والجنوب، وما أنها إرارات وتداعيات لذلك لصراع، والحقيقة أن مناعب لحكم خلال الديمقراطية الثالثة تعقدت بسبب الدور الذي لعبه التجمع الوطني الذي كان يصمم الأحرار والبقانات فقد ظهرت بوادر شرح سياسي عميق بين القوى السياسية المختلفة وكان ذلك الشرح وصحاحاً في تركيبة التجمع الوطني الذي تسي قيادة الانتفاضة الشعبية، ولاسلوب الانفعالي الذي تعامل به مع القضايا والأحداث.

كان التجمع مرحلاً للتناقضات، وتعارض التوجهات والطموحات، وبالرغم من ذلك، كان يحاول الاستحواذ على السلطة والحكم في مسار الانتفاضة، وكان أكبر خطأ وقع فيه التجمع الوطني ممارسته لسياسة لعزل السياسي، وإعراق السار بالمصطلحات التي تكرر التفرقة السياسية، إلا أن المجلس العسكري الذي تكون برئاسة المشر عبد الرحمن سوار الذهب لم يمكنه من ذلك واستطاع أن يكبح حماس دعاة التطرف، وقد أثبت التاريخ أن لمجلس العسكري كان محققاً في مواقفه وتعامله مع قيادات لتجمع الوطني التي كانت تجميع للتشدد والفوضى الشورية في التعامل مع التطورات السياسية التي تتطلب التهدئة والعقلانية.

فى ذلك الوقت ظهرت خلافات بين الحائس دارت حول الميثاق الذى أعلنه التجمع كمنهج للعمل السياسى وحاول أن يلزم به المجلس العسكرى الانتقالى ، كما ظهرت خلافات حول تشكيل مجلس الوزراء وعلاقة المجلس العسكرى بالجهة القومية الاسلاميه وقضايا أمية مختلفة ولو قدر للعسكريين أن ينساقوا خلفها لألحقت أضراراً بالسودان كله وزادت الساحة السياسية تفتناً وانقساماً

تأكدت الخلافات بين الحائس أكثر بموقف المجلس العسكرى من الشريعة الاسلاميه التى طالب التجمع بالعائها بينما رأى المجلس ترك الأمر للحكومات المنتخبة القادمة .

كانت فكرة العزل السياسى تسيطر على التجمع الوطنى ، وبدأ التجمع بتشكك فى الاتصالات التى كانت تتم بين المجلس العسكرى وبعض قيادات الجهة الاسلاميه والتى كان ينسعى النظر إليها فى إطارها الطيعى والعادى والمنطقى ، ذلك لأن الجهة كانت قد رفضت المشاركة أو التوقيع على ميثاق الانتفاضة الذى يجمع الأحزاب والقوى السياسيه داخل التجمع ، وبالتالى كان لابد لها ، كقوة سياسيه ، أن تتعامل مباشرة مع المجلس العسكرى الانتقالى الذى آلت إليه كل السلطات السياسيه والتشريعيه ، الا أن قوى التجمع وبعض الأحزاب كانت تنظر إلى ذلك الأمر باعتباره تأمرأ يحرى فى الخفاء بين المجلس العسكرى والجهة الاسلاميه ، وبدأت العناصر الساريه فى التجمع تصدر الأحكام

والتصنيفات حول أعضاء المجلس العسكري وامتيازاتهم السياسية ، وبدأ
يدور الهمس حول التوجهات الإسلامية لبعضهم ، وحتى رئيس الوزراء
الانتقالى الدكتور الحرولى دفع الله والذى حملته الجماهير من داخل سحر
كوبر لم ينبع من الهمس .

كانت اللحظة تتطلب إجماعاً وطنياً والثقافاً حول القضايا الجوهرية التى
يمكن أن يتحقق حولها إجماع قومى . إلا أن التجمع الوطنى اختار
الانقسام والفرقة . وبدأت تنتشر فى الساحة تعبيرات جديدة فى القاموس
السياسى مثل « السدنة » و « إرالة آثار مايو » وغير ذلك من المسميات
الفصفاصة . كان الخطأ فى اعتقاد الكثيرين يكمن فى عدم استيعاب
قوى التجمع ، بأحزابه ، ضرورة التعايش السياسى السلمى فى ظل
الديمقراطية ، إلا أن قوى اليسار والتى رغبة منها فى التحكم فى مسار
التجمع الوطنى حاولت أن تعد إلى التاريخ المهيج القديم الذى تم تطبيقه
فى أكتوبر ١٩٦٤ ، عندما رفع شعار الطهر لكل العناصر التى تعاونت مع
حكم الفريق عمود . كان التجمع يطلب استلام كل السلطة ولكنه لم
يكس يعلم ماذا يفعل بها . ويمكن أن نورد ثلاثة مشاهد ترمز للتخطيط
وعدم التدبر الذى كانت قيادات التجمع تتعامل به مع بعض الأمور
والقضايا التى لا تقبل المزاح أو الهزل .

المشهد الأول : حل جهاز أمن الدولة

وجه التجمع لوطى كل غصه وسخطه ضد جهاز أمن الدولة

وحاء ، ذلك بناء على تحطيط عمائدي وقعت في مصدته معظم القوى السياسية السودانية فقد كان المسار يرى أن الانهيار الكامل لأجهزة الدولة ومؤسساتها يمكن أن يتيح له الفرصة لالتقاط أنفاسه وإعادة ترتيب أوضاعه سيما كان حل جهاز أمن الدولة يعنى خلق حالة من الفوضى والفراغ الأمني في البلاد ، وكان يلحق الضرر بكافة أجهزة المعلومات والاتصال وأحداث تسويز في جهاز الدولة بأكمله ، ولم تقدر القوى السياسية التي سادت لهذا المحطط أن البلاد تعاني من الحرب الأهلية ومن لاحتراق الخارجى ، وتحت ضغط المظاهرات وتولد لقوى السياسية ذات الوزن اتخذ لمجلس العسكرى الاستقالي قراره بحل الجهاز وتسريح أفرادهِ .

كان القرار خاطئا بكل المقاييس والمعايير ، فجهاز أمن الدولة مثله مثل بقية مؤسسات الدولة الأخرى كان يمكن أن يكون ذا فائدة عظيمة لأى حكومة وطنية بسطة لما كان يتوفر لأفرادهِ من قدرات وكفاءة وحسرة وربما كانت هناك أخطاء فى الممارسة أو فى استغلال السلطات ، لكن الحكم على مؤسسة من مؤسسات الدولة بالاعدم لم يكن عملا وطنيا ولم يكن قرارا مسئولا ، ولا شك أن لاسكاسات الأمية التي واجهتها البلاد بين ١٩٨٥ - ١٩٨٩ أكدت مدى الحرمان الذى ارتكب من قبل النجتماعيين الذين عملوا على تشويه سمعة الجهاز والصقوا به تهمة هو كان بريئا من معظمها .

المشهد الثاني : اقتحام السفارة المصرية

بعد أن توقف لرئيس السابق للسودان جعفر نمري في جمهورية مصر العربية ، في طريق عودته من لولايات المتحدة لأمريكسه ، واضطر للإقامة فيها بسبب تنافس ابريل ١٩٨٥ ، شس التجمع حملة عبيده وفاد مطاهرات كثيرة تطالب مصر نسلم لرئيس السابق ، وقام لتجمع بممارسة صفوف شديدة على المجلس العسكري لستحب لذلك المطلب وبتصل بالقيادة السياسية المصرية لنسبم الرئيس السابق لتقديمه للمحاكمة ، الا أن المجلس العسكري استطاع أن يقوم تلك الصعوط

كان في مطلب لتجمع لكثير من لتعامل على القيادة المصرية وكان بيطوى على الرعة في لتصفية وصفاء عومل التوتر على العلاقات السودنية المصرية ، وقد تأكد ذلك عندما سر فراد التجمع موكبا صم بعض القنادات المدسة والحرس وفحم ، بصورة مخلة ، مسمى السفارة لمصرية بالخرطوم ، ولولا صسط النفس الذي تحلى به لسفر وأعضاء بعثه لحدث ما لم يكن في لحسان ولعل ما يؤكد رغبة لتجمع في اضعاء أحواء التوتر واثارة الخلاف مع القيادة المصرية الموقف الذي اتخذه التجمع من التكامل السوداني المصري وتفاقم الدفاع المشترك

لم يكن موقف التجمع ينطلق من فراع وإنما كن الهدف منه بعد أن نجح في حل حصار أمن الدولة أن يجعل السودان عاريا من أى عطاء دفاعى أو حذف استراتيجى ويمكن فهم مثل هذه التويا في صوء الاتصالات

والقوات التي كانت مفتوحة ، في ذلك الوقت ، مع النظام الأثيوبي الذي كان يدعم حركة التمرد ويوفر لها المأوى والملحأ .

لقد أدت مثل هذه المواقف إلى خلق نوع من عدم الثقة والتوافق بين المجلس العسكري والتجمع . وساعدت هذه الحوادث في تشكيك المجلس العسكري في توايا التجمع وأهدافه ، وطرحت هذه المواقف تساؤلات عديدة على الساحة الوطنية حول حقيقة علاقة التجمع بالحركة الشعبية التي يقودها جون قرنق .

المشهد الثالث : الجنوب

كان للتجمع الوطني اتصالاته مع حركة التمرد التي يبدو أنها لم تكن بعيدة عن دار الاساتذة بجامعة الخرطوم التي كان التجمع يعقد فيها اجتماعاته . ويبدو أن قيادة القوات المسلحة والأجهزة الأمنية المختلفة كانت على علم بهذا الأمر (انجلي الغموص بعد مغادرة لام أكول أساذ الهندسة بجامعة الخرطوم السودان واعلان انضمامه لحركة حور قرنق) .

في أعقاب الانتفاضة وتولى المجلس العسكري مسئولية الحكم ، حاول التجمع أن يحرص على المجلس العسكري اتحافاً معيماً لحل المشكلة ، وبدل بعض رموزه جهوداً متصلة للتجمع بين الطرفين .

كان التجمع يرى أنه يجب التعامل مع الحركة الشعبية باعتبارها فصيلاً سياسياً ضمن قوى الانتفاضة ، بينما يرى المجلس العسكري الذي يمثل

في المقام الأول القوات المسلحة التي تحاربها لحركة أن التعامل معها يجب أن يبنى على حسابات .

في هذه الفترة تركت الحكومة الانتقالية المجال مفتوحاً للاتصال بالحركة وكان التجمع صدر السياسات (٨ ابريل ١٩٨٥) ويوجه الرسائل ويعقد لاجتماعات مع الحركة الشعبية وقد ساهم الاتفاق الذي وقعه التجمع مع لحركة والذي عرف باعلان كوكادام على تعميق فحوة الخلاف بين التجمع والمجلس العسكري والقوى السياسية الأخرى التي لم توقع على الاعلان لأنه تضمن بصوصاً لم يكن عليها اجماع وطني ، وكانت مثار خلاف بين القوى السياسية مثل رفع حالة الطوارئ والغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣ (الشريعة) والغاء الاتفاقات الدفاعية مع أي أقطار أخرى وعقد المؤتمر الدستوري .

يعتبر اعلان كوكادام من أكثر الوثائق التي ساهمت وعقدت الموقف التفاوضية بين الحكومات المختلفة والحركة الشعبية لأنه خلق اطماعاً واحماً لدى الحركة بأن محتوياته يمكن أن تكون قابلة للتطبيق أو التنفيذ ، ذلك لأن التجمع لم يكن في واقع الأمر يعمل بتنسيق مع الحكومة كما احتوى الاعلان على ادراج قضايا خلافية لعبت دوراً في تفجير المواقف السياسية وانهيار العديد من الحكومات التي قامت بعد الانتخابات

كان هدف الحكومة الانتقالية أن تكمل مهمتها وهي تحظى برضى

وهول كل القوى السياسية ون تسلم السلطة للحكومة المنتخبة دون أن تشر
الامواح بتفحير القضايا الخلافية، لدلح حاولت أن ترحىء كل القضايا
لجوهرية، لا أن التجمع كن سعى لتحقيق أكبر قدر من المكاسب تحت
ستار الثورية، وكان فى مقدمة أهدافه تصفية آثار مايو وحل مشكلة
الحبوب، غير أن حكومة الانتقال عحرت عن مساندة تلك الأهداف،
وفقاً لما جاء فى الميثاق .

كانت المفارقة تكمن، فى تلك لفترة، فى حقيقة أن تركيبة التجمع
وتكوينه لم يكن يعكس، فى واقع الأمر، الأورن الحقيقية للقوى
لساسية الفاعله فى الساحة السياسية وأن فادته تتخذ قرارات وتنسى
أفكار غير قابلة للتعمد و التطبيق، ذلك أن الاتصالات مع المجلس
العسكرى الانتقالى لم تكن فاصرة على التجمع وحده، ولم يكن المجلس
يستمد شرعيته من التجمع الوطنى ولقائات ولكنه يستمد قوته فى الواقع
من فهمه للخريطة السياسية وثقل القوى السياسية المخلفة والقوات
المسلحة وكان قادة الأحزاب يواصلون مشاوراتهم مع المجلس بعدا عن
قادة التجمع .

كان التجمع يتم الأب ولام ولم يكن أحد يكسرت لخلافاته مع المجلس
العسكرى وكان قادة الأحزاب على يقين من أنه صدى لأحداث ورد فعل
ستلاشى مع زوال الانام ولكن رد الفعل هذا نجح فى زرع العديد من
القبائل الموقوتة التى نوات الصحاراتها مع سنوات الديمقراطية الثالثة .

الشريك المخالف

ولدت الانتفاضة وقد تحاذتها تيارات وصراعات حادة وقام التجمع الوطنى والتفت حوله معظم الاحزاب إلا أنه عمل على عزل القوى الاسلاميه ولم يكن ذلك ممكناً وقد أدى هذا الموقف إلى خلق جهتين لعمل السياسى بالبلاد وأسهم هذا الموقف فى تصعيد الأمور أمام المجلس العسكرى الانتقالى الحاكم آنذاك وانعكس سلباً على أداء الحكومة وقدرتها على التفاوض مع حركة التمرد التى أحست بظهور التناقضات السياسيه فى الداخل فعمدت إلى المراوغة والتعسف فى مواقفها .

تناهت آراء القوى السياسيه فى البلاد حول كفيه التعامل مع حركة التمرد وأسهمت الخلافات والتنافس والكيد الحربى فى عدم الاتفاق على الأهداف القوميه التى يمكن أن تلتقى عندها القوى السياسيه

فى مارس ١٩٨٦ صدر إعلان كوكادام بين التجمع الوطنى الذى كان يضم كل الفعاليات السياسيه ماعدا الحيه القوميه الاسلاميه والحرب الاتحادى الديمقراطى وسن الحركه الشعبيه وقد احتوى هذا الاعلان على عدد من النقاط أبرزها مناقشه قضايا السودان الاساسيه ورفع حالة الطوارئ والعاء قواس سستمر والعمل بقواس ١٩٧٤ وقام مؤتمر دستورى وقد تسبب هذا الاعلان الذى لم تشارك فيه كل القوى السياسيه « تخلف كل من الحرب الاتحادى الديمقراطى والحيه القوميه الاسلاميه » فى حدوث خلافات ساسيه كبيره ولم تتمكن القوى السياسيه التى وقعت

عنه من تفيد أى من سوده وبالرغم من ان حركه لتعدد طلعت تتمسك
بالاعلان إلا أن الحكومات المخيفه لم تقبل التعامل مع ذلك الاعلان
بالصورة التى أتى بها وكان الاعتقاد السائد أن ذلك الاعلان لم يكن إلا
شروطا أمليتها حركه التمرد على الأحزاب التى اشتركت فى لتوقع عليه
فى وقت لم تتمكن فيه هذه الأحزاب من وضع برامجها أو خططها
السياسية وهكذا كان حرب لأمة وهو من أكرس الأحزاب التى وقعت على
الاعلان من أوائل الذين تراجعا عن الاعتراف به .

وبالرغم من تعدد المبادرات والبدوات والاتصالات مع الحركة إلا أن كل
هذه الاتصالات كانت تنتهى الى طريق مسدود ذلك لأنها كانت تتم فى
معظم الاحيان بعدا عن مطية لحكومة أو مشاركتها الكاملة ، كما أن
الحركة قد اعترضت وتحاهلت كل المحاولات والمبادرات الحكومية وقد
تكرر هذا فى اكثر من مرة ، الاولى عندما رفضت التعامل مع المجلس
للعسكري الانتقالي بعد الانتفاضة ثم فى ردها على رسالة رئيس الوزراء
الانتقالي ثم فى تحايلها بسادة رئيس وزراء الحكومة المنتخبة بعد
الانتفاضة لقد كانت ردود فعل الحركة طيلة الفترة التى أعقبت
الانتفاضة تتسم بالسلبية ولم تستجيب لأى من بداعات الحكومة بحلول مبدأ
الحوار بل كانت تتجه الى التصعيد كلما ظهرت بادرة للانفراج . وبالرغم
من هذا الموقف السلبي من الحركة فإن الحكومة باعسارها لمسنول الأول
عن قصايا الحرب والسلام لم تقم بأى جهد لتنظيم الاتصالات مع حركه

التمرد وأما تركب البلب مفتوحا لسفر مختلف الجماعات والأفراد للاتصال مع حركة التمرد وتنظم لقاءات منفردة معها وقد عقدت عدة لقاءات وبدوات سن ممثلين لبعض الأحزاب أو الأكاديميين مع حركة التمرد في أديس أبابا ولبدر وواشطن وهراري وسرقى بالسروبع وأسهمت مختلف هذه الاتصالات في إثارة البلبه والسافضات سن مختلف لفئات السباسبه داخل البلاد .

بعد الانتخابات التي حرت في أبريل ١٩٨٦ تولى الصادق المهدي رئاسة الحكومة الأولى التي أطلق عليها حكومة الوحدة الوطنية وكانت تصم أحزاب لاتحادى لديمقراطى ، سانكو ، الجمع الساسى لجنوب السودان (جناح الدو) والحزب الفدرالى .

ورثت حكومة الوحدة الوطنية العديد من المشكلات التي كانت تعتبر كل واحدة منها قضية موقوتة هابله للانفجار اذ تركت الحكومة الاسقالبه كل القصايا الجوهرية معلقة دور حل ويمكن اجمال تلك لمشاكل في .

- مشكلة الجنوب
- موضوع القوانين
- ميثاق التكامل مع مصر
- المشكلة الاقتصادية
- المطالب النقابية

كان أمام الحكومة الجديدة العديد من التحديات الحقيقية التي كان ينبغي عليها الالتفات إليها ، إلا أن شبح اعلان كوكادام ظل يطاردها وكان ان تفحرت عدة خلافات حول الغاء قواس سستمر والموقف من اتفاقية الدفاع مع مصر كما واحتهت الحكومة تضارباً في أوجه السياسة الخارجية . وكان من بين العضلات التي واحتهتها الحكومة في مرحلة لاحقة في ١٩٨٧ اسفالة عضو مجلس رأس الدولة محمد الحسن عبد الله يس الذي كان يمثل الحرب الاتحادى الديمقراطى وترشح د . أحمد السيد حمد بديلا عنه ، إلا أن حرب الأمة رفض الترشيح ورشح من حاسه السيد ميرغنى النصرى المحامى ، ويبدو أن الخلاف حول أحمد السيد كان سبب تقاربه مع مصر ، وكانت قوى التجمع وبعض أعضاء حزب الأمة يرون أن فى ذلك تعريضاً للروابط مع مصر التي أوت جعفر نمى ويحتفظ معها السودان باتفاقة الدفاع المشترك ، وتؤكد هذه الحادثة مدى الضعف الذى كان يقوم عليه الائتلاف الحاكم ، لأنها أوشكت أن تعصف بالحكومة .

تخللت فترة حكومة الوحدة الوطنية العديد من المناورات الحربية والاتصالات ولم تتمكن من الوصول إلى حل لأى من المشكلات البقابة . وبدأت تظهر تحاوزات كثيرة تتعلق بالاتصالات مع الحركة الشعبية وأصبحت الترشقات فى الصحف بين الأحزاب أمراً مألوفاً وترايدت الاتهامات للوزراء والمسئولين الحزبيين .

فى هذا المباح تفجرت الأزمة من الصادق المهدي والدكتور محمد يوسف أبو حرية وزير التجارة وحاءت تلك الأزمة فى اطار اتهامات متبادلة من الدكتور أبو حرية والسيد مبارك الفاضل المهدي وزير الصناعة وكان الخلاف حول إجراءات أُتخذت فى إطار الحكومة لم يرغب أبو حرية فى الالتزام بشفندها ، وكانت الواقعة دليلا آخر على غياب التنسيق والرامح وشعلت تلك الفضة وقتا من الزمن بينما القضايا الجوهرية ظلت معلقة .

ويسدو أن مشاكل حكومة الوحدة الوطنية كانت كلها تتمحور حول الخلافات المتعلقة بأداء الأفراد ، إذ كان للصادق المهدي وجهه بظر أيضا حول أداء الرجل الثاني فى الحرب الاتحادى الشريف زين العابدين الهندي ، الذى كان وزيرا للخارجية وتعب كثيرا عن اجتماعات مجلس الوزراء وقد ذكر الصادق المهدي أنه أديب وليس سياسياً .

احتارت الجهة الاسلامة القومية بقيادة الدكتور التراسى الوقوف فى جانب المعارضة ، خلال فترة حكومة الوحدة الوطنية واستطاعت أن تكون رقما صعبا ودعلا فى الساحة السياسية بسبب قدرتها على التنظيم ووصوح الرؤيه ، كما اتخذت موقفا داعما للقوات المسلحة لتي كانت تقاتل فى الجنوب واحتلقت لجهة لقومية الاسلامة مع القوى الأخرى فى موضوع لقاء القواس لاسلامة واتخذت موقف مؤيدا للبقاء عندها

عانت الحكومة كثيرا من مشاكل الحرب الاتحادى الديمقراطى الذى فاحته لانفاضة ضعف عائد وقد صاحب هذا الضعف الحرب حتى نهاية الفترة الديمقراطية فى عام ١٩٨٩ . ولعل فشله فى التقدم سرى مع واضح وعجزه عن اقامه مؤتمره العام أبلغ دليل على ما انتاب الحرب من انقسام وتفتت .

- كان للحرب يعانى من خلل وعبء فى القيادة وتصارب فى مواقف وتصريحات أفراد وسوء فى التسسيق وتمرق الحرب لى عدة أحزاب وتشنت القادات التاريخيه بعد أن زادت خلافاتها مع القيادة الطائفية للحرب وبالرغم من أن الأغلبية وقعت مع السيد محمد عثمان المرعى رغم طائفة الختمية ، لا أن لدين شاركوه مسئوليه لادارة والتنظيم فى الحرب . لم يصلوا إلى المستوى الذى توفر للحرس المناهضين (الأمه والجهة الاسلاميه) وقد ساهم فى تدنى اداء الحرب الاتحادى العلاقات بين السيد محمد عثمان المرعى وأمس الحرب السيد الشريف رين العائدين الهندى .

كان للحرب يبدو حسنا وأسر لصرعته وحلافاته بنقصه انتماسه وعمر قادر على تحدد الاتجاه والمسار وقد أدت تلك الأمراض التى ألمت بالحرب الاتحادى لى عموض موقفه من القضايا الجوهرية خاصه موسوع لقوانين الاسلاميه د لم يكن للحرب رأى راسخ حول مستقبل

هذه القوانس وبرزت خلافات خلال مسار الحكومة حول قضايا أخرى مثل اتفاقية الدفاع مع مصر وتسليم لرئيس مصرية وتنسنة جهاز الامن

بدأ الصادق لمهدى شعر أن نام حكومة لوحدة الوطنية معدودة ، وبدأ التفكير يتحه الى طرح موضوع الحكومة الموسعة ،و القومية وهو أمر سبق التدوال حوله خلال فترة الحكم لانتقالى لا به لم يحد ترحسنا

فى ذلك الوقت بدأت بعض فادات الحرب لاتحادى تنحث عن نصار يمكن أن يحافظ على تماسك الائتلاف واصعد لاتجاه نحو فكرة الحكومة الموسعة وقد أدى ذلك الى تعديل مواقف الحرب من قصة الحموب ،

كان وقد من الحرب الاتحادى قد اجتمع مع حركة الممرد فى لفترة من ١٨ - ٢٠ أغسطس ١٩٨٦ وفى الاتفاق الذى جرى فى ذلك اللقاء لم ترد إشارة الى موضوع القوانس الاسلاميه أو ما نوحى بتأسس الحرب لاعلان كوكادام الذى نص على العاء فوس الشريعة سماء كان شريكه فى ،حكومة حرب لامة من الموقعين على ديب لاعلان ، وكان يمكن للحكومة أن تواصل مهامها رغم لساس حول بعض القضايا الجوهرية ، لا أن لاتهامات المسادله ونراجع حماس رئيس لوزراء لعمل فى ظل حليمه لمتردد والحلافات لنى أدت الى عدم قبول ترشيع حمد لسمد حمد ، دفعت لصادق لمهدى فى ستمبر ١٩٨٧ لاعلان به صدد تكوس حكومة

ذات طابع قومي .

خلال حراء المشاورات حول قيام الحكومة القومية ظهر اتجاه نحو إشراك الجهة الإسلامية بسبب الظروف التي كانت تمر بها البلاد خاصة الوضع في الجنوب وما تتعرض له الحكومة والقوات المسلحة من ضغوط

سقطت تلك الأحداث الإعلان عن مبادرة تقدم بها الجنرال أوباسانجو في أغسطس ١٩٨٧ وقد لخص أوباسانجو الأسباب الرئيسة للصراع في علاقة الدين بالدولة وغياب المساواة السياسية وضرورة عقد المؤتمر الدستوري كما بدأ التجمع البقائي يمارس صغوطاً على الحكومة وردت في مذكرة إلى رئيس الوزراء بتاريخ ١٧ أغسطس ١٩٨٧ وأثارت المذكرة غضب الصديق المهدي واعتبرها مؤيدة لمطالب حركة التمرد وتتناول قضايا سياسية

ولا شك أن من الصعب التعرف على تحرك التجمع في تلك الفترة والاتجاه الذي بدأ بإشراك الجهة القومية الإسلامية .

حدثت كل تلك التطورات بسبب غياب الوعي العميق بالديمقراطية وبأهمية الاعتراف بالاختلافات في ظل الإيمان بحتمية التعايش تحت مظلتها ، إلا أن عقيدة « التطهر واحب وطني » والإصرار على ممارسة العمل السياسي ، بدأت تظل وتسطر على بعض أطراف الحركة السياسية بالرغم من أن شحنة الانتخابات كانت تعطي الحق للجميع بالمشاركة في

الحكم إن هم أرادوا .

كانت تطلعات النجمع الوطني والبقاسى هى ان يتم تطبيق ميثاق الانتفاضة بكامله بما يتضمنه من محاكمة رموز العهد السابق ، وكسر آثار مايو بما فى ذلك الغاء القواس الاسلامى ومصالحة الحركة الشعبية ، وكانت الحكومة تتقدم خطوة وتتراجع خطوات لاحساسها بمدى الفحوة والمفارقة من ماكتب على الورق فى ثورة الحماس خلال أيام الانتفاضة وما أفرزه الواقع السياسى الفعلى حاصه بعد الانتخابات التى جعلت العديد من المسلمات القديمة تتسافط .

إخراج إلكترونى : ابوبكر خيرى

انتهاك الوفاق

فى مايو ١٩٨٨ أعلن عن تكوين حكومة الوفاق الوطنى برئاسة الصادق المهدي وصمت الحكومة كل الأحزاب الرئيسة فى السودان، وبالرغم من التوقع على ميثاق الوفاق الوطنى إلا أن نقاط الخلاف بين عناصر الائتلاف كانت أكثر من عناصر الاتفاق . وكان على الحكومة أن تواجه عدة مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية، لعل أخطرها الوضع المتردى فى الحبوب، وتفشى ظاهرة الروح التى أدت إلى تشريد الملايين من سكان الجنوب إلى مدن الشمال.

كان عام ١٩٨٨ عام شقاء وعناء بالنسبة للحكومة والمواطنين وكان لموقف الغدائى بيدر بالدهور الشديد فى مديرية بحر الغزال خاصة منطقة أوئل. وأعلنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر فى أول يونيو ١٩٨٨ أنها أرسلت فريقا لتفقد الأوضاع فى جنوب السودان، وكانت التقديرات تشير إلى أن ٥٠ فى المائة من سكان الجنوب قد رحلوا إلى مناطق أخرى، وتسبب تدخل اللجنة الدولية للصليب الأحمر فى سثناء القوات المسلحة السودانية لأن خطط اللجنة كانت تعترف ضمنا بحركة التمرد، وذكرت صحيفة « الأصواء » السودانية أن الحكومة وافقت على خطة الصليب الأحمر الدولى تحت ضغط غربى حتى لا يبدو السودان منهكا لمعاهدات حلف المبرمة عام ١٩٤٩، والتى تلزم جميع الدول بالسماح لمندوبى

الصلب الأحمر بدخول مناطق العمليات العسكرية وتفقد أحوال المدس

اتحه التفكير ، فى ذلك الوقت ، إلى إقامة جسر حوى لنقل إمدادات
لاغاثة إلى السودان ، وأدت المجاعة والفصانات فى أغسطس ١٩٨٨ إلى
خلق مشاق بالغة وكانت السبل قد دمرت العديد من الأراضي الزراعية
الخصبة فى الشمال ولم تتمكن العديد من الشاحنات التى تنقل الاغاثة
من يوغندا من العبور بسبب القتال ، كما تأخر تحرك قطار الاغاثة إلى
أويل ورفض بعض الطيارين الذين يعملون مع برنامج الغذاء العالمى الطيران
خوفاً من إسقاط طائراتهم .

وكانت وكالات الأنباء تنقل صورة مأساوية ومحزنة للأوضاع فى جنوب
السودان ، وكل الأنباء الواردة كانت تتحدث عن انتشار الجوع والعطش
والمرض وحاجة السكان للكساء ، وقد وصف بعض الصحفيين الذين زاروا
مدينة حوبا ، فى سبتمبر ١٩٨٨ ، أنها تعيش فى حائقة تمويشة شه
دائمة ، وأن بها غلاء فاحشاً وكانت الطائرة الوحيدة التى تعمل فى نقل
المؤن تتبع لشركة « نايل سفارى » .

تكالبت الصفوط الدولة على السودان فى ذلك الوقت القاسى من تاريخ
السودان ، وسبق للصديق المهدي أن أعلن ، فى الجمعية التأسيسية عند
مناقشتها للقوانين الإسلامية « أن من شأن الصعوبات الآتية من الخارج أن
تسرع الإيمان من حياة السودس » وقد اضطر المهدي لى الاعلان عن

ذلك صراحة بعد أن أشارت العديد من التقارير الإعلامية التي نقلتها بعض الوكالات والصحف العرسة مثل « الكريستيان ساينس مونيتور » الأمريكية ، باحتمال أن تخفض الدول العرسة مساعداتها إلى السودان في حالة إقرار القواس الإسلامية ، وكانت هذه الوكالات تركز الخلافات في الساحة السودانية بصورة فيها الكثير من المبالغات وتعررت المخاوف حين صدرت تصريحات من مسئول أمريكي تعبر عن القلق من البطاق الحفرا في الذي ستطبق فيه القواس الإسلامية وفيما إذا كانت ستطبق على غير المسلمين .

في أكتوبر ١٩٨٨ أعلن . بعد لقاء تم بين رئيس الوزراء الصادق المهدي والسفير الأمريكي ، في الخرطوم ، نورمان أندرسون عن بدء وكالة التنمية الدولية الأمريكية برنامجا لفل المساعدات الى صحانا انصادات والحرب الأهلية . وكانت الحكومة السودانية قد أعدت في مطلع ذلك العام بعض المنظمات الأحسبه بعد اتهامها بمساعدة المتمردين وأعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية تسارلر ريتمان أن الجيش الشعبي لتحرير السودان يوصل مهاجمة الضائرات وهدد بمهاجمة الشاحنات التي تنقل الاغاثة إلى إقليم جنوب كردفان وبحر العرال وشرق الاستوائية ويبدو أن السياسة الأمريكية في ذلك الوقت كانت تحاول انقاء الخطوط مفتوحة مع كل أطراف الأزمة السودانية .

ودهب وزير خارجيه السودان د حسن سليمان أبو صالح في رياره

للولايات المتحدة في تلك الايام وأعلن لصحيفة «الواشنطن بوست» عن ترحيته بالمساعدات الأمريكية وأكد أن المتمردين يواصلون مهاجمة شاحنات الاغاثة وبالرغم من المخاطر والتحديات، واصل الحرس الجوي الأمريكي رحلاته إلى جنوب السودان، وكانت الخطة تهدف إلى نقل ٩٠ طناً من الأغذية... وترامت هذه الاتصالات السودانية الأمريكية مع الاعلان في الخرطوم عن عزم مجلس رأس الدولة أجراء سلسلة اجتماعات مع زعماء وقادة الأحزاب السياسية داخل وخارج الحكومة لبحث موضوع القوائم الجديدة لقوانين الشريعة، والاتفاق على صيغة تساعد على تماسك الجبهة الداخلية.

كان الحدل محتدماً بس دعاة العدمانية ودعاة تطبق الشريعة الإسلامية وشهدت الساحه السياسيه سافا للاحتماع مع زعم المتمردين، وأعلن، أكثر من مرة، عن تأجيل اجتماع بين الصادق المهدي وحوو قرنق، وذكر في منتصف أكتوبر أن الرئيس البوغندي بوري موبفبسي قد تلقى رسالة من حوو قرنق أكد فيها استعداداه لاجراء مفاوضات مع الحكومة السودانية، وكان المهدي قد اجتمع بقرنق قبل ذلك بعامين في أديس أبابا وحادث هذه التصريحات مع سقوط مدن في أيدي الحووس ووصف تعلق في الاذاعة السودانية عرض المتمردين بأنه مناورة.

قام الحرب الاتحادي الديمقراطي في أكتوبر ١٩٨٨ باجراء مفاوضات

مع حركة التمرد بأديس أبابا وأعلن سيد أحمد الحسن رئيس وفد الحرب في المفاوضات أن المفاوضات كانت ناححة وأن رئيس الحرب محمد عثمان الميرغنى سيجتمع بقرتق في شهر نوفمبر .

وبالرغم من الاتصالات السياسية التي كانت تتم من أطراف سودانية ومن المتمردين ، إلا أن التهديدات من قبل المتمردين بإعاقه أعمال الاغاثة كانت تتواصل وكانت الحركة تصر على معاملتها على قدم المساواة من قبل المنظمات والدول المانحة للنفذاء . وقد صرح فديس أوكل المتحدث باسم الخارجية الأمريكية بأن ستة عشر منظمة لم تتمكن من نقل إمدادات لمدة أسبوعين بسبب تهديدات المتمردين . ولم يكن في إمكان الحكومة في ذلك الوقت أن تمنع في الواقع وصول مثل هذه المساعدات إلى المتمردين ، فقد كانت البلاد كلها مازالت تعاني من وطأة السول وارتفاع مسبب النسل الذي حدث في أغسطس وأدى إلى خسارة تقدر بحوالى ١٤ مليار جنيه سودانى وفقا للتقديرات الحكومة . وبالفعل وافقت الحكومة على تحديد ست مناطق ثلاث منها تحت سيطرة الحكومة وثلاث تحت سيطرة الحش الشعبي يتم نقل الاغاثة إليها تحت رقابة اللجنة الدولية للصليب الأحمر وقد تعثرت تلك الاتصالات بسبب صرر الحركة على السيطرة على عملية التوزيع .

بنهاية أكتوبر ١٩٨٨ بدأت تظهر على الساحة السياسية السودانية بوادر شرح سببى رادته اتساعا المكاييدات والخلافات السياسية بين الاحزاب

وبدأت الجهة القومية الاسلامية تعلن أن اتفاق الاتحاديين مع فريق لى يختلف عن اتفاقه كوكادام، وأعلن د على الحاج أن مصير هذا الاتفاق سيكون مصير اتفاق كوكادام، وقال إن الاتفاق يدعو إلى إلغاء حالة الطوارئ وإلغاء الاتفاقيات مع الدول المحاورة وتعطيل الشريعة. وقال مسئول الجهة أن الحرب الاتحادى لم يطلعهم رسمياً على تفاصيل الاتفاق وكان واضحاً أن الاتفاقية المرتقبة ستثير تداعيات عديدة وأنها كانت متاحة لحالة الانفلات السياسى الذى كانت تمتلئ به الساحة السياسية فى ذلك الوقت وفشل لحكومة فى تنظيم الاتصالات الحربية مع الحركة الشعبية، ويبدو أن الحركة قد استعلت ظروف النعقد الحزبى ولعلت على كل الأوراق، وعزفت على أوتار التنافس الحزبى.

كانت الصفوط العسكرية فى لجنوب تترايد على حكومة الوفاق الوطنى التى يرأسها الصادق المهدي لدى أصابه الاحباط بعد فشل اجتماعه المرتقب مع فريق فى أوغندا، وإعلان الاتحاديين عن وصولهم لاتفاق معه، إلا أنه قابل الأمر بروح سياسية طيبة وصرح فيما بعد أنه رفض لقاء فريق واعتبر لقاء المبرغنى معه كافياً.

فى ذلك الوقت وصل إلى الخرطوم برار كوشنر وزير الدولة الفرنسى للشئون الانسانية وكان الغرض المعلن للزيارة هو تفقد الأحوال الانسانية وعمليات نقل الاغاثة لا أن لزيارة كانت فرصة بالنسبة للفرنسيين للاطلاع على الأحوال السياسيه وبوصيح وجهه بطرهم فى لأحداث

الحارية وحاءت الزيارة فى إطار خطط المتابعة الأوردة وتقسم التطورات فى السودان - قبل اجتماع أديس أبابا بين المرغنى وقرنق فى ١٢ أبريل ١٩٨٨ . كتب اسماعيل حاح موسى وزير الاعلام الاسبق فى صحيفة الاسومع يقول « هل يملك قرنق رادته تماماً ويتمتع بحقه الكامل فى اتخاذ القرار وبحرية الحركة .. علامات الاستفهام هذه تقفر إلى أذهاننا وتلح على الاحابة لأساً إذا استرحعنا شريط المحاولات المتعددة التى بدلت مع قرنق والتى بدأت بمساعى التجمع وانتهت باتصالات الاتحادى الديمقراطى بتملكنا حتما الانطباع بأن تشاك بعض الخطوط الاقليمية والدولة قد يجعل من الصعب على قرنق أن يكون صاحب الكلمة والفصل والقرار ، وقال موسى على الطرف الآخر : هل يملك المرغنى « الميكانيزم » لتفيذ ماتم الاتفاق عليه ؟ »

تم التوقع على اتفاقية السلام السودانية بين المرغنى وقرنق فى ١٦ نوفمبر ١٩٨٨ ونقلت وكالة رويتر فى ١٨ نوفمبر أن اتفاقية أديس أبابا ربما تؤدى الى انهيار حكومة الائتلاف الحاكم وتؤجر وضع نهاية للحرب ، وقالت الوكالة ان الجهة الاسلامية القومية أعلنت أن الاتفاق يرقى إلى الاستسلام للحيش الشعبى لتحرير السودان . ونست رويتر إلى دبلوماسى غربى قوله ان الصادق المهدي ربما بأحد موقف المتفرج ويرافهم وهم يخصوص صراعاً ستهى بحسم الموضوع وعمدئد ينضم إلى الجانب الذى يخرج من الصراع بمسادة شعبية أكبر ، وصرح حور قرنق عقب التوقيع

على الاتفاق بأن وقف إطلاق النار لن يسرى على الفور ويتعس موافقة الحكومة والبرلمان على الاتفاق أولاً .

لم تحدث اتفاقية السلام السودانية أثراً دولياً كسراً . إذ تركت معظم ردود الفعل العالمية على موضوع نقل الاغاثة ، وأعلن تشارلر ريتمان ، المتحدث باسم الخارجية الأمريكية في ١٧ نوفمبر ١٩٨٨ ، أن واشنطن مرتاحة لما يخطط له الصليب الأحمر الدولي بالتعاون مع الحركة والحش الشعبي لتقديم مواد اعاثة للمدنس ، وقال : في حالة وقف إطلاق النار فإن الولايات المتحدة يمكن أن تلعب دوراً رئيساً في جهود الاعاثة

كان حادث إطلاق النار على طائرة وزير الدفاع عبد الماحد حامد حليل هو أول انتكاسة تواحه اتفاقية السلام لسودانته ، وأصدر الصادق المهدي بياناً أدار فيه استهداف الطائرة ، وقال ان الحادث يدحض مصداقية المتمردس واحلاصهم في تنفيذ اتفاقية السلام ، وكان الحادث قد أتى بعد يوم واحد من توقيع اتفاق السلام في أديس أبابا . وعلق وزير الدفاع على الحادث قائلاً : ان من المؤسف أنه وقع في نفس اللحظة التي هبطت فيها طائرة المرعى وهو يحمل مبادرة السلام ، وكان قرنق قد أعلن عدم مسئولية حركته عن ضرب الطائرة .

أدى حادث الطائرة إلى إثارة المشاعر ولهائها وفي يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٨٨ خرجت مظاهرات وحدثت اشتباكات بين معارضين ومؤيدين

لاتفاقية السلام وأدت المصادمات، سن المتظاهرين والشرطة، إلى حرح ٣٠٠ شخص في معارك الشوارع وانتهى الصادق المهدي زيارة كان يقوم بها إلى ليبيا وعاد إلى السودان .

كان الجو متوتراً وأدى العنف إلى إثارة المخاوف والقلق ووجهت الحركة أوامر إلى كافة فصائلها مواصلة القتال إلى أن يتم الاعلان رسمياً عن وقف اطلاق النار وازداد الوضع تعقيداً داخل السودان باضراب الطيارين وتوقف الرحلات الجوية الداخلية والخارجية وتبع ذلك اضراب ضباط المراقبة الجوية واللاسلكية وضباط الحركة بالسودان وتسبب ذلك في اغلاق مطار الخرطوم في ٢٤ نوفمبر ١٩٨٨ .. ولعل أكثر ما يعبر عن احواء التوتر في ذلك الوقت الاعلان، في الاسبوع الثاني، من ديسمبر، عن احباط محاولة انقلاب عسكري وترامى الاعلان مع وصول كنيث براون نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشئون الافريقية إلى الخرطوم ، الذي التقى بالدكتور سليمان أبو صالح وزير الخارجية وتطرق اللقاء إلى الحوائب المتعلقة باتفاقية السلام مع المتمردين وكان ذلك أول اهتمام تنديده الادارة الأمريكية بالاتفاقية، وكان واضحاً أن الحكومة الأمريكية أصححت تظهر اهتماماً بها .

بات واضحاً أن اتفاقية السلام السودانية تواجه صعوبات في التنفيذ وأن أحد الاحزاب الرئيسية في الحكم (الجهة القومية الاسلامية) تتحفظ على بعض بنودها . وبدأ رئيس الوزراء يشهد بواذر التفكك في حكومة

الوفاق إذ كانت الحكومة قد تقدمت باقتراح في ذلك الوقت تطلب فيه منحها تفويضاً بعقد مؤتمر دستوري في ٣١ ديسمبر، وقد عارض الاتحاديون هذا الاتجاه وطلبوا ربط التفويض بمبادرة السلام التي دفعوها مع الحركة الشعبية، إلا أن رئيس الوزراء أصر على عرض الأمر على الجمعية التأسيسية التي وافقت على اقتراح رئيس الوزراء بأغلبية كسرة وصوت إلى جانب الاقتراح الجبهة القومية الاسلاميه بينما عارضه الحزب الاتحادي الديمقراطي .

في ذلك المناخ السياسي المكفهر والمشع بكل الاحتمالات بدأت تنتشر إرهابات عن قرب خروج لحزب الاتحادي الديمقراطي من الحكم وازداد الاتفاق تليداً بالعبوم عندما أعلن وزير الدفاع تفاصيل جديدة عن المحاولة الانقلابية التي أحبطت وذكر أن بعض عناصرها ينتمون إلى النظام المايوي، وتم اعتقال ثمانية من العسكريين وستة مدنيين وأصبح الحزب الاتحادي غير سعيد بتطورات الأحداث وتعامل رئيس الوزراء مع مبادرته، وبدأت الشائعات تتحدث عن قرب استقالة الوزراء الاتحاديين من الحكومة .

وكان موقف الحزب يرداد تشدداً وأعلن زعماءه في ليلة سياسية أقيمت بعدان المولد بالخرطوم بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٨٨ اشترك فيها كل من الشريف زين العابدين الأمس العام للحزب ود أحمد السد حمد ود أحمد لال أعضاء المكتب السياسي ان الحزب سانسحب من الحكومة .. وبالرغم من ورود اشارات صحفية تؤكد أن الحزب ستقدم

بالاستقالة من الحكومة خلال ٤٨ ساعة، إلا أن ذلك لم يحدث واستمرت المشاورات السياسية من فبادات الائتلاف وبالرغم من عدم ورود رد فعل من الحركة الشعبية تجاه الدعوة لعقد المؤتمر الدستوري في ٢١ ديسمبر كما طالب الصادق المهدي إلا أن الصادق المهدي أعلن عن تشكيل وفد وراري وسياسي لاجراء اتصالات مع الحركة الشعبية تستهدف قبولها لاطار السلام وفقاً للمبادرات بما في ذلك اتفاق المبرغمي مع فريق، وأعلن الحرب الاتحادي الديمقراطي أنه قرر رجاء تنفيذ استقالة ورائه، وقال المهدي ان مهمة الوفد الوزاري ستكون استبعاد أي اتفاقيات أبرمها السودان وتؤثر على السادة الوطنية من نص الاتفاقية والتأكد من أن وقف إطلاق النار يسبق رفع حالة الطوارئ.

لقد كان الرأي السائد لدى المراقبين للأحداث في ذلك الوقت أن مبادرة الصادق البرلمانية لن تجد قبولاً من الحركة الشعبية ووصفت بعض الأوساط السياسية المبادرة بأنها فضفاضة وكان الانطباع السائد حينئذ هو أن الجمعية التأسيسية قد رفضت اتفاقية السلام والشروط الواردة فيها، وقال المتحدث باسم الحشر الشعبي ان قرار الجمعية التأسيسية يعني استمرار الحرب .

استمرت المشاورات السياسية بين القوى السياسية المختلفة في محاولة للخروج من الأزمة السياسية التي خلقتها مبادرة السلام السودانية دون أن تلوح في الأفق بادرة أمل لتهدئة التوتر السياسي ، وازداد الموقف سوءاً في

٢٧ ديسمبر ١٩٨٨ ، عندما اندلعت المظاهرات احتجاجاً على قرار الحكومة برفع أسعار السكر وبلغ عدد المتظاهرين الآلاف ، انتشروا في عدة مناطق بالعاصمة وطالب المتظاهرون باستقالة الحكومة ، وفي مدينة واد مدني دخل المتظاهرون مكاتب الإدارة المحلية وطالبوا أيضاً باستقالة الحكومة وبدأت تلوح في الأفق بوادر عصيان مدني وكانت الزيادة في أسعار السكر تهدف إلى رفع الأحمال والاستجابة لمطالب العمال وبعض الفئات الأخرى ، وامتدت المظاهرات إلى عطبرة ، المعقل التقليدي للحركة العمالية

لقد جاءت الإجراءات الاقتصادية لصدف من صندوق النقد الدولي ورافقتها نقص حاد في الدقيق بسبب أزمة الترحيل من بورتسودان . وهكذا دخلت حكومة الوفاق الوطني في مأزق فهي تحاه حراً أهلية وحمية داخلية متصدعة وكوارث طبيعية ومشاكل نازحين ولاجئين وضغوط دولية من جهات مختلفة . وتواصل مسلسل المشاكل والضغوط ولم تتمكن الحكومة من الصمود وأصبح انهيارها وشيكاً .

الاستةالة

فى فبرابر ١٩٨٩ استقال الفريق عند الماحد حامد خليل من حكومة الصادق المهدي محتجا على عدم قدرة الحكومة على توفير المعدات الضرورية للقوات المسلحة ، وكان واضحا أن القوات السودانية تواحه مأرقاً وعجزاً خطيراً .

وكانت انتقادات وزير الدفاع لسياسة الحكومة تعبر عن اتجاه بدأ يتلور فى قيادة القوات المسلحة ، وقد ردد الوزير انتقاداته تلك فى احدى جلسات مجلس الوزراء ، لا انها لم تحر على الرصى ، وثار الحدل حول الإستقالة فالعض كان يرى أن الأسباب عر مقعة ، وآحرون كانوا يعتقدون أن سها الرغبة فى التنحى عبدا عن لساحة السياسة والعسكرة المضطربة .

كان الوصع فى الحبوب متأزما ، فقد ازدادت حدة القتال ، وكان مجلس الوزراء قد أعلن على لسان وزير الاعلام التوم محمد التوم ، وقف الحوار مع الحركة الشعبية سبب استمرارها فى العمليات العسكرية واتاع سياسة احتلال المدن ، وسبق أن أعلن فى ٢٧ يناير ١٩٨٩ عن سقوط مدينة الناصر ، وأدلى وزير الدفاع بيان أمام الجمعية التأسيسية يوضح أسباب سقوط المدينة التى طلت محاصرة منذ ستمبر ١٩٨٩ من قوات الحركة الشعبية سبب ظروف الخريف ، وظلت الحركة تهدد فى ذلك

الوقت باقتحام مدن أخرى واعتبر سقوط الناصر نكسة استراتيجية للقوات الحكومية بسبب قربها من الحدود الأثيوبية التي كانت تصل منها المساعدات والامدادات للحركة الشعبية وكانت القوات الحكومية المسحقة من الناصر والتي يعتقد أنها اتجهت إلى شمال غرب المدينة قد انقطع الاتصال بها وسط الأحرار .

وفي أول فبراير ١٩٨٩ بدأت ترد أنباء عن تعرض مدينة توريت في شرق المدبرية الاستوائية إلى هجمات مكثفة من المتمردين . وقامت القوات المسلحة بإرسال قوافل لحماية المدينة التي ظل المتمردون يحاصرونها منذ ٢١ أسبوعاً (سقطت المدينة فيما بعد) .

أدى سقوط الناصر إلى حالة استنفار ساسي وعسكري وبدأ الاهتمام بترديد الموقف في الحبوب ، وضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لتجنب تكرار الحادث في مناطق أخرى خاصة وأن اذاعة الحركة الشعبية قد صعدت من تهديداتها باحتلال المزيد من المدن .

لقد كان الموقف يندر بالخطر وقد ربط العديد من المراقبين سقوط مدينة الناصر ورفض الحكومة لمبادرة السلام السودانية .

في ذلك الوقت أعلن الصادق المهدي عن التعديل الوزاري الذي كان مرتقياً بعد خروج الاتحاديين من الحكومة وقد حمل لحرب الاتحادى الحكومة مسئولة سقوط الناصر ، وقال : ان قول المبادرة كان يمكن ان

يجمع سقوط المدينة ولا شك أن مثل هذا الاستنتاج لم يكن موفقا .
فإن قبول الاتفاقية لم يوقف استمرار القتال فيما بعد .

ففي ظل تلك الأوضاع المتردة بدأت تظهر بادر تدخل خارجي بهدف
التوسط بين الحكومة والمتمردين وكانت التقارير التي نقلتها وكالات
الأنباء الغربية عن الموقف في الجنوب تصور الأمر وكأنه بداية هزيمة
لقوات الحكومة وأنها قد تستجيب لبعض الصفوط ، وكانت معظم تلك
التقارير تصور حدود لحكومة بأنهم في حالة حصار أو فرار وأن بعضهم
ينضم لقوات الحركة الشعبية .

حاولت بعض الدول التدخل لفرص حل معين وأعلنت عن مبادرة
أمريكية وأعلن أيضا أنه يمكن التفاوض مع السوڤيت للصعظ على أثيوبيا
وقرر للمساعدة في إيقاف القتال . وبالفعل كانت هناك مشاورات تتم
بين الأمريكيين وأطراف النزاع .

وفي منتصف فبراير ١٩٨٩ أصدرت القوات المسلحة سانا أشار إلى
حدوث اشتباكات مع المتمردين من مدينتي حوبا وتوريت وقال السان أن
القوات الحكومة كدت المتمردين حسائر كسرة وبعد ذلك بأيام أعلن
الحش الشعبي عن الاستلاء على بلدة لريا التي تقع بين توريت ومدينة
حوبا

كشف سقوط الناصر عن تدهور الوضع داخل القوات المسلحة وكان

لاند من وضع خطة للارتقاء بمستواها واعدادها القتالى خاصة بعد أن أصبح المتمردون يمتلكون الصواريخ والعربات المدرعة ، وأصبحوا يحرزون الانتصارات ويستولون على المدن الكسرة لأول مرة و كان ذلك يمثل نكسة كبيرة للحكومة التى لم تكن قادرة على توفير الحد الأدنى لاحتياجات القوات المسلحة .

وكانت مراكز الرصد الدولية التى تتابع الأوضاع فى السودان تعزو تردى الأوضاع فى جنوب السودان إلى مشاكل التسليح والتدريب والتنظيم التى تعاني منها القوات المسلحة السودانية . وذكرت أن مراقبة الدفاع السودانية خلال عام ١٩٨٩ لم تتجاوز ٢٣٥ مليون دولاراً ، وأن السودان لم يتعاهد ، منذ عام ١٩٨٥ ، على أى صفقات أسلحة واقتصر الأمر على المساعدات العسكرية ، وأشارت العديد من الاستطلاعات التى نشرت فى تلك الفترة إلى أن المتمردين باتوا يهددون مدينة حوبا عاصمة الاقليم الجنوبى

بعد فترة وحيزة من استقالة وزير الدفاع اجتمع صراط القوات المسلحة وتقدمت هيئة القيادة العامة للقوات المسلحة بمذكرة إلى رئيس مجلس رأس الدولة ، القائد الأعلى للقوات المسلحة ، وإلى رئيس الوزراء . كان ذلك فى ٢٠ فبراير ١٩٨٩ وعبرت المذكرة عن تدهور الأوضاع وعن بعض المشكلات الداخلية التى تهدد الأمن وعن غياب التوحه القومى وانقسام الجهة الداخلية وضعف القدرات الدفاعية وتأثير الحصار الاقتصادى والعسكرى .

أدت المذكرة الى انقسام واستقطاب فى الساحة السياسية السودانية ،
وأثارت غضب رئيس الوزراء لأنه اشتهم بها برائحة التهديد والانتذار

وأنهت المذكرة فى تعميق الانقسام لداخلى ، وربما كان مقصد
المذكرة هو تحسيس الأوضاع داخل القوات المسلحة ورفع كفاءتها وقدرتها
القتالية ، إلا أنها استغلت لتحقيق أهداف سياسية .

كانت الصورة مفرعة فقد أصبحت حركة التمرد ، بنهاية فبراير ١٩٨٩ ،
تسيطر على عدة مدن هامة - وفى أعالي النيل كانت تسيطر على الحكو
وأكوبو والناصر وبسور وبوما وكاكا ، وفى إقليم بحر العرل ، كانت يرول
محاصرة ، أما الإقليم الاستوائى فقد سقطت فيه نمولى وكاحوكاوى
وكويتا وتوريت وكانت مريدى تحت الحصار .

كانت مؤشرات لمعارك فى جنوب السودان تدل على مدخل قوى اقليمية
ودولة تحرك المشكلة وتستغيبها لصالحها ، عن طريق نفوذها السياسى
والاقتصادى ، ودعمها العسكرى لحش التحريك وقد خلق كل ذلك
صغوطاً شديدة على الجهة الداخلية التى ازدادت تفتتاً بسبب الصراعات
والخلافات السياسية .

أعلن مجلس رأس الدولة بعد سقوط الناصر حالة التعبئة العامة فى
البلاد لتحرير الناصر ، ودعا إلى توحيد الجهود والتضحية ، وكانت مثل
هذه الدعايات والسايات فى ذلك الوقت غير محدمة ذلك لأن ثقة الناس

بالحكم وبالممارسات الساسية قد أصبحت متدنية وكان الأمر يتطلب
تغيراً كبيراً يقد البلاد من المحنة والخطر الذي بات محدقاً وربما كان
وزير الدفاع محقاً في استقالته بعد أن أيقن أن الصراع الساسي بات
يهدد الحكم القائم ويسدو أن تقسم وزير الدفاع للموقف الأمني بحكم
موقعه قد دفعه لاتخاذ قرار التخلي .

الأصابع الخارجية

نفذ الحرب الاتحادي تهديده بالانسحاب من حكومة الوفاق الوطني واستكمل في ٢٤ يناير انسحابه من الوطائف الدستورية في الجمعية التأسيسية وكان الحرب يحتفظ بمناصب رقيب الجمعية ورئاسة لجنتي التشريع والخدمات وتم انتخاب الشريف زين لعائدين زعيماً للمعارضة

كانت الأحداث متلاحقة وساخنة بل وملتزمة والغيوم ملبدة تدر بالهروك والرعود ، فالخلافات الساسية عاصفة وأحواء وشائعات الانقلابات تزحم الساحة ولطاهرات الصاخبة تحوب الشوارع وأمام هذه الضغوط الثقيلة اضطرت الحكومة للتنازل عن خطط زيادة الأسعار ، لا أن الأيام كانت مشبعة بالاخفاق .

في ذلك الوقت لمضطرب بعد أن سقطت مدينة الباصر في أيدي المتمردين في الساعات الأولى من يوم الجمعة ٢٧ يناير ١٩٨٩ ، ترايد الإحباط وتوتر الموقف السياسي والعسكري .

حلال تلك الأيام شعل الوضع العسكري اهتمامات المواطنين وطفى على همومهم المعيشية والاقتصادية ، ولحاجة الموقف المدهور أعدى عن إعادة تشكيل الحكومة بعد خروج الاتحادين منها واقتصر التعديل على ملء المقاعد التي حلت بخروجهم وتم تكوين الحكومة الجديدة من ٢٤ وزيرا

من أحزاب الأمة والجهة القومية الإسلامية والاحزاب الجنوبية المؤيدة للحكومة . وكان على الحكومة الجديدة أن تحاه الضغوط من عدة جهات منذ بداية تشكيلها ، وأحدث سقوط مدينة الناصر بقطه تحول جديدة فى الصراع لعسكرى ، فهى ثانى أكبر مدن أعالى السل بعد ملكال ، وحاء هذا التصعيد فى ذروة تقارير صحفية تتحدث عن قرب انفصال الجنوب وحديث عن نشاط دبلوماسى واسع تقوم به الحركة الشعبية فى الخارج إذ زار الدكتور منصور خالد المستشار الساسى لقرنق كلاً من لندن وواشنطن .

ترامس اعلان الحكومة الجديدة مع ظهور بواذر صفوط دولية وتراجع بعض الدول عن تقديم مساعدات الى السودان مثل هولندا التى أعلنت بالفعل وقف مساعداتها ، كما أعربت ليندا تشوكر الوزير بوزارة الخارجية لبريطاسة عن قلقها سبب إحفاق السودان فى التوصل لاتفاق سلام مع المتمردين فى الجنوب وقالت : إن بريطانيا تشعر بالقلق لتردد زعماء السودان فى توقيع اتفاق سلام مع المتمردين . وخرجت إشارات من واشنطن عن ضرورة حدوث وفاق دولى بشأن الموقف فى القرن الإفريقى

كانت التقارير الأحسة كلها فى هذه الفترة تتحدث عن تدهور الأوضاع فى السودان وفى الجنوب على وجه الخصوص ، وكثر الحديث عن انتصارات الحركة الشعبية وتقهقر الجنود الحكومى فى أكثر من موقع وبقلت الوكالات تصريحات لدبلوماسى تتأ بمشكلات قد تواجهها

الحكومة اذا لم تتوصل إلى تسوية سلمية وحذر هؤلاء الدبلوماسيون من
ازدياد الاستنكار والمعارضة لسياسة الحكومة وقالت بعض التقارير ان
معظم حدود الحكومة محاصرون في ثكنات معزلة يتعرضون فيها لنيران
المدافع والقاذفات الصاروخية .

كانت الولايات المتحدة قد اقترحت في ٢٧ يناير ١٩٨٩ القيام بالوساطة
بين الحكومة والمتمردين وقالت ان الاتحاد السوفيتي يمكنه ان يلعب دورا
مهما في حل الصراع وفي الاسبوع الثاني من فبراير نقلت وكالة
لسودان للأثناء ان الحكومة السودانية تلقت رسالة من وزير الخارجية
الأمريكي جيمس سكر يدعو فيها الحكومة والحركة إلى وقف إطلاق النار
ووضع حد نهائي للحرب ، وقال سكر ان وقف الحرب سيساهم في نقل
الاغاثة وانقاذ السكان ويبدو ان التحركات الأمريكية جاءت في إطار
اثارة لاهتمام لدولي بالمشكلة ونقلت صحيفة « الصداى تايمز »
البريطانية تقريرا مطولا عن الوضع المأساوي في مدينة حوبا وقالت أنها
تخضع لحصار من قبل قوات الجيش الشعبي ، وقالت بصحيفة ان مما
يعقد الصراع ويجعل التسوية أقل احتمالا القوانين الديسة التي تريد
الشمال المسلم بشكل أساسي إدخالها وتطويقها في الحزء الجنوبي من
السودان وتحدثت وكالة « لوباييندرس » عن مخاوف من موت مئات
الآلاف جوعاً إذا لم يتوقف القتال .

كان المتمردون في إطار التصعيد الذي يقومون به قد منعوا بعض النواحر
السنة من الوصول إلى ملكال . وبات واضحاً من تقارير الوكالات الغربية
أنها تهدف إلى إعطاء اطماع بأن حركة التمرد قد أحكمت قبضتها على
الحشود وطرفه الرئيسة ونها تحاصر المدن والقوات الحكومية ، وأن على
الحكومة أن تقدم بعض التنازل .

في ذلك الوقت وبالرغم من خروج الحرب الاتحادى الديمقراطى من
الحكومة إلا أن وفوده كانت تذهب للعاصمة الأثوية للنشاور مع الحركة
الشعبية وامتدت الاتصالات مع الحركة حيث عقدت ندوة أمو بأثوبيا
في الفترة من ٤-٧ فبراير ١٩٨٩ واشترك فيها ٢٦ شخصاً منهم ١٨ من
ممثلى النقابات والاحزاب و ١٨ من الحركة الشعبية وأعلن وزير الداخلية
أن عدداً من الدس شاركوا فيها سيتعرضون للملاحقة القضائية وقال ان
الندوة تهدف الى خلق حياح داخلى للمتمردين ، وفي الحقيقة كان توقفت
الندوة شيئاً وحاءت في حضم صفوف داخلية وخارجية .

وفي ١٩ فبراير ١٩٨٩ نقلت صحيفة « الشرق الأوسط » عن مصدر
دبلوماسى في واشنطن قوله ان الولايات المتحدة لأمريكة تؤيد العناصر
التي وردت في اتفاق نوفمبر (إشارة إلى اتفاقه السلام) وهي عقد
المؤتمر لدسنورى وتحمد فوس الحدود وعدم تطبق قواس بديلة قبل
انعقاد المؤتمر ووقف إطلاق النار ورفع حالة الطوارئ . وذكر المصدر ان
هذه العناصر تشكل محور المبادرة الأمريكية وقد فسر بعض المراقبين

هذا التوجه الأمريكى بأنه بشكل انحصارا لحركة التمرد خاصة وأن الحكومة كانت قد رفضت ذلك الاتفاق... وكان حسن الترابى وزير الخارجية قد أعلن فى ذلك الوقت عن مبادرة تدعو إلى وقف إطلاق النار، وعقد مؤتمر سلام جدول أعماله مفتوح ودون شروط مسبقة

كان الاعلان عن المبادرة الجديدة يعنى كسر الجمود الذى حدث بعد اتفاقية السلام كما يعتبر مؤشراً على أن الحكومة لديها أحدثتها الخاصه فى حالة قبول الوساطة الأمريكية . لقد كانت الإدارة الأمريكية تعمل للضغط على طرفى النزاع ، إلا أنه لم يكن لديها موقف واضح وكانت تركز بالدرجة الأولى على وقف إطلاق النار ، وتحريك المساعدات الانسانية وفى هذا الإطار ، جاءت تصريحات الرئيس الأمريكى السابق بوش فى سان صدر عن الست الأسبوع بتاريخ ١٤ مارس تطالب بوقف القتال فى جنوب السودان .

كانت القوات المسلحة السودانية فى هذه الفترة تواجه موقفاً عصياً فى الجنوب وبدأت تظهر مشكلات تتعلق بالتسريح والمراسات والسطم والإدارة . وشهد السودان ، خلال الفترة من ٨٥ - ١٩٨٩ تسريح خمسة وزراء للدولة للدفاع وتعبيراً متكرراً فى أعضاء هيئة القيادة وتصاعد مد التدمير دحل القوات المسلحة وأقصى إلى استقالة وزير الدفاع ثم تلى ذلك مذكرة اقوات المسلحة الشهيرة التى تضمنت مطالب محددة للقوات المسلحة .

أحدثت مذكرة القوات المسلحة حدلاً واسعاً في الأوساط السياسية في السودان وطرأت إليها بعض القوى باعتبارها تدخلاً من الجيش في القضايا السياسية . ومن المؤكد أن رئيس الوزراء الصادق المهدي لم يكن راضياً عنها ، إلا أن صورة العمليات العسكرية في الجنوب كانت محبطة وتتطلب علاجاً سريعاً بينما القوى السياسية تتعادل فيما بينها ، وقوات التمرد تتحرك في فصل الصيف وتستولي على المدن .

كانت القوات المسلحة قد طالبت بتعيس حكومة وحدة وطنية ، وتحت وابل من الصعوط الخارجية والداخلية اضطر الصادق المهدي إلى إعادة تشكيل حكومته في ٢٦ مارس ١٩٨٩ ، وأعلنت الجهة القومية الإسلامية أنها لن تشارك في الحكومة الجديدة ، وقد فسر ذلك الرفض بأنه يعني أن البرنامج الانتقالي للحكومة الجديدة لن يتضمن تطبيق الشريعة الإسلامية ، وهكذا تم تشكيل حكومة الجهة الوطنية وعاد الحرب الاتحادى الديمقراطى إلى الحكم .

تراند الاهتمام الدولى بالجنوب بعد تشكيل حكومة الجهة الوطنية فى ٢٦/٣ ١٩٨٩ وتم تشكيل عرفة عمليات ورارية للسلام برئاسة وزير الخارجية سيد أحمد الحسن ، وتم إبلاغ حركة فرق بموافقة الحكومة على اتفاقية السلام السودانية بالرغم من الحدل الذى در حول الاتفاقية وعدم مفاشتها فى البرلمان ، إلا أن الحكومة اكفت بالقاء سان أمام الجمعية التأسيسية تضمن اتفاقية السلام .

لم تستقر الأحوال طويلا بعد قبول اتفاقية السلام وتشكيل حكومة
الجهة الوطنية ، ففي الاسبوع الأول من أبريل ١٩٨٩ بدأ يتضح أن هناك
صعوبات وتعقيدات تواجه برنامج المساعدات الإنسانية . وبدأت منظمات
الاغاثة تتبادل الانتقادات مع منظمة الأمم المتحدة ، وقال إيجل هاجن ،
مدير المساعدة البرويحية في نيروبي أن الأمم المتحدة أحالت عملية الاغاثة
إلى عرض اعلامي ، وأن لشاحبات توقفت في ليكيشوكيو في شمال كينا
وبرزت صعوبات عملية حول وقف إطلاق النار في ذلك الوقت من
السنة ، وبدأت وسائل الاعلام الدولية تنقل صورة مأساوية للحرب في
جنوب السودان وقالت صحيفة «الكريستيان ساينس مونستر» إن الوضع في
مدينة حوبا يندر بالخطر ، وأعلنت هيلسا ماور مسئولة هيئة الاغاثة
الدولية بحنف أن المسئولية تقع على الحكومة والحركة ، فالحكومة تخشى
أن يستولى المتمردون على الاغذية كما أن المتمردين لم يتعهدوا بعدم
اسقاط الطائرات وازاء هذا الوضع لم يتق سوى الطرق البرية التي
كانت محاطة بالمخاطر بسبب وجود الألغام .

بعد يوم من تنفي الجمعية الأساسية لاتفاقية السلام السودانية في يوم
الاثني ١٠ أبريل ١٩٨٩ سقطت مدسة أكوو على الحدود مع أثيوبيا في
أيدى المتمردين ، وكانت كوو آخر نقطة تسيطر عليها القوات السودانية
في تلك المنطقة ، وفي ظل الأوضاع المتدهورة ، تقرر ان يتم نقل بعض
الأغذية عن طريق الواحر السله ، وأعلن عن وصول الممثل الأمريكي

أودرى هسور إلى الخرطوم لندشن إطلاق الباحرة فى إطار عملية انقاذ السودان الدولية وحصر الاحتفال، فى مرفأ الشجرة البهرى، مسئولون من الأمم المتحدة، وعلى الجانب الآخر استمرت على الأرض عرقلة عمليات الاغاثة فقد ذكر مسئول للأمم المتحدة هو نلر انكفست، المسبق الاقليمى لبرنامج الغذاء العالمى التابع للأمم المتحدة لمطقة شرق أفريقيا أن شاحنة تم تفجيرها وأصب سائقان كسان، وقال أنها تعرضت للسرقة قرب كويتا، جنوب شرقى الاستوائية وقد اضطرت قافلة الاغاثة للعودة إلى ليكيشوكيو .

وبنهاية ابريل تأكد أن عمليات الاغاثة الدولية بحوث السودان تواجه مسكلات كبيرة إذ أعلن فى ٢٠/٤ ١٩٨٩ عن اجتماع فى سروي برئاسة جيمس حرايت المدير التنفيذى للنونسف لبحث الأخطار التى تواجه عمليات الاغاثة وقد ساد الاعتقاد « وقتها » أن بعض القبائل المياوثة لقسلة الديكا هى التى كانت تعترض مسيرة شاحنات الاغاثة وذكر اسم قبيلة لوبوسا أدت هذه المعلومات إلى تهده الاتهامات الموجهة لى لحكومة وتؤكد أن الحرب التى تدور فى جنوب ليست مواجعة لى لحكومة والجنوس وإنما تلعب فيها العدايات القبلية دورا كبيرا وبالرغم من المصاعب العديدة استطاعت الأمم المتحدة أن تقل كمة من الغذاء قبل موسم حلول الأمطار .

وفى ٢٧ ٤ ١٩٨٩ عن جيمس حرايت أن عملية غاثة السودان بحثت

في إرسال ٢٧ ألف طن من الأعدية إلى جنوب السودان وقال . إن عمليات الترحيل تمضي سطا وقال ان المهم نقل المريد من المواد الغذائية قبل هطول الأمطار .

لقد كانت حكومة الجهة الوطنية مشغولة بالترويج لاتفاقية السلام مع الحركة الشعبية، وفي حو مشحون بالأمل والرحاء وصل سيد أحمد الحسن نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية إلى القاهرة في ٢٨ ابريل ١٩٨٩، وكان هناك وفد من الاحزاب السياسية السودانية برئاسة محمد توفيق القطب الاتحادي يرور القاهرة لشرح الأوضاع في الجنوب، وبالرغم من اعلان الحكومة عن الاتحاه لوضع اتفاقية السلام موضع التنفيذ . إلا أن لعمدات العسكرية من حارب الحركة الشعبية لم تتوقف، وكانت الصحف السودانية ترحر بأخبار الحرب والتدمير في كاحو كاحي وبدأت بوادر مماثلة من الحركة الشعبية، ونقل عبر اذاعة قريق أن تحمد فواس السريعة لا يكفى ولابد من العاء هذه القوانس .

ترامس مع هذه التحركات اعلان مسئول دولي للمرة الثالثة ان عمليات الاغاثة في جنوب السودان مارالت تتعرض للهجوم من مسلحين مجهولين وأعلنت وزارة الخارجية الأمريكية في ٢ مايو أن نصف المساعدات الغذائية التي أرسلتها الولايات المتحدة إلى بلدة أول في جنوب السودان قد احتفت نتيجة سوء عمليات التوزيع .

لقد كان واضحاً من الزيارة التي قام بها وفد الكونغرس إلى المنطقة أن الولايات المتحدة تتجه لأن تلعب دوراً نشطاً في جنوب السودان، وبقلت روبرت في ٥ مايو ١٩٨٩ عن دبلوماسي غربي أن زعيم المتمردين سرور وشطن وريما تكون تلك أول زيارة عدسة له منذ بداية الحرب في عام ١٩٨٣. وكان الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر والناث مايك ليلاند رئيس لجنة شكلت في مجلس النواب لبحث مأساة الجوع قد دعيا فرنق لزيارة واشنطن، غير أن الدبلوماسي استبعدوا أن يلتقي فرنق بجورج بوش أو وزير الخارجية جيمس سكر. وكان فرنق قد أعلن في ذلك الوقت وقفاً مؤمناً لاطلاق النار وقترحت الحكومة تكوين لجنة مشتركة لمراقبة وقف إطلاق النار إلا أن الحركة الشعبية رفضت ذلك العرض.

بدأت الأمطار تهطل بمرارة في مختلف مناطق جنوب السودان منذ الأسبوع الأول من مايو ١٩٨٩ وأصبح بريامح الأمم المتحدة مهدداً ولم تتمكن قافلة مكونة من ٣٢ شاحنة عادت نروبي في ١٠ مايو من مواصلة سيرها بسبب الأحوال، وقال ممثلوا الأمم المتحدة أنهم لم ينقلوا أكثر من ٥٦ ألف طن إلى المناطق المتضررة من حملة لكمية البالغة ١٣٠ ألف طن. وكان الاتفاق لدى تمس الحكومة والمتمردين والأمم المتحدة بقتضي حدوث هدنة لمدة شهر يسم فيها نقل الاغاثة عبر المناطق التي تسيطر عليها الحكومة والمتمردون بالطرق لريه والنهرية والحيوية من الخرطوم وأوحدا وكسا واشوبا. وكانت أول قافلة قد عادت كسا في

١٨ ابريل إلا أنها تعرضت للهجوم من بعض القائل كما هوجمت فافلة أخرى في ٢٧ ابريل . ويبدو أن الأمم المتحدة قد فشلت في مسابقة الزمن . فقد بدأت عمليات نقل الاعاثة أصلا في وقت متأخر ولم تراع ظروف المنطقة ذات الطرق الوعرة وعديمة الحسور وأنه ربما تؤدي الأمطار الى إغلاق المطارات لعدة أيام أو أسابيع ولم تتمكن بعض الشاحات من قطع المسافة بين كمبالا وتوريت « ٣٨١ ميلاً » إلا بعد سعة أيام وبعض القوافل عاصت في المستنقعات (الايكونوست مايو ١٩٨٩)

بات العموض يحيط باتفاقية السلام السودانية ، وعقد مجلس الوزراء في ٢٠ مايو اجتماعاً لمناقشة الملائسات التي أحاطت بالاتفاقية وأدت الى حدوث حالة الحمود وفقدان الثقة بين الحكومة والحركة ، فقد مضى على الاتفاقية منذ توقيعها في نوفمبر ١٩٨٨ أكثر من خمسة أشهر ومارالت محاطة بالحدال والعموض وبدأت دوائر الحركة الشعبية تشير الشكوك حولها ، فالحركة تعتقد أن الحكومة تراوغ في التنفيذ خاصة في موضوع اتفاقية الدفاع مع مصر والغاء الشريعة ، سيما كانت الحكومة تسعى لعقد اجتماع مع الحركة لترتيب إجراءات المؤتمر الدستوري ، واعتبرت الحركة التحركات الخارجية التي تقوم بها الحكومة مضعة للوقت وكانت الحركة قد رفضت أيضا التوصيات التي أعلنها مجلس الوزراء بشأن الاتفاقية وهكذا دخلت الاتفاقية في دائرة المعالطات والتفسيرات المتضاربة .

ويبدو أن فريق قد أراد أن يضع الوقت أيضا كما تفعل الحكومة اد

أعلن في أديس أبابا في ٢٦ مايو ١٩٨٩ أنه قد عادر مقره في أديس أبابا في حولة أوروبية أميركية تستغرق ثلاثة أسابيع وتشمل ألمانيا وفرنسا وسويسرا والولايات المتحدة ورافق قرني في الحولة الدكتور منصور خالد وذكرت مصادر الحركة (الشرق الأوسط ١٩٨٩/٥/٢٧) أن زيارة ألمانيا العرسة كانت تلبية لدعوة من لجنة حقوق الإنسان التابعة للبرلمان الألماني بينما تم رياره للولايات المتحدة بدعوة من الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر ومايك لبلايد رئيس إحدى اللجان الفرعية في الكونغرس وكانت معادرة قرني لأديس أبابا تعني أنه لن يشارك في المحادثات المرتقة مع لجنة السلام الوزارية في العاصمة الأثيوبية .

أكد قرني خلال حولته أن حكومة الصادق لم تنفذ كل سود اتفاقية السلام وكرر مطالبته بإلغاء الشريعة وفصل الدين عن الدولة واعتماد فواسن ١٩٧٤ وإلغاء الاتفاقيات العسكرية مع بعض الدول وأعلن قرني في ألمانيا تمديد وقف إطلاق النار لمدة أسبوعين وكان اجتماع لجنة السلام الوزارية مع حركة التمرد المخطط له في ١٠ مايو بأديس أبابا يقترب سيما قرني يواصل رحلته في الدول العربية ويحسن صورته الإعلامية في الغرب

بدأت مفاوضات السلام بأديس أبابا وأعلن عن موافقة مصر على إلغاء اتفاقية الدفاع المشترك مع السودان ، كما أعلنت ليبيا إلغاء بروتوكول التعاون العسكري الموقع في عام ١٩٨٥ لا أن الصادق المهدي اتهم الحركة الشعبية في ١٢ يونيو ١٩٨٩ بعرقلة مسيرة السلام في جنوب السودان

بإصرارها على ضرورة تصديق الجمعية التأسيسية على العاء أو تحمد الحدود التي تنص عليها الشريعة الإسلامية، وول المهدي أن هناك صعوبات عملية تواجه اتخاذ مثل هذا القرار .

وكان معوثون للحكومة يواصلون مشاوراتهم مع ممثلين للحركة الشعبية بالعاصمة الأثيوبية حول الخطوات العملية لتنفيذ مادة السلام السودانية التي تم توقيعها في ١٦ نوفمبر وكانت المناقشات تهدف إلى وضع جدول زمني شأر وقف إطلاق النار، ورفع حالة الطوارئ، وتحمد الشريعة الإسلامية والعاء المعاهدات العسكرية التي تربط السودان بدول أجنبية ، وصدرت تصريحات من الحركة تدعو إلى الاحتاط إذ أعلنت أن تلك المشاورات تحرى طلب من الحكومة بينما كانت الحكومة تأمل في أن تتمخض المشاورت عن تكوين لجنة مشتركة خاصة بعد أن أعلن العاء إتفاقية الدفاع مع مصر .

وبعد ثلاثة أيام من مشاورات أديس أبابا أعلن في ١٣ يونيو أن اتفاق قد تم على عقد المؤتمر الدستوري في ١٨ ستمبر ١٩٨٩ ولم تذكر تفاصيل عن خطة المؤتمر، إلا أن تساؤلات حول الموقف من قوانين الشريعة كانت مازالت قائمة .

الأيام الأخيرة

منذ بداية يناير ١٩٨٩ ، كان واضحاً أن الحكومة تواجه صعوباتاً سياسية واقتصادية ، وقد بدأت تلك الضغوط تتخذ شكل المطالب النقابية والتي تعتر في السودان ، عادة ، حزماً من حركة الصراع على السلطة ، وهو أسلوب أدخله الشيوعيون وأدى في ، خاتمة المطاف ، إلى إفساد الحياة السياسية والحزبية والنقابية .

وحلال لقاء الصادق المهدي في ٢ يناير في اجتماع مع قيادات عمالية وقوى سياسية بمدينة الأبيض عاصمة إقليم كردفان ، طالب ممثلو النقابات العمالية والمهنية بتشكيل حكومة جديدة للإصلاح الوطني واستثمار مبادرة السلام السودانية لأن في ذلك حلاً للأزمة الاقتصادية ، كما طالب النقاسون بعدم زيادة الأعباء المعيشية ورفع أسعار السلع الأساسية والبحث عن بنود جديدة لخفض الانفاق الحكومي وزيادة الموارد لمواجهة العجز في الميزانية ، وكانت حكومة لصادق تسعى في ذلك الوقت إلى رفع أسعار بعض السلع . وكان واضحاً أن المطالب النقابية تدرج تحت التوجه الرامي إلى زيادة الصعوط على الحكومة التي كانت تتكور من حرب الأمة والجهة الإسلامية وبعض نواب الحبوب بعد أن انسحب الحزب الاتحادي الديمقراطي منها .

وتعرض لصادق المهدي وحكومته خلال هذه الفترة لأقصى درجات

النقد والتشهير في الكثير من الصحف المحلية والأجنبية .. الاتحاديون كانوا يريدون تمرير اتفاقتهم بأي ثمن ، والقوات المسلحة كانت تعاني من تدهور الأوضاع الأمنية واستفحال التمرد واليسار مع بعض النقابات كانوا يستعجلون اضافة الشرعية على محمد القوائين الاسلامية .

كانت الحكومة تحارب في عدة جهات : الحرب في الجنوب ، والمهددات الأمنية التي ظهرت بعد المحاولة الانقلابية والتي قيل أن المايويين كانوا وراءها ، وتفاقم الأزمة الاقتصادية وما ترتب عليها من صعوبات نقاسية وفئوية ، وأخيراً مدكرة القوات المسلحة التي تشبه الانذار للحكومة . وصرح الصادق المهدي في خطاب له أمام الجمعية التأسيسية في فبراير بشأن الأوضاع السائدة بقوله .. « إن السودان مهدد خارجياً بمخالب داخلية وينبغي الاستعداد للقط ومخالته » واتهم جهات خارجية بمحاولة تطوير المعارضه للقرارات الاقتصادية إلى محاولة لاسقاط الحكومة وقد رد الشريف زين العابدين المهدي ، رعيم المعارضة : « لم يكن قطاً أو مخلباً إنما ثورة للجياح والعراة والمرضى » .

وواجهت الحكومة الرابعة للصادق المهدي بعد خروج الحزب الاتحادي موقفاً دولياً متوتراً وبدلت الحكومة مساعي لتحسين علاقاتها الخارجية وبدأت ترد أحاديث عن قرب زيارة الصادق المهدي إلى مصر ، كما أعلن عن زيارة لمحارحريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا إلى السودان في نهاية شهر مارس ١٩٨٩ واعتبر أن ذلك التطور مؤشر عن قرب تحسن العلاقات

المتوترة بين السودان وصندوق النقد الدولي . بالنسبة للحكومة ، كانت تلك الأخبار تشر بالآمال لأنها جاءت في وقت كثرت فيه الاحتجاجات والاضرابات بسب ارتفاع الأسعار وعدم توفر بعض المواد الغذائية الرئيسية مثل السكر والدقيق .

طلت الدول الغربية تتابع التطورات الحارية في السودان بهدف تشجيع الوصول إلى تسوية سياسية لا يدعب فيها التيار الاسلامي دوراً مؤثراً ، لذلك طلّت تتعامل بعتور مع حكومة الصادق المهدي الجديدة باعتبار أنها تخلت عن الاتجاه الذي يرمى إلى اقرار تسوية وفقاً لاتفاقية السلام السودانية ، التي تدعو إلى تجميد القوانين الاسلامية ، وكانت الدول الغربية تعتقد أن السخط الشعبي كفل بأن يحبر الحكومة على التراجع عن موقفها خاصة بعد الحرج الذي واجهته الحكومة بسقوط مدينة الناصر ثم تورت بعد ذلك .

كان واضحاً ، في بداية مارس ١٩٨٩ ، أن اتفاقية السلام السودانية قد دخلت إلى النفق المظلم للصراعات الحربية وأن الانتصار الاتحادي يواحه احتمالات نكسة كبيرة لأنه لم يحبر التمسك له باحراء الاتصالات السياسية مع كل الأطراف .

وفد تعامل الصادق المهدي مع الاتفاقية في البداية بصورة ممعنة في السروقراطية ، والعمل من خلال المؤسسات الدستورية وكان يشعر بأن

الاتفاقية لا تحظى بموافقة أغلبية أعضاء الجمعية التأسيسية وإذا شاء الحرب الاتحادي أن يخرج من الحكم فله ذلك ، إلا أنه لا يستطيع أن يقلها تحت ضغط سياسة لي الذراع وتأليب الشارع والمظاهرات والاصرارات، وقد وصل الأمر إلى الذروة بالمذكرة التي رفعتها القوات المسلحة وقيلها استقالة وزير الدفاع عبد الماجد حامد خليل ، الذي كان خطاب استقالته بمثابة انتقاد لسياسة الحكومة .

فقد كانت مذكرة القوات المسلحة تطالب بتشكيل حكومة عريضة واتناع سياسة خارجية متوازنة ومعالجة الوضع الاقتصادي وقد أثارت اضطراب . في الحياة السياسية لأنها كانت تعبر عن تدخل في القضايا السياسية للدولة ، وهذا ليس من شأن القوات المسلحة ، وحاول المهدي من حانته أن يبطل مفعول هذه الضغوط ، وأوفد معوثاً إلى أديس أبابا هو مارا الفاضل المهدي بهدف تطوير اتفاق بومسر وبحث النقطتين المتحفظ عليهما ، إلا أن اتصالات مبارك المهدي لم تحرر تقدماً كسراً وعاد بعد أن اشترطت الحركة ضرورة احازة الاتفاقية داخل الجمعية التأسيسية

كانت صورة الحركة السياسية في منتصف مارس ١٩٨٩ أقرب إلى صورة المعركة الحربية بين المعسكر المؤيد للاتفاقية ، وبضم الحرب الاتحادي والفئات المؤيدة لمذكرة القوات المسلحة وبعض النقابات ، والمعسكر الذي يتمسك بالشرعية المؤسسية ، ولم يكن يملك المعسكر الأول سوى الاحتجاج وتصير المظاهرات ، وبدوا أن هذا الأسلوب بالاضافة إلى

عوامل أخرى أفلمسة ودولية بدأ يحرز نتائجه في الاتجاه نحو إصعاف الحكومة القائمة وتكوين حكومة جديدة .

بعد أن أعلنت حكومة الصادق الخامسة (حكومة الجهة الوطنية) بتاريخ ٢٦/٣/١٩٨٩ وحروح الجهة القومية الاسلامية من الحكم واعلان موافقة الحكومة على اتفاقية السلام السودانية أعلنت بريطانيا في ٤ ابريل ١٩٨٩ على لسان كريها ياتس وزير التهمة البريطاني لما وراء البحار ان بريطانيا سسقدم معونة إضافية قيمتها ٥ ملايين جنيه استرليني لعملية الاغاثة في حبوب السودان وعدا ذلك الاعلان لم تصدر تصريحات مماثلة من جهات أخرى، إلا أن تقارير الوكالات والاذاعات الدولية كانت تشير إلى عحر وكالات الاغاثة عن توصيل الغذاء إلى المتضررين كما ظهر هناك تعاذل كبير من المجتمع الدولي وظهر أن هناك نقصاً في مخزون هذه الوكالات من المواد الغذائية ، كما أصدرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر مناشدة للمجتمع الدولي بزيادة المساعدات إلا أن الاستجابة كانت منخفضة للغاية.

أعلن في ١٠ ابريل عن موافقة الجمعية التأسيسية على تأجيل مناقشة مشروع قانون الشريعة الاسلامية إلى ما بعد انعقاد المؤتمر الدستوري، كما وفقت الجمعية على قبول استقالة رئيسها محمد يوسف محمد (جهة قومية اسلامية) ، كما قدم نصر الدين الهادي نائب رئيس حزب الأمة استقالته إلى الصادق المهدي، رئيس حزب الأمة وذكر الصادق

المهدى أن استقالة نصر الدين كانت سبب عدم رضاه عن التشكيل
الوزارى .

وفى ذلك الوقت وصلت بعثة من صندوق النقد الدولى إلى الخرطوم
للاعداد لحولة مفاوضات مع الحكومة السودانية حول برنامج الاصلاح
الاقتصادى فى السودان . وكان الوضع الاقتصادى قد اقترب من الكارثة
فالاسعار قد تضاعفت وظهرت ندرة فى الريبوت والارز واللحوم وانتشرت
السوق السوداء وارتفعت نسبة العاطلس عن العمل وكانت الصبدليات
حارية وبعضها أغلق أبوابه بسبب انعدام الدواء والامصال . وتقدم الأطباء
بمذكرة احتجاج للحكومة بسبب الوضع المأساوى للمستشفيات .

لقد كانت المباحثات مع صندوق النقد الدولى تهدف إلى فك الحصار
عن السودان للاستفادة من موارد الصندوق والدول المانحة ، وكانت ديون
السودان تبلغ فى ذلك الوقت ١٤ مليار دولار ، ودارت المحادثات حول هذه
القضايا إلا أن المحادثات فى ذلك الوقت لم تؤد إلى تحسن فى علاقة
السودان بالصندوق . ويبدو أن الدول المانحة لم تكن متقنة من استقرار
الأوضاع السياسية فى البلاد ، خاصة بعد أن اتضح أن اتفاقية السلام
لسودانية بدأت تواجه عقبات جديدة ربما تؤدى إلى انهيار الحكومة .

ومع ذلك لم تظهر بوادر تحسن وتقدم فى علاقات السودان بالدول المانحة
بعد اقرار اتفاقية السلام وقد اثبت هذا خطأ الاعتقاد الذى كان سائداً

بأن قبول الاتفاقية سيؤدي إلى تدفق المساعدات إلى السودان وزوال الضائقة المعيشية . وحتى لو سلمنا بأن الوقت لم يكن كافياً للحكم على نوايا المجتمع الدولي ، إلا أنه يلاحظ أن حشد جهود الاعانة الانسانية لم يصل إلى مستوى المباشدة والرحاء الذي أطلقته الأمم المتحدة والمنظمات التطوعية .

وشهد شهر مايو ١٩٨٩ توحده عدة اتهامات الى مسؤولين حكوميين تتعلق بالفساد وسوء الادارة ، وكانت أصابع الاتهام تشير إلى أحد الوزراء وأصدر رئيس الوزراء قراراً بتشكيل لجنة للتحقيق وتقصى الحقائق حول السياسات التجارية وأثارها على الصادرات ، و سياسات الصفقات المتكافئة ولبروتوكول التجارى مع مصر والرحص التجارية ، ويبدو أن قرار تشكيل اللجنة جاء بعد تصاعد الاتهامات حتى وصلت إلى الشارع وأصبحت حديث الناس في كل مكان . وكان على الحكومة أن تتراجع للدفاع عن نفسها .

في منتصف يونيو أعلن أن العجز في الميزانية قد وصل إلى ٨ مليار جنيه سوداني (تعادل في ذلك الوقت ١.٨ مليار دولار) وكانت الحكومة في حاجة ماسة للأموال للاتفاق منها على الحوائج العسكرية والأمنية ، ويظهر العجز زيادة كبيرة في الانفاق الحكومي بسبب قبضانات أغسطس وزيادة المرتبات ، ولم تكن الصادرات تكفي لسد احتياجات البلاد

وكانت تكلفة الحرب قد وصلت في عام ١٩٨٩ إلى ٢,٤ مليار جنيه سوداني ، وبات واضحاً أن الحكومة في حاجة ماسة للأموال إلا أنها لم تأت والموقف في الدول العربية ظل كما هو وبالرغم من اعلان الولايات المتحدة رفع الحظر على المساعدات الاقتصادية عن السودان منذ زيارة الصادق ل واشنطن في أواخر عام ١٩٨٦ إلا أن العلاقات الاقتصادية معها ظلت تتراجع ، وكان الاهتمام الأمريكي ينصب على قضايا اللاجئين والنازحين والمساعدة والحفاف وشريان الحياة وسر عملات الاغاثة في الجنوب ، ولم تكن هناك اتصالات حادة بشأن التعاون الاقتصادي أو تبادل المصالح ، ويفهم من ذلك أن الولايات المتحدة كانت لها تحفظات تجاه حكومة الصادق المهدي .

بداية ونهاية

عندما تحركت القوات المسلحة في ٣٠ يونيو ١٩٨٩ وحسمت الصراع الذي كان يدور بين مختلف القوى السياسية ، كانت حركة التمرد تنتظر وفد الحكومة لبقاء كان مخططاً له أن يعقد بأديس أبابا في ٤ يوليو ١٩٩٠ .

كانت الحركة تنتظر أن تتقدم حكومة الصادق شرح للخطوات التي ستتبعها لتنفيذ بنود مبادرة السلام السودانية وخاصة ما يتعلق بالغاء السروتوكول العسكري مع ليبيا ، واتفاقية الدفاع المشترك مع مصر وتجميد القوانين الإسلامية .

كان الوفد المرتقب يمثل حكومة الجهة الوطنية المتحدة التي تكونت بعد خروج الجهة الإسلامية من الحكم في مارس ١٩٨٩ ، وبالرغم من اعلان الحكومة قبول مبادرة السلام لسودانية ، إلا أن لام أكرول ذكر ، في حديث لمجلة المصور ، نشر بتاريخ ٣٠ يونيو ١٩٨٩ : « ان الوضع السياسي متوتر داخل الخرطوم وان حكومة الجهة الوطنية تحمل في داخلها عناصر التششت والتفكك لأنها حكومة لم تكن قد قامت من أجل التوافق والاتحاد وفي إطار برنامج معين » . وقال : ان الوضع فرصته لضغوط القوات المسلحة وقال لام أكرول . إن لديهم تشككاً في مصداقية كل الأطراف .

كان حديث لام أكل يعبر عن نمط في التعامل ظلت الحركة الشعبية تسير عليه منذ الانتفاضة عندما اتبعت اسلوب لمأورات والشروط المستحيلة التي أدت إلى إفشال كل المبادرات . وكان من الواضح أن الحل كما تقترحه مبادرات السلام السودانية مرشحاً للتأجيل وكانت التوقعات تتناً بالعودة إلى المربع الأول .

تسلم مجلس ثورة الانقاذ الوطني الحكم وهوات التمرد تسيطر على أجراء كسرة من مديرتى شرق الاستوائية وحوقل وبعض مديريات أعالي الليل وغرب الاستوائية ، وكانت العمديات العسكرية قد امتدت إلى كردفان ويطول الحدود مع أثيوبيا .

كانت العاصمة قد امتلأت بأعداد ضخمة من النازحين وبدأت تشكل عنناً ثقيلاً على الخدمات والتموين وباتت الاوضاع تهدد بالتدهور الأمنى لعدم وجود العدد الكافى من نقاط وأفراد الشرطة .

كان أول ما فعله مجلس قيادة الثورة الجديد هو إصدار عفو عام يشمل كل الجنوس الذين حملوا السلاح منذ عام ١٩٨٣ ، كما أعلن عن وقف إطلاق النار . وقد أكد ذلك ان البقطة الأولى فى أحندة الحكومة الحديدية هو مشكلة الجنوب وإيجاد حل لها .

فى ١٦ يوليو ١٩٨٩ وصل وفد من الحكومة إلى أديس أبابا لتسليم رسالة للرئيس الأثيوبى ، وكان سفر هذا الوفد قد تأجل عدة أيام ، وكان

واضحاً أمام القادة الحدد أن الحرب فى الجنوب هى سبب كل البلاء وهى أصل الداء الذى يجب استئصاله بسرعة وعجلة ، والمشكلة طلت تؤرق كل القوى السياسية وتتسبب فى سقوط كل الحكومات من الفريق عمود فى ١٩٦٤ وحتى الصادق المهدي فى ١٩٨٩ ، وكان لابد من إيقاف نربف الدم والاحتكام إلى العقل والمنطق والحوار .

أعلنت الحكومة الحديدية منذ يومها الأول أنها على استعداد للاعتراف بخصوصية لجنوب ومنحه حكماً ذاتياً والنظر فى موضوع القوانين الاسلامية وعدالة توزيع الثروة ، وأعلن د منصور خالد المستشار السياسى للحركة لصحيفة الحياة من مكتبه فى « جسف » بتاريخ ١٢ يوليو ١٩٨٩ أن الأمر لا يحتاج إلى وساطات بينهم وبين الحكومة . وأثار منصور خالد تساؤلات بشأن موقف الحكومة الحديدية من مبادرة السلام السودانية التى وقعت فى ١٦ نوفمبر ١٩٨٨ .

وفى اليوم الذى وصل فيه وفد الحكومة إلى أديس أبابا ، وعلى الرغم من اعلان الحكومة وقف إطلاق النار ، هاجمت بعض قوات المتمردين مناطق محطة بمدينة يامسو فى الاقليم الاستوائى

لقد كان السودان يمر بفترة عصية ، فالحرب كانت تهدد وحدة البلاد ، والموقف من القوانين الاسلامية يهدد الجهة الداخلية بالانفجار ، والعلاقات مع مصر متوترة ، والديمقراطية عجزت عن تحقيق الاستقرار

السياسى فى البلاد . كانت الفوضى والاضطراب يهيمنان على الساحة السياسية وكانت نراة الحكم موضع شهات . ورغم طوفان المشاكل التى كانت تطق على البلاد أعطت حكومة ثورة الانقاذ الأولوية لمشكلة الجنوب .

بعد اتصالات لم يتم الاعلان عنها ، أعلن فى الخرطوم فى ١٩ يوليو ١٩٨٩ ، أن محادثات ستبدأ فى الاسوع الأول من شهر أغسطس ١٩٨٩ فى أديس أبابا بين الحكومة والحركة الشعبية بهدف الوصول إلى حل حدرى ونهاى للمشكلة . وذكر الفريق عمر الشبر أن الرئيس المصرى حسنى مبارك قام بدور رئيسى فى الترتيب لهذا اللقاء .

فى نهاية يوليو ١٩٨٩ قام الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر بزيارة لعدة دول أفريقية منها السودان وعرض وساطته للمساعدة فى حل المشكلة ، إلا أن الحكومة اعتذرت عن قبول الوساطة وذكرت أنها تفضل حالياً البحث عن حلول مباشرة مع الحركة . وكان هذا الطرح يتوافق مع ما سبق أن أعلنه الدكتور منصور خالد .

أعلنت الحركة الشعبية ، فى الاسوع الأول من أغسطس ، عن موفقتها على لقاء وفد الحكومة فى أديس أبابا واعتبرت الحكومة ذلك الاعلان أمراً إيجابياً . وبتاريخ ٦ أغسطس ١٩٨٩ وصل مساعد وزير الخارجية الأمريكية هيرمان كوهس إلى الخرطوم فى زيارة استغرقت يومين

وأعلى أن الهدف من زيارته هو بحث مساعي السلام وكان كوهين قادماً من أثيوبيا ، ولم يتم التوصل ، خلال تلك المحادثات ، إلى تصور واضح لموقف الولايات المتحدة من استئناف مساعداتها إلى السودان .

قبل بدء المفاوضات مع الحركة الشعبية طالب جون هرنق في اعلان مفاحي ، من اذاعة الحركة ، باستقالة الحكومة الجديدة وتشكيل حكومة وحدة وطنية موسعة ، إلا أن الحكومة قللت من أهمية ذلك الاعلان وتابعت اتصالاتها لعقد الاجتماع المرتقب

وصل وفد الحكومة إلى أديس أبابا برئاسة العقيد محمد الأمين حليفة ، وبدأت المحادثات يوم ١٩ أغسطس ١٩٨٩ . وترأس وفد الحركة لام أكول ، وكانت الحركة ترى أن المحادثات يجب أن تكون استمراراً للمحادثات السابقة وان هنالك مشكلتين مازالتا بحاجة إلى تسوية وهما الشريعة الاسلامية والاتفاق العسكري بين السودان ولبيا . وأعلن لام أكول بعد لقاء أديس أبابا الأول أن الخلاف مع الحكومة يدور حول فصايا جوهرية .

وتم الاتفاق ، في ذلك اللقاء ، على استمرار الحوار واللقاءات وإنشاء قناة اتصال بين الحائسين . وكان وفد الحركة قد تحدث خلال اللقاء ، عن ضرورة وجود برنامج للسلام .

بعد اجتماعات أديس أبابا بدأت الحركة الشعبية هجوماً اعلامياً عبر اذاعتها ، كما ظهرت بوادر تصعيد عسكري حديد في الاسبوع الثالث

من أغسطس ١٩٨٩ في حشود للمتمردين في منطقة الكرمك وكبس نصه المتمردون أدى إلى مقتل ضابطين .

وفي بداية سبتمبر ١٩٨٩ بدأ الاعداد لمؤتمر الحوار الوطني حول فصايا السلام والذي بدأ أعماله في ٩ سبتمبر بالخرطوم . وقد وجهت الحكومة للحركة الشعبية الدعوة للمشاركة في المؤتمر الذي دعيت له كافة الفعاليات السياسية في السودان وبعض الشخصيات الوطنية المعروفة ، وكان الهدف وضع برنامج للسلام ونهاء الحرب في الجنوب ، ورغم الضمانات التي قدمتها الحكومة للحركة الشعبية في حالة مشاركتها في المؤتمر ، لا أن رد الحركة كان سلبا ووضعت شروطا تتعلق باطلاق سراح بعض السياسيين والنقاسس ورفع الحظر عن الاحزاب واعادة حرية الصحافة والغاء قوانين تمييزي .

كان واضحاً أن الحركة لشعبة تراوغ وتماطل كعادتها دائماً وبعد اسبوع من انعقاد المؤتمر وصف د منصور خالد المؤتمر بأنه عملية علاقات عامة وكان ذلك في ١٥ سبتمبر ، إلا أن جون فرنق عاد في ١٧ سبتمبر ليقول : إن الحركة الشعبية في انتظار حولة أخرى من المفاوضات مع الحكومة وقال : بأن الحولة الأولى من المفاوضات لم تكن فاشلة ، رغم أنهم توفعوا الخروج بنتائج أفضل وأكد فرنق لصحيفة « الاتحاد » التي تصدر بدولة الامارات أنه سيعمل على تصعيد العمل العسكري

كان موقف الحركة يتفق مع تاريخها في التعامل مع كل الحكومات السابقة خاصة بعد انتفاضة ٦ ابريل، عندما رفضت الانضمام لقوى الانتفاضة، وبدلاً عن ذلك أصدرت بياناً في ١٩ ابريل ١٩٨٥ شت فيه هجوماً عنيفاً على المجلس العسكري، وطالبت ، في بيان آخر، بتاريخ ٢٦ مايو باستمرار الانتفاضة الشعبية، وخلال ردها على خطاب رئيس الوزراء الانتقالي الحارثي دفع الله في أول سبتمبر ١٩٨٥ قامت بمحاصرة الناصر (الرسالة الملقومة) .

وواصلت الحركة تماديها في هدم المبادرات فقامت بأسقاط الطائرة المدنية في ١٦ أغسطس ١٩٨٦ عقب لقاء بين الصادق المهدي وحون قريش بأديس أبابا ، ثم عادت ورفضت مبادرة أخرى من رئيس الوزراء في ١٦ ابريل ١٩٨٧ تحت حجة أنها لم تسلم بالطريقة الصحيحة ، وأسقطت طائرة مدنية أخرى فوق سماء ملكال في ٥ مايو ١٩٨٧ .

عقب مبادرة الجبرال باسنحو و د . فرنسيس دينق في أغسطس قامت الحركة بنسف قطار الاغاثة المنجهة إلى واو .

وهكذا جاء موقف الحركة الرفض لمؤتمر الحوار الوطني كجزء من نهج اتبعته الحركة منذ وقت طويل .

في نهاية سبتمبر كان مؤتمر الحوار قد توصل إلى توصيات تدعو إلى تطبيق النظام الفيدرالي عبر برنامج متكامل للسلام ، وفي ذلك الوقت دار

روجر توماس وكيل وزارة الخارجية البريطانية الخرطوم وعرض وساطته
لإجراء اتصالات مع قرني . ووافقت الحكومة .

وفي نفس الوقت ، بدأ جون قرني زيارة لدول وسط وحبوب أفريقيا وزار
زامبيا ورمسابوي وبتسوانا وتترانيا وملاوي وموزمبيق وكينا ، وظل يردد
دعوته إلى إقامة سودان حديد وأنه قد حصل على دعم الدول التي زارها
لوجهة نظره .

بات يتصح للحكومة أن الحركة لم تعبر من نهجها الذي اتبعته سابقاً
وأعلنت الحكومة أنها بصدد لاعداد لاستعادة المدن التي سقطت في يد
الحركة وفي نهاية أكتوبر ترددت أنباء عن معارك في منطقة الكرمك اثر
هجوم شنته قوات التمرد ، واصطرت القوات الحكومية للانسحاب ، لا أنها
استعادت المدينة في ٢٩ نوفمبر ١٩٨٩ ، وكان ذلك بداية تحول في سياسة
الحكومة تجاه الحركة الشعبية واتجهت ، نحو إعادة سطر سطرتها على كل
المناطق التي سبق للحركة أن استولت عليها على أن يسر ذلك حنباً إلى
حب مع محادثات السلام ، وقد شهدت السنوات التالية ضغوطاً خارجية
مكثفة لم تنجح في كسر عزم الحكومة إلا أنها نجحت في تأجيل الوصول
إلى تسوية سلمية للمشكلة .

مذكرات التدخل الأجنبي

٨٧ - ٩٤

بدأت مظاهر التدخل الأجنبي في قضية جنوب السودان في السنوات
الماضية تأخذ مظهر الأنشطة الفكرية والأكاديمية ويعود ذلك إلى ارتباط
العديد من الأكاديميين السودانيين ببعض مراكز البحوث الدولية التي تهتم
سواء على السمنارات والندوات والمؤتمرات وبحوث الرأي في الدول
النامية، وبالرغم من أن المقصد في الظاهر قد يكون سلباً يهدف
المساعدة على تقديم الحلول لبعض مشكلات الدول النامية. إلا أنه على
الجانب الآخر فإن مثل هذه الأنشطة تخفي وراءها مخاطر شتى وقد ساء
الأستاذ محمد حسين هيكل الكاتب لمصرى المعروف مؤخراً إلى حظيرة
الارلاق وراء مثل هذه الأنشطة بقوله . « إننى قلقاً شديداً من كثرة
المبالغ المرسودة لأغراض البحوث الاجتماعية والسياسية في مصر، فهذه
المبالغ تزيد سنوياً على مائة مليون دولار معظمها تقدمه هيئات أجنبية،
والمشكلة أننا لا نعرف يقيناً من الممولين، فنحن نقرأ أسماء هيئات دولية
لكن الأسماء كما تعلمنا التجارب لا تدل بالضرورة على المسميات، ثم
أننا لا نعرف أين تبدأ المقاصد ولا نعرف أين تنهى النتائج (الأهرام
الجمعة ٢٢/٤/١٩٩٤ ص ٧) .

ويحارب الاجتماعات الأكاديمية من بعض الأفراد السودانيين استعلت
بعض الجهات وحوادث بعض المعارضين السودانيين في الخارج وعملت على

استقطابهم ، وحشدتهم واستغلالهم للضغط على حكومة السودان .

أولاً : الندوات والمؤتمرات

يمكن استعراض أهم الندوات والمؤتمرات حول قضية جنوب السودان على النحو التالي :

ندوة واشنطن الأولى ١٦ - ١٧ فبراير ١٩٨٧

عقدت الندوة بمركز وودرو ويلسون في الفترة من ١٦-١٧ فبراير ١٩٨٧ وشارك فيها مجموعة من الباحثين السودانيين بما فيهم حركة التمرد بالإضافة لمجموعة من الأمريكيين والاداريين وتعتبر هذه الندوة دليلاً على اهتمام وتأثير القوى الأجنبية على محريات الصراع في السودان وقد أثارت جدلاً واسعاً داخل السودان واعتبرت مظهراً من مظاهر التدخل الأجنبي .

ندوة أمبو ١٩٨٩/٢/٧

عقدت في أثيوبيا ، وكانت تدعو إلى وضع تصور مشترك لحل مشاكل السودان . وقد تناولت موضوع التسوع الديني والثقافي ، وقوبلت هذه الندوة بالرفض وأثارت عدة تساؤلات حول أهدافها ودوافعها وكاد وزير الداخلية السوداني ، في ذلك الوقت أن يتخذ خطوات صد الذين شاركوا فيها .

ملتقى بيرقن ٢٣ - ٢٤ ١٩٨٩/٢/

انتظم هذا الملتقى فى النرويج فى فبراير ١٩٨٩ وكان موضوعه
«إدارة الأزمة فى السودان»

اعلان أدير (٣ - ٨ ١٩٩١/٩/)

عقد الاجتماع فى قصر أدير بجمهورية أيرلندا وصدر اعلان
اتفقت فيه مجموعة من المثقفين الجنوبيين، خارج السودان، على عدد
من الخيارات تتيح المساواة الحقيقية وتوزيع السلطات على أساس فيدرالى
أو كونفدرالى، وفى حالة فشلها تعتقد المجموعة أن الخيار المتبقى قد
يكون الانفصال .

ندوة واشنطن الثانية (أكتوبر ١٩٩٣)

قام المستر هارى هونسون رئيس اللجنة الفرعية للشئون الافريقية
بالكونجرس الأمريكى بتنظيم الندوة تحت عنوان « السودان المأساة
المنسية» حصرها زعيما فصلى التمرد وعدد من المعارضين السودانيين
بهدف عرقلة جهود السلام فى السودان خاصة مبادرة الايقاد ومبادرة
الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر، وكان الهدف توحيد عناصر
التمرد من أجل مقاومة الحكومة،

تم الاتفاق خلال الاجتماع على ما يسمى بحق تقرير المصير لشعب
جنوب السودان وحبال النوبة وبقية المناطق المهمشة، وتعتبر هذه الندوة

من الأدلة القوية على المحاولات الأمريكية للتأثير على مسار محادثات السلام .

ندوة مجلس اللوردات حول تقرير المصير

عقدت في فبراير ١٩٩٤ تحت رعاية عضو مجلس اللوردات البارونة كوكس وكانت محاولة لمناقشة حق تقرير المصير وحصرها بعض أعضاء التمرد وعناصر من المعارضة .

وفشلت الندوة وأعلن فيها نوا ملوال موت لتجمع الـ ١٠٠ تنظم فيه المعارضة .

وتعتقد دوائر ابخارحيه السودانية أن ندوة واشنطن الثانية التي حصرها بعض المسؤولين في الإدارة الأمريكية ، تم فيها ممارسات صغوب مكثفة على المشاركون فيها ، أسفرت عن فرض وحدة قسرية بين فصلي التمرد في جنوب السودان ، وقد تمخضت هذه الضغوب عن تنفي الفصلين المتمردين لطرح حق تقرير المصير لجنوب السودان واتصل هذا المسلسل في الندوة التي نظمتها البارونة كوكس بمجلس اللوردات ومعها عدد من النواب وممثلي المنظمات الكنسية ، وقد أسعلت هذه الندوة وشكل على لتشجيع فكرة حق تقرير المصير والدعوة لفصل جنوب السودان .

كما صاحب هذه البدوات موجهة اعلاميه عن التحديث عن الندحل

ثانياً : ترحيل النازحين بولاية الخرطوم

فى بداية عام ١٩٩٢ بدأت وزارة الخارجية السودانية تشعر بالقلق والاستياء من جراء الانتقادات التى بدأ بعض سفراء الدول المايحة فى الخرطوم بوجهوها بسبب نشاط الحكومة فى إعادة توطين النازحين فى ولاية الخرطوم .

وكان هذا الأمر قد أثار ردود فعل واسعة فى الخارج على الصعيدين الرسمى والاعلامى . ولا شك ان سياسة الحرمان التى طبقتها الحكومة فى هذا المجال ، والتى كان هدفها إعادة تنظيم معسكرات السكن العشوائى وتوفير مناخ وبيئة سكن صحية للنازحين قد أثارت حفيظة العديد من الدوائر الأجنبية التى ظلت تستنبح هذه المناطق خدمة لأغراضها الخاصة ، وقد أستنفرت العديد من المنظمات فى الخارج للتحرك بهدف إيقاف مساعي الحكومة لإعادة توطين النازحين ، وفى هذا الصدد تلقت حكومة السودان رسائل عديدة من مساعد الأمن العام للأمم المتحدة لمستر جيمس حوب ، كما قابل الممثل المقيم بالخرطوم بعض المسئولين وطالبت تلك الرسائل بأن يكون ترحيل النازحين اجبارياً . كذلك تلقى وزير خارجية السودان رسالة من المستر جيمس حرايت المدير التنفيذى لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة تشير الى أن الترحيل الاجبارى للنازحين يعرض حياة النازحين والأطفال لخطر واقترح المستر حرايت إيقاف عمليات

اعادة التوطين

وفي جانب الحكومات تشر التقارير الى أن سمراء الدول المانحة قد عقدوا عدة لقاءات مع مسئولين عسروا فيها عن اهتمام حكوماتهم بمشكلة البازحين والاجراءات التي تمت لترحيلهم وذكر ان هذه المواقع غير مهأة وان الترحيل يتم بصورة قسرية .

وقامت الحكومة الأمريكية باصدار بيان عبرت فيه عن قلقها لما اسمته بحار مئات الآلاف من السودانس على مغادرة مكان اقامتهم الى مناطق غير مهأة في الصحراء . يمنع الأمم المتحدة ومنظمات الاغاثة من لوصول النهم لتقديم المساعدات ، وقد ترامس مع هذا البيان تصريحات لسنفر الأمريكي بالخرطوم في نفس المعنى نقلته وسائل الاعلام العربية

وتفند المعلومات المتوفرة ان سمراء السودان بعض الدول الأوروبية ، مثل هولندا والسويد ، قد تلقوا إفادات من بعض المسئولين في هذه الدول تدى الاهتمام بمشكلة اللاجئين وما تم بشأن ترحيلهم الى مواقع جديدة ، كما بحثت الدول المانحة ، في اجتماع عقد بروكسل في فبراير ١٩٩٢ مشكلة البازحين في السودان ، واتهم بعض ممثلى هذه الدول حكومة السودان بترحيل البازحين بالقوة الى معسكرات في الصحراء . وفي الاسوع الأول من مارس ١٩٩٢ قام المستر كوشنر وزير الشؤون الاسانه الفرنسي بزيارة السودان وعبر عن اهتمام بلاده بموضوع البازحين وقام

بريارة مدانة للمواقع السابقة والحالة ودعى الى تعاون بين حكومة السودان والاسرة الدولية .

وبلاحظ أن هذا النشاط الدبلوماسي المكثف قد وجد عناية كسرة من قبل أجهزة الاعلام العربية وكان موضوعا لحملة حائرة فى رسائل الاعلام الدولية التى اتهمت السودان بسوء معاملة للازحين ووضعهم فى معسكرات فى الصحراء بدون ماء ولا طل ، ومنع المنظمات لطوعة من الوصول إليهم ، وكانت على رأس هذه الجهات الاذاعة لبريطانية وصوت أمريكا وكريات الصحف البريطانية والأمريكية والفرنسية .

وعلى أرض الواقع كانت الحقيقة مخلفة تماما عن ذلك فعملية اعادة التوطين تمت بعد أن أدى تردد عدد النازحين حول أطراف المدن الى خلق مشكلات شبة وأمس وصحة ، إذ كانوا يقمون فى مواقع لرمى النفايات والمياه الراكدة والمخلفات الصناعية ، وتقرر ترحيلهم الى المعسكرات الجديدة بعد أن تم تخطيطها وتوفير الخدمات الضرورية فيها كحل مؤقت الى أن يعودوا الى مناطقهم الأصلية .

ثالثاً : حقوق الإنسان

قمرت قضية حقوق الانسان فى السودان الى مقدمة الأحدة لعالمية بوسائل الاعلام الدولية بسبب قوة الدفع التى وحدتها من قبل بعض المنظمات الدولية لى عمل فى إطار منظومة الدول الغربية ، وقد

استعنتها العديد من الجهات واستخدمتها كمادة حصة تصلح لدغدغة المشاعر الغربية .

لقد ظل المعيار الذى تتعامل من خلاله الدول العربية والمنظمات الدولية العاملة فى العرب تجاه قضية حقوق الانسان فى دول العالم الثالث مصدراً للحدل والقلق بسبب الازدواجية والانتقائية التى يعامل بها المجتمع الدولى مع هذه القضية - فما من يوم يمر الا ويحمل معه أساء الحرب أو المحاربة أو الاعتقال أو حالات التعذيب أو عمليات الاعتصاب والتطهير العرقى ، وما من يوم يمر الا ويذكرنا بالتعصب وتحاوزاته .. الا أن الازدواجية فى تطبيق العهود والمواثيق والاتفاقات الدولية حول هذه الحقوق يشكك فى مصداقية المنظمات التى تدعى مثل هذه الحقوق على مستوى العالم .

رؤية عربية للمؤتمر العالمى لحقوق الانسان

يشير أحمد يوسف القرعى ، فى دراسة منشورة له « بالسياسة الدولية » العدد ١١١ بتاريخ ١٩٩٣ الى ان الديمقراطيات العربية أرادت أن تكون حقوق الانسان التراما دولاً لا احتارياً ، وتحاول ، بممارسة الضغوط المختلفة ، أن تفرص تمودحها الديمقراطى فسرأ على دول أوربا الشرقية والدول النامية ، وهذا يعنى ، فى المنظور السياسى القابوى ، هدم مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلة الذى يعد من أبرز مبادئ ميثاق الأمم المتحدة . ويشير القرعى الى أن هناك نقاط خلاف أصبحت

معلنة من العرب والدول النامية التي رفضت استخدام ذريعة حماية حقوق الانسان للتدخل في الشؤون الداخلية للدول أو لتغيب أطميتها الشرعية ودعت حركة عدم الانحياز الى تطبق حقوق لاسان في طرق ما ورد نص ميثاق الأمم المتحدة من احترام لسيادة الدول الاعضاء وعدم التدخل في شئونها الداخلية .

ويمكن القول ان الرؤية العريضة لموضوع حقوق الانسان التي تبلورت في اجتماع السفراء العرب في حيف قد أكدت ، منذ عام ١٩٩٢ ، على أهمية عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والمساس بسيادتها بحجة حماية حقوق الانسان ، على أن وجهة نظر الحكومات هذه ربما تتعارض مع وجهة نظر بعض المنظمات افريسة غير الحكومة التي ترى أن على الحكومات الا تتمسك بموضوع عدم التدخل للتدخل من مسئولياتها تجاه حماية حقوق الانسان .

في إطار الفهم السابق يمكن النظر الى موضوع حقوق الانسان في السودان فقد تم تداوله في الأورقة الدولية بصورة فيها لكثير من التحيز والقصور ولا تخلو من اشبهات ولم يؤخذ فيها بحس الاعتبار بعض الحقائق مثل الحرب الاهلية التي تدور في الجنوب ، وتفشي ظاهرة المزوح عبر المنظم ، وعدم الاستقرار السياسي وضعف لاقتصاد ، وبالرغم من أن مشكلة حقوق الانسان تكاد تكون ظاهرة عالمية ، الا ان هناك تكشفاً وتركيزاً على لاصاع في السودان بصورة يمكن ان تثير الريبة

والشكوك، خاصة وان لاهتمام العالمى بهذه القضية يلقى ثقله على الاوضاع فى جنوب السودان، وما يسمى أحيانا بالتطهير العرقى فى حال النوبة ومناطق السكن العشوائى حول العاصمة، وكل هذه المواقع تتغلغل فيها المنظمات التطوعية الاحسة التى تشكك العديد من الحكومات السودانية فى أهدافها .

وتشير بعض التقارير الرسمية إلى أن هناك ما يؤكد ضلوع بعض منظمات الاغاثة الطوعية فى اعانة مجهودات السلام وفى إذكاء نار الفتنة، وتشجيع التمرد، وتقديم الدعم المادى والمعنوى له تحت ستار العمل الانسانى.

وصل الحد لى قمة ذروته حول موضوع حقوق الانسان فى السودان خلال انعقاد لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة فى دورة انعقادها الخمسين ١٩٩٣ بعد ان قدم المقرر الخاص لحقوق الانسان كاسار سرو تقريره الى اللجنة واتهم السودان بعدة انتهاكات، مثل الاعدام غير القضائى، والاحتفاء القهرى، والتعذيب، والاعتقال التعسفى، وكانت أكثر الفقرات إثارة لحدل ما ذكر فى التقرير حول بعض التشريعات السودانية التى فل انها لا تتماشى مع المعايير الدولية وطالب سرو الحكومة السودانية بالغاء التشريعات التى تناقض الاتفاقات الدولية التى يعتر السودان طرفا فيها وقد اعلن السودان رفضه للتقرير ووصفه بعدم الموضوعية واستغلال موضوع حقوق لاسان لأغراض سياسية وأكد

وزير العدل السوداني عبد العزيز شذو أن العاء لشرية يمثل لب النود
الساسية للمقرر الخاص، وأن برو لم يقدم دليلاً مادياً على ما قدمه من
ادعاءات وأن الحكومة ليست لديها سياسة منظمة لانتهاك حقوق الإنسان
وأن التحاوزات تحدث بسبب النزاع والحرب الأهلية

ويبدو أن الحملة ضد السودان حول حقوق الإنسان لن تتوقف، فقد
عقد في يوم ١٩٩٤/٣/٩ مؤتمر نظمته لجنة حقوق الإنسان التابعة للبرلمان
البريطاني، كما عقدت مجموعة كل الأحزاب البريطانية بالتعاون مع
منظمة العفو الدولية، في ١٩٩٤/٣/١٤، مؤتمراً بحث دور المجتمع
الدولي في وقف انتهاكات حقوق الإنسان في السودان. وقد استضاف
مؤتمر كل الأحزاب كاسر برو المقرر الخاص لحقوق الإنسان. وناقش
المؤتمرون صمات العدالة في السودان واستقلال القضاء.

رابعاً . زيارة بابا الفاتيكان وتسلي اسقف كانتربرى

وصل بابا الفاتيكان في ١٩٩٣/٢/١١ الى الخرطوم في وقت كانت تتردد
فيه نذر التدخل الاخني في السودان، وقال، عند وصوله . عندما
يكون الناس ضعفاء ويائسين وعاجزين يحب ان أرفع صوتي سانة عنهم
وعندما يكونون مشردين ويعانون من عواف الحفاف والمخاعة والمرص
ودمار الحرب يحب أن كون قريباً منهم. وأكد رئيس الجمهورية الفريق
عمر الشسر ان المسيحين والمسلمين يتحلون بروح التسامح.

وعلق الكاتب فهمى هويدى على زيارة البابا بقوله : لا يحتاج المرء الى بذل جهد كسر لكى يدرك ان الطابع الروحى للزيارة ليس هدفها الوحيد بل هو آخر أهدافها لسبب جوهري ، هو أن البابا الحالى ربما كان أكثر باباوات الفاتيكان تسييسا فى العصر الحديث ، ومنذ تقلد منصبه وهو يقوم بادوار سياسية مشهودة فصلاً عن توقيت الزيارة ويتعذر على أى متابع لدور البابا فى بولندا أو الحرب اللبنانية وأنشطته فى بقية انحاء العالم من السلفادور الى الفلبس وحنوب افريقيا أن يصدق حكاية زيارته الروحية الى الخرطوم (الشرق الأوسط ١٩٩٤/٢/٨) .

ومن المؤكد ان زيارة البابا قد جاءت فى وقت اقترن باحتجاجات وتصاعد حملات العنثات التشهيرية ضد السودان ، كما اتت فى خضم الحملات السياسية فى أروقة الدول العربية تحاه السودان . وجاء فى بعض التقارير الاعلامية أن ما يقوله بعض مسؤولى الفاتيكان من ان الزيارة ليست سياسية ليس أمراً مقنعاً ، فقد أثارت الزيارة قصة الحبوب والحرب وكانت مناسبة لتجميع المسحس ، كما نسبت بعض التحليلات الصحفية تصريحات للبابا فى أوعداء قبل توجّهه الى الخرطوم وكأنها تؤيد انفصال الحنوب عندما ذكر « ان النزاع فى السودان فى جانب كسر منه ناتج عن الرغبة فى الحصول على هوية وطنية فى بلد يشهد اختلافات كبيرة عرقية وثقافية ولغوية ودينية بين الشمال والجنوب » .

وقد أثارت زيارة البابا الى السودان ردود فعل واسعة فى الدول الغربية

ووظفت لتحقيق أهداف الحملة الغربية تجاه السودان . فقد أعلن بعض المسؤولين الأمريكيين عن ارتياحهم الى ما أسموه انتقادات البانا للسودان وأعلن في الفاتيكان عن انشاء لجنة خاصة لمتابعة حقوق الانسان في السودان وابلغ المجتمع الدولي عن أية انتهاكات ، وقالت صحيفة «لوموند» أن هذه هي المرة الثانية التي يقدم فيها الفاتيكان على تشكيل اللجنة منذ أحداث بولندا في عام ١٩٧٩ ونسب الى البانا قوله ان زيارته الى الخرطوم كانت ثابى أهم رحلة له منذ رحلته الى بولندا .. وكان البرلمان الأوروبي قد أصدر بتاريخ ١٢/٢/١٩٩٣ بياناً اتهم فيه السودان بممارسة التطهير العرقى وفى السودان على الدوام وحود مثل هذه السياسات وقال انها تأتى فى إطار الحملات الحائرة ضده .

ويلاحظ أن ريادة البانا قد رافقتها حملة بريطانية عسفة ضد السودان ، فقد ش وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجيه دوحلاس هوج هجوما عنيفا على السودان فى خطاب القاه أمام لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة بتاريخ ٨/٢/١٩٩٢ ، وذكر أنه لا توجد فى السودان أى من الشروط الاساسية للمجتمع الديمقراطى . كما لا توجد حرية للتعبير الدينى وان هناك انتهاكات لحقوق الانسان الاساسية وأشار الى ما أسماه تقارير مفحمة عن الترحيل القسرى والاعتقال والتعذيب والاعدم .

كانت حكومة السودان قد رحبت بربارة البانا وأعربت عن أملها فى أن تسهم فى فتح حوار بين الأديان وحل مشكلة الجنوب . ويبدو أن

الحكومة كانت راعية في اطلاع البابا على درجة التسامح الديني والاسفرار والسلام الذي يتميز به المجتمع السوداني . فقد احترق موكب البابا شوارع العاصمة السودانية دون أن يحدث ما يهدد جو الزيارة والتقى بالناس في ظل ترتيبات أمنية عادية .

وانتهت زيارة بابا الفاتكان دون أن تحدث دويًا هائلًا أو فرقة تذكر في سماء العلاقات السياسية . إلا أن السودان بعد تلك الزيارة كان على موعد آخر مع أحد أقطاب الكنيسة المسيحية الذي لم يشأ أن يدخل السودان من أبوابه فاحتار أن يشق طريقه عبر حقل من الألغام دفعت ثمنه الدبلوماسية البريطانية . كما قال عضو مجلس العموم البريطاني عن حزب المحافظين سيريل تاونسند .

حاء في مذكرة لوزارة الخارجية السودانية أنه «قام أسقف كانتربري في شهر يناير ١٩٩٤م بزيارة لحبوب السودان بدون علم السلطات في الخرطوم وذلك بعد أن قام بإلغاء الزيارة التي تم ترتيبها له بدعوة من حكومة السودان . وكان من الواضح أن لسفير البريطاني لسابق في الخرطوم كان يقف وراء إلغاء هذه الزيارة لأنه رأى أن الزيارة التي سبق أن قام بها البابا للسودان كانت ناحية بكل المقاس . وترى الحكومة السودانية أن الوضع الطيب والتعايش السلمي بين المسلمين والمسيحيين هو الذي دفع الذين لا يريدون الخير للسودان للتآمر ضده » .

وهكذا رفض أسقف كاتر برى الدعوة التي وجهتها له الحكومة السودانية وتوجه من كسا الى المناطق التي سيطر عليها المتمردون في جنوب السودان ، وردا على ذلك قامت الحكومة بابعاد السفير البريطاني الذي يعتقد بأنه لعب دوراً في إفشال ترتيبات الريارة . وتعتمد الدوائر البريطانية ان ريارة أسقف كاتر برى للجنوب تذكر العالم بمعاناة المسيحيين في جنوب السودان .

انتهت رحلة القس أسقف كاتر برى الى أرمه دبلوماسية . وحول هذه الأرمه قال الكاتب موسى يعقوب ليس هناك الكثير المشترك بين السودان وبريطانيا منذ سنوات طويلة ، تقلصت العثات الاكاديمية وتناقصت الساحة السودانية الى لندن بفعل الاحراعات وتوقفت الخطوط الجوية البريطانية عن الهبوط في الخرطوم وغاب الدور التاريخي الملحوظ للمجلس الثقافي البريطاني .

أجندة الإعلام الدولي

كانت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية قد نقلت بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٨٩ أن بعض كبار مسئولى إدارة الرئيس الأمريكى جورج بوش اجتمعوا فى واشنطن مع أحد كبار ممثلى قوات المتمردين فى جنوب السودان ، وقالت الصحيفة ان بعض الديين اشتركوا فى المحادثات ذكروا ان منصور خالد ممثل المتمردين تحدث هاتفياً مع برنت سكاوكروفت مستشار الأمن القومى للرئيس بوش ، كما اجتمع إلى عدد من مسئولى الخارجية الأمريكية وأحد مساعدى سكاوكروفت وتشير الصحيفة إلى أن هذه الاتصالات تعتبر بداية تحول فى موقف الإدارة الأمريكية تجاه مشكلة جنوب السودان كما نسبت الصحيفة إلى ممثل المتمردين قوله اننا نريد من الولايات المتحدة المزيد من المشاركة فى جهود الاغاثة وان تلعب دوراً فى صنع السودان ، وأشارت نيويورك تايمز إلى أن الحكومة الأمريكية حسست من قنوات إتصالها بالمتمردين ، وقالت ان روبرت هوديك القائم بالاعمال الأمريكى فى أديس أبابا أخرى اتصالات بمجموعة قرىق خلال شهر فبراير وحاء فى الانباء أن الولايات المتحدة طلبت من بعض المنظمات البحث عن إقامة علاقات مع حركة قرىق وأعلنت الخارجية الأمريكية أنها ستقوم بتسهيل وصول الاغاثة للمناطق التى تسيطر عليها قوات قرىق ، ويلاحظ أن هذه الفرة قد شهدت بداية تقبض المعونة الأمريكية للسودان وعلان السودان برنامجه لتقليل الاعتماد على القمح الأمريكى

بدأ الاهتمام الأمريكي بالوضع في جنوب السودان يتزايد يوماً بعد يوم، منذ الأسبوع الثاني من فبراير ١٩٨٩ عندما دعا جيمس بيكر، وزير الخارجية الأمريكي، إلى وقف القتال في الجنوب حتى يمكن نقل الإغاثة والمعونات الطبية .

وكانت تلك الفترة قد شهدت تصعيداً شديداً للحرب من قبل المتمردين، بلغ ذروته بسقوط مدينة الناصر في أيديهم بعد حصار دام عدة شهور الأمر الذي أكسبهم زخماً دولياً كسراً وبدأت العديد من القوى الأجنبية تتابع الأوضاع في الجنوب باهتمام شديد وأعلن في بريطانيا أن الكنيسة الانجليكانية تستعد لعقد مؤتمر خاص في بريطانيا تدشيناً لداية حملة إغاثة دولية لمساعدة المنكوبين في الجنوب، وأدلى عدد من المسؤولين الأمريكيين بتصريحات تعبر عن القلق، منهم شستر كروكر مساعد وزير الخارجية، وشالز ريتمان الماطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية، وأفادت الأنباء أن اثس من مشغولي المساعدات الأمريكية وممثلين لوكالات إغاثة خاصة سيتوجهون إلى جنوب السودان لمحت سبل نقل الغذاء، سواء بالشاحنات، أو من خلال رحلات حوية إضافية .

وترافق مع هذا الاهتمام الأمريكي إطلاق صحفيات التحذير من قبل منظمات الإغاثة بشأن الوضع الإنساني المتدهور في جنوب السودان .

وأدى سقوط الناصر إلى رفع الروح المعنوية للمتمردين الذين بدأوا

يعلنون عن حصار مدينة حوبا ، عاصمة الاقليم الحسبي ، وأثار سقوط الناصر ردود فعل سلبية في أوساط الرأي العام السوداني ، وكانت وسائل الاعلام الدولية تندي اهتماماً متزايداً بتحركات قوات التمرد وحصارها للمدن ، وازداد موقف الحكومة تعقيداً عند سقوط مدينة تورت الاستراتيجية بهايه فبراير ١٩٨٩ وأعلن قريباً أن هدفه القادم هو مدينة جوبا وحذر الأجانب وطلب منهم مغادرة المدينة .

وبدأت الحكومة السودانية برئاسة الصادق المهدي تشعر بتردى الأوضاع الانسانية ، وأعلن عن زيارة قام بها وزير الداخلية آنذاك مبارك الفاضل إلى أديس أبابا ، بينما بدأ يجري الحديث عن هدنة فقد جاء على لسان بعض المسئولين أن جيمس حرانت المدير التنفيذي للونوسف ، أثناء توقفه في الخرطوم من أديس أبابا ، حصل على رد إيجابي من الجيش الشعبي لتحرير السودان بشأن هدنة لمدة شهر اقترحها الأمين العام للأمم المتحدة ، بيريز دي كويلار تسمح بنقل الاغاثة .

وكان موضوع الاغاثة يأتي في مقدمة أولويات السياسات العربية والأمريكية في جنوب السودان ولم تكن الدول الغربية تهتم بالمعطيات الأمنية لداخلية البلاد ذلك لأن اسباب الاغاثة الدولية يسمح بتحريك نشاط للوكالات الأحسة التي تتهمها الحكومة بالكثير من تجاوزات وبأنها تخفي نواحي حيثة ، لذلك لم يكن غريباً أن يطالب الرئيس جورج بوش في ١٤/٣/١٩٨٩ بوقف القتال ، إذ قال ان وقف القتال ضروري حتى يمكن

نقل المساعدات الانسانية .

كان الاهتمام الأمريكي بقصه حبس السودان قد تسارعت خطواته منذ بدوة مركز ودور ويلسون « في لفترة من ١٦-١٧ فبراير ١٩٨٧ » والتي شارك فيها مجموعة من الباحثين السودانيين وحركة التمرد بالاضافة الى مجموعة من الأمريكيين ، وقد اعتبرت البدوة مؤشراً على تأثير القوى الاحسية وما يمكن أن تشهده من سلة « وعادة ما تعقد مثل هذه البدوات في إطار محاولات دوائر اتخاذ القرار في الدول لأوروبية للتعرف على وجهة نظر الأطراف المعنية بالازمات » .

لقد شهد السودان ، خلال فترة نوفمبر ١٩٨٨ - فبراير ١٩٨٩ ، زيارات كثر من مسئولين الدوليين والذين أحرو مقالات مع المسئولين السودانيين منهم وزير الدولة الفرنسي للعمل الانساني برنار كوشير ، ومنهم كيث براون نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشئون الافريقية الذي التقى بوزير الخارجية د حسين أبو صالح . وتردد خلال هذه الفترة أن مسئولين في الخارجية الأمريكية قد التقوا ، في واشنطن ، مع ممثلين للحركة الشعبية كما نشرت تقارير صحفية كثيرة عن مبادرة أمريكية لحل المشكلة ، وكانت وكالة السودان للاساء قد ذكرت في ١٢ فبراير أن الخرطوم قد تلقت رسالة من الخارجية الأمريكية تطالب بقول وقف إطلاق النار .

وفي الاسبوع الثاني من مارس ١٩٨٩ ارتفعت درجة العداء السياسي في السودان بدرجة كسرة، وأصبحت الساحة السياسية حلبة لكل الاحتمالات. ففي ذلك الوقت كتب محمود مراد مدير تحرير الأهرام لذي زار الخرطوم يقول: «تمتلئ الشوارع في الخرطوم بكل الأوراق، بما يتساقط عن الاشجار مختلفة الألوان والأحجام، وما تعرض عليه مشورات الدخان الثورية الجماهيرية، وما تتضمنه بيانات متناقضة الأهداف وما تشهده نحو ٤٠ صحيفة يومية واسبوعية وموسمية حسب الأزمات، تصدر عن نحو ٤٠ حزباً وتجمعاً سياسياً متنوع الاتجاهات مع أن الدسا مند «آدم» حتى الآن لم تعرف هذا العدد من التيارات المدهشة أو العقائدية (الأهرام ١٨/٣/١٩٨٩)».

كان الموقف في جنوب السودان قد أصبح مخيفاً ومفزعاً فحتمى قبل ٥ سنوات من عام ١٩٨٩ لم تكن حركة التمرد تشكل هذا الخطر المائل. كانت تسطر على «يرول» في بحر الغزال وتحاصر بور في أعالي النيل، إلا أن الموقف تغير بشكل مفزع في فبراير ١٩٨٩ فقد أصبحت الحركة تسطر على عدة مدن رئيسية مثل الناصر وأكوبو وسور وكاكا وكادوك وناقشوط ونمولى وكاحو كاجي وياي وكوبتا وتوريت، وكانت مريدي تحت الحصار في هذا الوقت الذي تساقطت فيه المدن واحدة تلو الأخرى، جاءت العاصفة التي أحدثتها مدكرة القوات المسلحة، وكتب محمود مراد في الأهرام يقول «مع أن الهدوء قد بدأ بالاتفاق على تشكيل

حكومة الجهة الوطنية إلا أن « الهوب » كله قادم في الطريق » .

أدى خروج الجهة الإسلامية من الحكم والاتجاه نحو تعميم الشريعة الإسلامية بعد قبول اتفاقية السلام السودانية إلى زيادة حماس منظمات الاغاثة . وبدأت عدة جهات أجنبية في العمل على نقل الاغاثة إلى مناطق التمرد في الجنوب ، وكانت قوافل الشاحنات الكبيرة تتحرك عبر الأراضي الكينية ، وكان مدير الاغاثة البرويجيه ويدعى أبجل هاجس يعمل بهمة وحماس من أطراف العاصمة نيروبي ، وكان هذا الرجل قد بذل جهداً كبيراً للفت أنظار العالم لمناطق التي تسطر عليها حركة التمرد إذ التقى هذا الرجل بالنائب الأمريكي فرانك وولف الذي زار الجنوب . وكانت وكالات الأنباء قد ذكرت في ذلك الوقت أن وفداً أمريكياً مكوناً من السناتور غوردون هيمفري وعضو مجلس النواب غاري اكرمان وفرانك وولف قد حصل على تعهد من فرنك يسمح بمرور الاغاثة . جاء ذلك في لقاء استغرق ٩٠ دقيقة في منطقة الأدغال في جنوب السودان وقال وفد الكونغرس أنه سيزور الخرطوم .

وفي مطلع أبريل ١٩٨٩ بدأ برنامج العداء العالمي تحركاً شطراً لنقل الاغاثة إلى جنوب السودان وتوقع جيمس حرانت مدير اليونسف تقديم معونات كبيرة من بريطانيا وإيطاليا وفرنسا ودول أخرى . ووصل حرانت في أول أبريل إلى الخرطوم لتنسيق عمليات نقل الاغاثة ، إلا أن تلك المساعدات لم تصل .

كان قرنق يكسب على حساب أخطاء الصادق المهدي كما كتب الصحفي يوسف الشريف محلة روز يوسف بتاريخ ١٩٨٩/٤/٣ فهو يكسب لأن الصادق وافق على تحميد الشريعة الاسلامة وسب العرلة التي يعانى منها لصادق سما المساعدات بدأت تتدفق على قرنق من الشرق والغرب ومجلس الكنائس لعالمى ومنظمات الاغاثة بحاج الاعتراف الصمى بحركته . وكان قرنق يكسب مما تنشره كل يوم وسائل الاعلام السودانية من معلومات سياسية وعسكرية واقتصادية .

كانت حكومة اللجنة الوطنية تشعر بوطأة العامل الخارجى فى الأزمة والذى يتعامل مع السودان من مدخل المساعدات الانسانية والاغاثة .

وكانت الاتصالات الغربية تركز على مسألة وقف إطلاق النار وضرورة نقل المساعدات الانسانية لذلك تم تكثيف الشر والتفارير التى تتحدث عن خطورة الأوضاع فى الجنوب وتدهور الحالة الغذائية . وتظهر متابعة التقارير الصحفية فى هذه الفترة تغطية يومية ومتصلة لاطهار المحنة التى يعانى منها سكان الجنوب دون سائر أهل السودان بسبب تعثر نقل إمدادات الاغاثة الناجم عن استمرار القتال وتهديد الطائرات

كما نشهد فى ذلك الوقت تسلط الأضواء الكاشفة على الأوضاع فى السودان من الزلوية التى تخدم مصالح الدول المسيطرة والتى تسط سادتها الاعلامية بلا حدود وتعمل على كسب التأييد والتعاطف الى

حاجب مختلف القضايا التي تختارها وترتتها في الأحمدة الدولية وهذا الاعلام وفقاً لاقتناعاته وأهدافه والمصالح التي يخدمها هو الذي يعمل على الكسب والتأييد أو تأحيح الحق والكراهة وحشد المؤيدين أو المعارضين وترييف الحقيقة أو تربس غوايتها ويعمل الاعلام الغربى فى إطار هذه المنظومة الغربية على الاستفادة والاستعانة بأساليب وأنماط متعددة لاستمالة العاطفة والعقلية أو التبرير والاحفاء والتمويه والتحرير والتخويف .

ويعتقد العديد من الدارسين والمتابعين لشئون السودان فى وسائل الاعلام الدولية أن معظم القضايا السودانية التى حرى تناولها عبر هذه الوسائل الدولية قد كانت صيحة للتدهور الذى شهدته العلاقات السودانية الأمريكية . ويعتقد العديد من الأوساط المهتمة بشأن السودان أن اسلوب تناول الاعلامى كان مشورا ومتحاملاً ، وقد ركز ، بصفة خاصة ، على تكريس وجهة النظر العرسة تجاه الموضوعات التى تتعلق بالحرب الأهلية الدائرة فى جنوب السودان ، وأوضاع البازحين ، وموضوع حقوق الانسان ، والانتقادات الموجهة للسودان فى طريقة تعامله مع بعض منظمات الاغاثة الدولية التى يعتقد السودان أن بعضها يقوم ببعض التحاوزات

لقد عملت وسائل الاعلام الغربية على تعبئة الرأى العام العالمى ضد السودان وذلك من خلال نقل تصريحات المسئولين العربيين والأمريكيين ، على وجه الخصوص ، التى تعبر عن القلق تجاه الأوضاع فى جنوب

السودان التى توصف عادة بأنها « مأساة مأساة ». كما تكررت الاشارة الى انتهاكات حقوق الانسان . وقد ظلت هذه العبارات تتكرر باستمرار فى تناغم واسحام ممل أحياناً فى الكثير من وسائل الاعلام الدولية والهدف هو خلق صورة مشوشة منفرة عن السودان تعرقل وتفسد علاقات السودان الدولية وتحشره فى زوايا العرلة وتمثله قبة للتعصب والتشدد ومثل هذا الطرح الحائر عن السودان لا يأخذ فى الحسبان ما قاله الأديب السودانى الطيب صالح فى كلمة له بمناسبة استقلال السودان ان السوداين قد بلغوا درجة عالية من التحضر لأنهم حلوا مشكلة الدين لأن الاسلام تغلغل وانتشر سديماً وتمكن بواسطة المشايخ والمتصوفة والفقراء والخللاوى اذ استوعب السودانيون المؤثرات الوافدة من مصر والحجاز والعراق والمغرب وغرب أفريقيا ومرحوها بالتراث القديم وصاعوا من ذلك شيئاً أصيلاً فريداً فيه روح الاسلام الحقيقى، روح السماحة والمحبة والحكمة والموعظة الحسنة وحلوا مشكلة العرق، ولم يأبى العرب أن يتراوحوا مع النوبة والنجا والرنج فاحتضنت الأعراق . ولا يوحد فى السودان حاحر من عرق أو لون أو دين . وقال الطيب صالح . ان السودانيين أقاموا نظاماً من التكافل والتراحم والبر، فيه يحمل القوى الضعيف والغنى الفقير .

لقد شهدت بداية عام ١٩٩٤ وحاصة فى فبراير منه تصاعد الحمدة الاعلامية التى تطالب بالتدخل الدولى فى السودان وتنازلت الوكالات

الأحسية في نقل هذه التصريحات ، وترامت هذه الحملة مع دعوة البارونة البريطانية كوكس في ١٢/٢/١٩٩٤ لأقطاب المعارضة للتشاور معهم فيما يطلوبه من عور دولي ثم نقل الاعلام العربى ونقل عنه الآخرون بتاريخ ١٣/٢/١٩٩٤ مناشدة رياك مشار قائد الفصل المنشق على جماعات المتمردين بجنوب السودان للمجتمع الدولي ، بالتدخل في حبوب السودان وأشارت بعض التقارير الصحفية في هذا التاريخ الى أن مجلس الأمن « يراقب الوضع » ، كما دعا الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالى الى وقف القتال ، وأعرب عن القلق العميق من انعكاسات الاعمال العسكرية على السكان (الشرق الأوسط ١٣/٢/١٩٩٤) .

وحلال تصاعد هذه الاحتجاجات ، أعلنت الحكومة الفرنسية أنها احتجت لدى السودان ، وقالت وزيرة العمل الانساي الفرنسية أنها بعثت برسالة الى الرئيس السودانى تعبر عن قلق فرنسا براء حطورة الأوضاع في الجنوب .

ويذكر أن النائس الأمريكى فرانك وولف وهارى جوستون قد أصدرتا بياناً عبر « عن القلق » ، ودعا المجتمع الدولي الى مساعدة « شعب جنوب السودان » « وجمال البوة » ومعروف أن النائس يقودان حملة معادية للسودان فى الأروقة الدولية منذ فترة .

وقالت وكالة الاسوشيتدبرس ٤ فى ١/٢/١٩٩٤ أن الرئيس كلنتون

يعتزم تعسب معوث أمريكى حاص الى السودان وبالرغم من الاعلان عن تعسب مسيحى من أساء الجنوب نائماً لرئيس الجمهورية الا أن هذا الحدث لم يحد حظه من الاهتمام ولاستحسان الدولى ، بل واصلت وسائل الاعلام الدولية ترديد مطالبة المجتمع الدولى بالضغط على حكومة السودان ومحاصرتها .

وتجاهلت وسائل الاعلام الدولية نفى السودان قصفه للأهداف المدنية فى الجنوب ، بل استمرت وكالة رويتر فى التأكيد ، كذباً ، أن ٣٩ لاجئاً سودانياً يموتون اسوعياً فى أحد المعسكرات على الحدود الشمالية لأوغندا .

وفى الوقت نفسه كان المؤتمر الذى دعت له منظمة الحقوق ولعدالة السريطاسة ، خلال الفترترة من ١٦ الى ١٩ / ٢ / ١٩٩٤ مناسبة لاجداث أكبر قدر من الفرقة الاعلامية التى تخدم الهجمة الغربية على السودان ، وتوفر مادة مناهضة يمكن أن تشع الأجهزة الاعلامية . ولم يكن أمراً مفاجئاً ان يصدر المؤتمر بياناً متضمناً عدداً من التوصيات التى تصلح كل واحدة منها عنواناً صحفياً رئيسياً مثل :

- إقامة معرات آمنة فى جنوب السودان .
- فرض حظر على تسليح الجيش السودانى .
- إقامة منطقة محظورة على الطيران السودانى .
- فرض حظر نفطى .

- فرض عقوبات اقتصادية .

- تعيين مساعد مقيم لمقرر حقوق الانسان .

- تعلق عضوية السودان في اتحاد البرلمانات الدولي والمنظمات الدولية

وحلال هذا الحو المسحور بالمخاوف والتعامل اعلل فى سروسى ، يوم

١٨ / ٢ / ١٩٩٤ ، أن سفر الولايات المتحدة فى الخرطوم دونالد بىترسون

قد بدأ زيارة تستغرق يومين الى حوب السودان للاطلاع على نتائج المصف

الحوى هناك ، ويدو ان لزيارة كان لقصد منها التحقق من مدى صحة

ما بشاع من قصف لمدنس . إذ ترامت هذه الزيارة أيضا مع سبل من

التصريحات التى أطلقها بعض السياسيين السودانيين فى الخارج تدعو

لحصار السودان وقد رد وزير الاعلام السودانى وقتها عبد الباسط

سدرات ووصف الدعوة للحصار بأنها دعوة لنحويع الشعب السودانى ،

وقال : من المؤسف أن أساء السودان الذين يدخلون البرلمان البريطانى

ويتحدثون عن فضة الحوب بتناسور أن بريطانيا هى السب الرئيسى لتلك

المشكلة وهى الاساس فهى التى خلقت المشكلة ثم معت تفاعل الشمال

مع الجنوب (الحياة ٢٢ / ٢ / ١٩٩٤) .

وتصاعدت الحملة ضد لسودان فى الغرب حتى نهاية شهر فبراير

١٩٩٤ ، وكان التلويح باحتمالات التدخل الدولى ترقق س الحس والآخر

وذكرت بعض الصحف العربة التى تصدر فى لندن أن اتحاهاً قوياً بدأ

ينلور فى عدد من العواصم العربة لتصعيد فضة حوب السودان الى

مجلس الأمن وتوقع المصادر أن تقوم الولايات المتحدة بقيادة هذا التحرك، وربطت هذه المصادر هذا الاتحاد، بالسياسات التي صدرت في لست الأنص والخارجية الأمريكية وزيارة السفير الأمريكي لجنوب السودان عبر الحدود الكسبة، والذي عثرته بعض الدوائر منهاكا للسيادة السودانية، إلا أن الخارجية السودانية أعلنت بتاريخ ٢٢ ٢/١٩٩٤، أن زيارة السفير الأمريكي للجنوب كانت تعلم الحكومة السودانية

لقد بات واضحاً أن الحملة الإعلامية ضد السودان قصد بها ممارسة أقصى درجات الضغط عليه لإجباره على التراجع عن بعض السياسات التي تعترض عليها الدول العريضة، إذ حدد عدد من الأفراد في المحافل الدولية أنفسهم لهد لغرض ويبدو أن تشديد الضغوط جاء بعد أن شئت من تحربة لصوم مخاطر التدخل العسكري كما أن حملة الاستنكار لدولي خلال هذه الفترة بالذات قصد منها عرقلة تحرك القواب السودانية في جنوب السودان وظهرت تكهيات في وسائل لأعلام الدولة بأن سفراء الدول العريضة في الأمم المتحدة يحسسون مكانة استصدار قرار من مجلس الأمن إلا أنه تنس أن الصين لا تشجع مثل هذه لتحركات التي تعسر تدخلا في الشؤون لداخلية لدول ثم جاء إعلان وزير خارجية مصر وهوف مصر مع وحدة السودان قطعاً للطريق وللمسحبات التي بدأت تتردد حول فصل جنوب السودان فقد قال عمرو موسى : أن مصر ستواجه بحسم أي اتجاه لتقسيم السودان .

ولم تهدأ حدة التهديدات الخارجية للسودان بحلول شهر مارس ١٩٩٤
فقد أعلن الدكتور حسين أبو صالح ، بتاريخ ٢٠/٣/١٩٩٤ ، في أعقاب
انتهاء الجولة الأولى للمحادثات « التي رعتها دول الإيقاد بين حكومة
السودان وحركة التمرد » دون التوصل إلى حل ، أن قوى حارحية تسعى
حاهدة للعمل على استمرار الحرب بهدف استتراف السودان ، وأن الحركة
الشعبية إذا تخلت عن المؤتمرات الخارجية التي تستخدمها لتحقيق أهداف
لست في صالح السودان فإن الوصول إلى السلام سيصبح فرياً . وقال ،
أن المؤامرات تحاك في المؤتمرات والندوات من خلال الدعوة إلى تقرير
المصير .

جاءت تصريحات وزير حارحية السودان هذه بعد ظهور بوادر تشدد في
الموقف الأوربي والأمريكي تجاه السودان ، فقد أعلن البرلمان الأوروبي في
٨/٣/١٩٩٤ فرض حظر على صادرات السلاح إلى السودان ، وقالت
وسائل الإعلام ، أن مجلس الأمن يدرس إصدار بيان يدين فيه تصاعد
الحرب سيما سبق للمجموعة الأوربية أن أصدرت في ٢١/٢/١٩٩٤ بياناً
أدانت فيه ما أسمته العارات الحوية على جنوب السودان . وكما ذكرنا في
مكان آخر لم تكن هناك صادرات أسلحة أوربية إلى السودان إلا أن القرار
بحج في الفور بالعناوين البارزة في الصحف . ونقلت بعض الصحف
الفرنسية أن بعض أعضاء الكونجرس يؤيدون التماساً قدمه إلى الرئيس

كلينتون حولي ثلاثس منظمة حاصه تعنى شئون الاعائه وحقوق الانسان
طالبوا فيه باتخاذ خطوات ملموسة لافناع حكومه الخرطوم بوضع حد
للحرب الأهلية فى السودان وهكذا تظل القضية متداولة فى الأجندة
الدولية ليرداد الخلاف تعقداً وتتعر المبادرات والحلول

ملاحق

مبادرات السلام

مبادرات الحكومة الانتقالية نحو السلام

(١) مبادرة اللواء عثمان عبدالله وزير الدفاع الانتقالي ٢٣ مايو ١٩٨٥م

وتتلخص في الآتي :-

- (أ) التأييد على أن فرناق لا يقااتل كمتمرد أو انفصالي
واسما يسعى لشرف لتحقيق الوحدة الوطنية ومصالحة وأمن السودان
- (ب) الدعوة المفتوحة للقاء بفرناق في أى مكان وأى وقت للتباحث
في مصلحة وأمن واستقرار الوطن .

(٢) مبادرة رئيس الوزراء الانتقالي ١ يونيو ١٩٨٥ م

اشتملت على النقاط التالية :-

- (أ) الاقرار بأن حركة لمرد قد ادب دورها في إسقاط نظام
مايو ، وأن مكابها الطسعى هو س قوى الانتفاضة لنشارك وتحتل موقعها
في عملية الحوار الوطنى .

(ب) أن مثاق الانتفاضة والدى تلتزم به الحكومة الانتقالية

يذكر:-

- ١/ أن قصة الجنوب يجب أن تعالج في إطار حكم ذاتى افلىمى
يقوم على أسس ديمقراطية بموجب صلاحيات محددة تحقق المشاركة
الحقيقية لكافة القوى السياسية الممثلة لجنوب السودان

٢ / لزام جميع الأطراف باتفاق أديس أبابا لإدارة شئون جنوب الوطن في الوقت الراهن ١٩٨٦ م .

٣ / الاعتراف بالخصائص الثقافية لجنوب السودان .

٤ / بدل الجهود للارتقاء بالحبوب وتصبى فحوة النخلف

٥ / إذا تم الاتفاق على الحوار الأخرى لقصة الحبوب فإن القوانين الإسلامية لن تسبب حاجزاً في طريق الحل .

(ج) توحه البدء لحركة للمرد للدخول في هدنة تمكن الحكومة من غداة لتتصرف من الحرب مع الوعد بأن لا تحمل وسائل النقل سوى مواد اغاثة .

(د) ان السودان هو لمكان لطبعى للتفاوض والحوار الا ان لحكومة لا تمنع في لقاء بحركة التمرد في أى مكان آخر

(٣) البير السياسى التمهيدى حول المؤتمر القومى لمسألة الحبوب ٢٥

أغسطس ١٩٨٥ م :

وأهم ما جاء فيه :-

١ - تأكيد العمل بقانون لعفو لشامل لمن حملوا السلاح والعمل على اعادة توطينهم .

٢ / تأكيد قرار وقف اطلاق النار من جانب القوات المسلحة .

٣ - ان مسألة الحبوب لا تسعى تناولها لا في اطار القصه الأشمل

وهي قضية تأكيد الوحدة الوطنية في ظل التنوع .

- ٤ الالتزام القومي بانهاج سياسة تنمية مرمجة تهدف لنقصاء على النمو عبر المكافئ لاقليم للبلاد المخلفة وعدلة توزيع السروة القومي
- ٥ تجاوز الاطر التي طرحت بها المشككة في الماصى بأنها مشككة الحبوب وانما أصبحت حرة لا يتحرراً من فصاها طسعة الدولة وتوجهها ومستقبل الحكم فيها .

- ٦ الالتزام بما يتوصل له الاتفاق من خلال لحوار الوطني حول صعة الحكم الذاتي الاقليمي وتقاس دلا في الدستور الدائم للبلاد
- ٧ مراجعة بعض تسريعات ستمبر ١٩٨٣ م وإزالة كل حرة فيها يهرو سن المواطنين .

الملامح العامة لسياسة الحكومة الانتقالية نحو السلام -

أ) ان مسألة حروب السودان سعالج في اطار قومي وانها أصبحت تتعلق بطسعة الدولة وشكل الحكم وفي ذلك تقدم عما جاء في مناقق الاسفاصة الذي يتولى معالجتها في اطار حكم ذاتي اقليمي .

ب) اصرار الحكومة على السر في طريق الحل السلمي وضرورة الحوار كاسلوب ديمقراطي .

ج) حتواء مبادرات الفترة الاسفالية على خطوات احرائية محدد للوصول للسلام وللعفو الشامل - وفي اطلاق النار ... الخ .

« مبادرة الحكومة المنتخبة في عام ١٩٨٦ م »

خطاب الحكومة في يوليو ١٩٨٦ م :

أبرز ما جاء فيه من سياسة الحكومة نحو الحل السلمي للنقاط

التالية :-

- (١) انشاء وزارة السلام .
- (٢) الدعوة محدداً لعقد المؤتمر القومي الدستوري .
- (٣) الوعد بالغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٢ م .
- (٤) رفع حالة الطوارئ بالتزامن مع وقف اطلاق النار .
- (٥) دعم القوات المسلحة لحماية أمن المواطنين .
- (٦) إعادة تأهيل وبناء المرافق العامة التي اضرتها الحرب .
- (٧) تنهاج سياسة عدم الانحياز وسياسة حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الأخرى .

لقاء اصادق المهدي بقيادة التمرد ٣٠ يوليو ١٩٨٦ م .

شاء تواخده في دس نابا لحصور مؤنمر اقمه الافريقى البفى
السند اصادق لمهدى بوصفه رئيس حرب الأمم القومى بحور قريو
واسعبرص في ذلك الاجتماع المستحدث لسياسة ورلة لمعارقات س
لجمع والدى لا شمل كل الاحرب اشركة في الحكومه وبخاصه
بحرب الاتحادى الدمعراطى وسى حكومه ترند ان تشرك لجمع حتى
وبدس حقون خارج ضافها في عهد نجهد ووضح لسند اصادق

لمهدى لقادة لتمرد موقف الحكومة من انبساط الرئيسة لنى تصويب
علان كوكادام باعتبارها احراعات تمهيديه لخلق لمذح الملاثم لعقد المؤتمر
لعمومى الدستورى ، وأوضح أن المطلوب هو توسيع قاعدة المشاركين لتشمل
جميع الاحزاب وان موقف الحكومة حول سود كوكادام هى -

١ / الاتفاق حمده وتفصيلا على البقطة الاولى لنى نتعق بأكند وعلان
مهمة المؤتمر العمومى لدستورى فى مفاشة كافة القضايا والمشكلات
القومية .

٢ / ان ترفع حالة الطورىء فى ترامس مع الاتفاق على وقف اطلاق
البار

٣ / الموافقة على السد لخاص بالعاء فواسس ستمبر ١٩٨٣ م ولعمواس
المقدمة للحريات على أن تصاف العبارة التالية :

« ن تكون لعموس التى تحل محلها فوسس ترعى حقوق جميع
لمواطنس المدسه والاساسية والدية واستشاء المناطق التى تسكنها افديات
غير اسلامية من القوانين ذات المحتوى الدينى الاسلامى » .

مبادرات الحكومة عمر التجمع - الرسائل الشفهية من رئيس الوزراء
التي حملها د . تيسير للتمرد بعد حادث طائرة ملكال ١٦ / أغسطس
١٩٨٦ م :

وتوصلت الى الآتى :-

(١) أن يلتزم الطرفان بالعمل الحاد لفك الجمود فى الحوار .

(ب) أن يلتزم الطرفان بالحد من الهجوم الاعلامى .

(ج) ان يحدد الطرفان التزامهما بمقررات اعلان كوكادام .

د - يدرم الطرفان بالحديث عن الأهداف المشتركة مثل السودان الموحد ، القرار السودانى الحر ، ضرورة السلام وضرورة عقد المؤتمر الدستورى .

مبادزة ٦ ابريل ١٩٨٧ م :

أهم ما جاء فيها من نقاط :

(أ) الدعوة لوقف اطلاق النار لمدة اسبوعين والالتزام بصوابط معبده فى هذا الاتفاق .

(ب) اقرار ان تفاف كوكادام صلح كأساس للتحصر للمؤتمر القومى الدستورى

(ج) عهد اجتماع فى مفوض عهد لاجتماع السياسى المذكور للاتفاق على ترتيبات وقف اطلاق النار .

(د) عهد اجتماع سياسى مفوض فورى لمناقشة توقيت وتكوين أحنده للمؤتمر الدستورى .

(هـ) على سوء ترتيبات وقف اطلاق النار تتفق على حطه عاحله للاغائة تشمل كل المناطق المتأثرة بالعمليات العسكرية .

(و) ليرحب عهد تلك الاحتماعات فى أى مكان فى أرض السودان أو فى أى بلد محايد .

(ر) كما طرحت المبادرة بعض النقاط للحارة أثبوتاً لأنها حالة لتوتر في العلاقات بين البلدين .

مجلس الرحمة السوداني :-

في أوائل يناير ١٩٨٨ تم تشكيل لجنة السلام الإسلامية المسححة من القادة الدرس السوديين بهدف تشييط مساعي السلام والاعاثة للمتضررين في مناطق الحرب في الجنوب وأرسل المجلس وفداً منه لأديس أبابا للقاء بقادة التمرد والاتفاق على إجراءات توصيل الاغاثة للمكوس في الجنوب وتأييد هذه الإجراءات إلا أن مساعي المجلس لم تكلل بالنجاح لتصلب حركة التمرد في موقفها ومطلبها بتسلم مواد الاغاثة وتوزيعها بنفسها .

لجنة كل الأحزاب :

عقب توقيع مشاق السودان الانتقالي في يناير ١٩٨٨ تشكلت من الأحزاب الموقعه على المشاق لجنة عرفت بلجنة كل الأحزاب للسر قدما في جهود السلام وشكلت هذه اللجنة لجنة تسير برئاسة د. ياسفيكو لادو لوليك عضو مجلس رأس الدولة وأعدت هذه اللجنة العدة لبقاء بقادة التمرد لستمهد لعقد مفاوضات السلام إلا أن حل الحكومة الائتلافية وتشكيل حكومة الوفاق جمع نشاط هذه اللجنة .

مبادرة السلام لسنة ١٩٨٨ م :

تقدمت الحكومة بمبادرة سلام جديدة في عام ١٩٨٨ وقد أرسلت
بوساطة لرئيس الأثيوبي لسابق هابلي مريام وتصممت المبادرة النقاط
التالية :-

أولاً : عقد اجتماع تمهيدى لمناقشة :-

- ١/ ترتيبات وقف إطلاق النار .
- ٢/ تنشيط عمليات الاغاثة للمناطق المتأثرة .
- ٣/ موعد ومكان وأجندة المؤتمر القومي الدستوري .

ثانياً : فيما يتعلق بالمؤتمر القومي الدستوري تقترح المبادرة .

- ١/ عقد المؤتمر الدستوري بأسرع فرصة ممكنة .
- ٢/ عقد المؤتمر في الخرطوم .
- ٣ أن تشارك في المؤتمر كل من الحكومة ، الأحزاب السودانية وحركة
التمرد ومراقبون من الدول المجاورة .
- ٤/ أن تتضمن أجندة المؤتمر الموضوعات الآتية :-
 - (أ) طبيعة الدولة اقليمية أم فدرالية .
 - (ب) موضوع الدين والسياسة .
 - (ج) الهوية العربية الافريقية .
 - (د) توزيع الثروة والتنمية العادلة .
 - (هـ) المشاركة في السلطة في الاطار الديمقراطي .

٥ أن تشكل قرارات المؤتمر مناق الشعب لسوداني وأن تكون الأساس لصياغة لدستور الدائم للبلاد

ثالثاً . في حالة نجاح المؤتمر تتخذ الترتيبات التالية :-

- (أ) اعلان لعفو العام لاتمام عمليات التعويض و لاصلاح
- (ب) وضع صيغة لمشاركة حركة التمرد في الحكومة .
- (ج) وضع برنامج لتعويض اللاجئين السودانيين .
- (د) وضع برنامج لاعادة توطين المواطنين النازحين .
- (هـ) وضع خطة طموحة لاعادة تاهيل وتنمية المناطق المتأثرة بالحرب

أهم سمات هذه المبادرات :-

- ١ / انها امتداد لخطة الدولة الذي بدأ يتحدد منذ الانتفاضة والداعي للحوار والسلام وتند لعنف العسكري وتبنى الحل السلمى الديمقراطى
- ٢ / توسع فعدة لمشاركة الشعبه برك لىاب مفتوح أمام الأحزاب والمنظمات والأفراد للاتصال بحركة التمرد .

مبادرات التجمع الوطنى نحو السلام :

فى الفترة الانتقالية :-

- ١ / سان لتجمع ٨ ابريل ١٩٨٥ م ويحتوى على ماشدة حركة التمرد باتخاذ موقف ايجابى نحو السلام والحضور إلى الخرطوم .
- ٢ / الرسائل الموجهة من التجمع بحركة لتمرد فى الفترة من ١٦ مايو

١٩٨٥ م الى ٢٦ فبراير ١٩٨٦ م كانت هذه الرسائل للتمهيد للقاء وفد التجمع بحركة التمرد .

٣ اجتماع وفد التجمع وحركة لتمرد ٢٣ فبراير ١٩٨٦ م وتمخص هذا الاجتماع عن :-

(أ) ترحيب حركة التمرد بالتفاوض مع التجمع .

(ب) الاتفاق على قومه المشكلة وأنها ليست مشكلة افليم معين ومن ثم الاتفاق على حلها عن طريق الحوار الوطني .

٤ اعلان كوكادام :- فيه تم الاتفاق بين التجمع وحركة التمرد على الآتي :-

(أ) الشروط المسبقة التي تمهد وتساعد على خلق المناخ الملائم لعقد المؤتمر القومي الدستوري وهي :-

١ - رفع حالة الطوارئ

٢ - الالتزام بمناقشة مشكلة السودان الاساسية وليس بما يسمى مشكلة الجنوب .

٣ - إلغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣ م وكل القوانين المقيدة للحريات

٤ - العمل بدستور ٥٦ المعدل لسنة ١٩٦٤ مع اضافة الحكم الالفلمى وأى مسائل أخرى تتفق عليها القوى السياسية .

٥ - إلغاء الاتفاقيات التي تمت مع أى اقطار أخرى والتي تمس سيادة السودان .

٦ - من المحاولات المستمرة من الطرفين لاتخاذ الاجراءات الضرورية

واللازمة لوقف إطلاق النار .

(ب) لالتزام محل الحكومة بعد قيام المؤتمر القومي لدستورى

ولاستعاضه عنها بحكومة اسقالية تمثل كل القوى السياسية

(ج) عقد المؤتمر القومى لدستورى تحت رايات السلام والديمقراطية

(د) الاتفاق على أن تحوى أحندة المؤتمر القومى الدستورى -

١ - المشكلة القومية .

٢ - المشكلة الدينية .

٣ - حقوق الانسان

٤ - نظام الحكم .

٥ - التنمية غير المتوازنة .

٦ - الموارد الطبيعية .

٧ - القوات النظامية والترتبات الأمنية .

٨ - مشكلة الثقافة والتعليم .

٩ - السياسة الخارجية .

(هـ) عهد المؤتمر لقومى الدستورى فى لخرطوم فى يونيو ١٩٨٦ م

(و) تكوين لجنة مشتركة من الطرفين لاجراء المشاورات المنتظمة

فى فترة الحكومة المنتخبة :-

تمثلت فى اجماعات اللجنة المشتركة من لتجمع الوطنى وحركة

التسرد ١٧ مايو - ٢٤ يونيو / ١١ أغسطس ١٩٨٦م وتمخضت تلك

الاجتماعات عن :-

* التأكيد على الالتزام بقررت كوكادام كأحدة للمؤتمر

* استعراض آراء منظمات الاغاثة من الحائنين .

* استعراض جهود الحكومة المنتخبة من أجل لسلام والصعوبات التي

تواجهها في تنفيذ مبررات كوكادام ومساعدتها في تهيئة المناخ الملائم لعقد

المؤتمر الدستوري .

* توسيع قاعدة المشاركة في الحوار بتكوين اللجنة الشعبية القومية

* استعراض القواس البدنية لقواس ستتمر ١٩٨٣ م ومقاربة دستور

٥٦ المعدل لسنة ٦٤ بدستور ١٩٨٥ م .

* حث الحكومة المنتخبة على تهيئة لمناخ السياسي المناسب لعقد

المؤتمر القومي الدستوري .

وتم الاتفاق حول هذه النقاط وصدر بيان مشترك بذلك

السمات العامة لمساعى التجمع :-

(١) ان لاجتماعات المباشرة كانت ذات حدودى حيث حصلت الى

الاتفاق على فومية المشاكل الخلافة وولد عنها كوكادام الذى يعتبر أكبر

انجاز للتجمع .

(٢) ان التجمع كان يعمل بدون تنسيق مع أجهزة لحكم مما أدى الى

تعدد الحكومات عن اعلان كوكادام وكل اتفاقات التجمع مع حركه

التمرد .

(٢) ان التجمع لم يخف تعاطفه مع مواقف حركة التمرد بدليل ان الحركة استطاعت ان تضمن شروطها للسلام في اعلان كوكادام

مبادرات الأحزاب السياسية (٨٦ - ٨٩)

بعد الانتفاضة قامت الأحزاب السياسية سلورة وصباغة رؤيتها فيما يخص قصة الحبوب والبحث عن السلام وتقدمت بطرحها في هذا المجال للمواطنين في لداخل ولحركة التمرد الشعبية في الخارج وكان ذلك اما في شكل بيانات أو لقاءات عن طريق وفود منفصلة عن هذه الاحزاب ووفود من عدة أحزاب داخل التجمع الوطني .

مبادرات حزب الأمة

عقد حزب الأمة عدة لقاءات مع حركة التمرد من خلال ممثليه في التجمع الوطني وكانت آرائه ومواقفه من لحركة مطابقة لمواقف التجمع لوطنى . ذ وقع على اعلان كوكادام إلا أن هذه المواقف طرا عليها بعض التعديل والتخطيط بعد تولى الحزب رئاسة الحكومة بعد الانتخابات فصارت مواقفه مطابقة بمواقف الحكومة التي استعرضناها سابقاً

مبادرات الاتحادى الديمقراطى

تمثلت مبادرات حزب الاتحادى الديمقراطى في طرح الفضة على نفس الأسس الواردة الذكر في دستور ١٩٦٨ مع مراعاة لمستجدات التي ظهرت والمشكلات لتي أفرها التطبق في الفترة السابقة .

ولهذا يقرر الحرب الخطوة الأولى اللازمة لحل المشكلة وعلاج آثارها تتمثل في الوفاء الفوري لاطلاق النار ثم الجلوس على مائدة الحوار وللحرب مبادرات تتمثل في لقاء وفده بحركة التمرد في الفترة من ١٨ - ٢٠ أغسطس ١٩٨٦ وتم الاتفاق في هذا اللقاء على الآتي :-

١) مائدة الأسيرة الدولية والمنظمات الانسانية والخيرية لتقديم المساعدات للمتضررين في كافة أرجاء السودان .

٢) مائدة القوى السياسية السودانية للعمل على تهئة المناخ الملائم لعقد المؤتمر الدستوري وتحقيق الاستقرار .

٣) مائدة الشعب السوداني للتخلي بالقظة وتقويت الفرصة على المتريصين .

٤) ضرورة لقاء السيد محمد عثمان المرغسي زعيم الحرب الاتحادي لديمقراطي وحوار قرني وضرورة لقاء الوفدين مرة أخرى

الجهة الاسلامية القومية

لايمان الجهة الاسلامية القومية بالحل السلمي للمشكلة رأت أن يعقد مؤتمر يشترك فيه الجميع بما فهم حركة التمرد ولكنها اشترطت لاشتراكها أن تكف عن أعمال العنف والعدوان ثم أنها تتقدم برؤية محددة لنظام الحكم في البلاد والذي ترى أن يكون فدراليا ولتوضح رؤيتها هذه فقد أرسلت الجهة وفدا منها إلى كل من أشوسا وكيسا ويوغندا وانجلترا حيث اتصت بمدوبي حركة التمرد وتقدمت لهم بطرحها والذي

طرح أيضا على المواطنين والاحزاب السياسية جميعاً بالدخل فيما يعرف بميثاق السودان .

الحزب الشيوعى السودانى

قرر الحزب الذى دعى السودانى فى مبادرته لى اعلها فى ١٣ يونيو ١٩٨٧ م الآتى :-

- ١) لا مخرج للسودان من مشاكته ، لا عمر ترسيع النظام الديمقراطى والذى يكفل الحوار لكافة الأطراف السودانية .
- ٢) لا بد من ابقاء الحرب فى الجنوب والاتفاق على الحل السلمى الديمقراطى للنزاع .
- ٣) هالك فرصة لاتفاق كاه القوى السياسية بعقد المؤتمر القومى الدستورى والتعجيل بوضع الحدود المناسبة لمشاكل السودان
- ٤) لا بد من تهئة لمباح لعقد المؤتمر القومى الدستورى وما جاء فى اعلان كوكادام يمثل مرتكزا أساسيا لذلك .

واقترحوا الخطوات الآتية لوقف إطلاق النار :

- ١/ رفع حالة الطوارئ فوراً .
- ٢/ حل ما يسمى بالمنظمات الصديقة ووقف تسليح القبائل .
- ٣/ فتح طرق المواصلات وتأمينها .
- ٤/ تقويم أجهزة الأمن فى مناطق التماس لمنع الاشتباكات القبلية

كما اقترحوا الآتى لتهيئة المناخ لعقد المؤتمر القومى الدستورى .

١) إلغاء تفاعلة الدفاع المشترك مع مصر وكل الانفاقيات المشابهة

٢) إلغاء فواس ستمبر ١٩٨٣ م واعادة لعمل بالقواس التى كانت

سائدة قبلها

٣) عدم التمسك فى أية قضايا مما يقع تحت صلاحيات المؤتمر القومى

الدستورى .

مبادرة الأحزاب الأفريقية - ستمبر ١٩٨٧ م :-

قام وفد من الأحزاب الأفريقية السودانية بزيارة كل من اثيوبيا ،
يوغندا وكينيا ولتقى بحركة التمرد ورعماة تلك الدول ، وتمخضت تلك
الزيارة عن توقيعها لثلاثة فواس التزمت فيها بشى حص حركه التمرد
والتوقيع على اعلان كوكادام .

ورغم أن رد فعل للحكومة والأحزاب الأخرى نحو هذه الزيارة حاصه
اعلان مسر أديس أبابا للسلام كان انعكاسا لأن الوفد لم يعكس صدق
مبادرات الحكومة للسلام ووجه الانتقاد لمواقفها نحو السلام مما ترتب
عنه عدم تناول هذه المبادرة بالاهتمام الكافى من جانب الحكومة
والاحزاب السياسية وكانت من نتائجها :-

١) توحيد نظرة لحوسس نحو أسباب لمشكلة وكيفية حلها مما يريد

من فرصة الوصول لاجتماع سودانى حول القضايا الكبرى .

٢) توسيع قاعدة مؤيدى اعلان كوكادام والذى رتب فيه العديد من

القوى السياسية الأساس الوحيد للوصول للسلام .

٣ اعطاء الأحرار الحرية بعدا حقيقيا داخل المشكلة مما يؤهل ان يؤدي الى تقارب وجهات النظر نحو المؤتمر لقومى لدمسورى وتوحيد الجهة لداحية وهى رسة لارمه لوحدة لامة وتمكن الدولة من تحقيق أهدافها

٤ تأكيد كل من كس ووعيدا مساندتهم لجهود السلام وعادة الاستقرار فى السودان .

السمات العامة لمبادرات الأحرار السياسية نحو السلام -

١- جميع لأحرار ورؤيتها للمشكلة سوء ، تلك التى فى شمال البلاد أو جنوبها من أقصى الشمال الى أقصى الجنوب تتفق فى الاعتراف بالمشكلة وفى أسبابها وبواعثها ونها كانت هالك اختلافات طبقة فما تراه لعلاجها الا أنها تتفق جميعا فى أن لحل سلمى هو الحل الوحيد لمطروح والدى مدخله هو الحوار لوطى عبر مؤتمر قومى يحلن اليه الجميع بطرح م يديهم من آراء وفكار تقود فى محصلنها لاجاد الحل الدائم للمشكلة فى اطار السودان الموحد .

مبادرات الأفراد والمؤسسات من أجل السلام -

مبادرة حوزيف لاقو :-

وتضمنت الآتى :-

أ) دعوة الطرفين لانتهاء الحرب عن طريق الحوار

ب) قومية المشكلة

ج) ان الحوسس هم الاكثر تصورا من الحرب فعلى حركة التمرد التى تدعى تمثيلهم الاسراع بانتهاء الحرب .

د) ان لدعوة الاشتراكية التى تتساها حركة التمرد لا تحدد القول والرضى من السودانين فى الشمال والجنوب لتدينهم .

هـ) الاقتراح بالاحراعات التالية لحل المشكلة .

١/ وقف اطلاق النار من الحائنين .

٢/ قيام حكومة قومية تمهيدية .

٣/ تعيين ادارة للجنوب بالشكل القائم فى تلك الفترة .

٤/ اعادة بناء الحش القومى على أسس نسبية .

٥ . أن يكون مجلس رأس لدولة من خمسة أعضاء اثس منهم من

الجنوب ، وأن تكون رئاسة المجلس دورية .

مبادرة وفد الاساقفة المسيحيين - ديسمبر ١٩٨٥ م

وأهم المقترحات التى قدموها لاحلال السلام هى :-

١) الغاء قوانين الشريعة

(٢) ايجاد الحلول الحذرية للمشاكل الاقتصادية والسياسية

والاجتماعية

ندوة واشنطن ١٦ - ١٧ فبراير ١٩٨٧ م

عقد هذه الندوة مركز وودرو ويلسون الدولي للعلماء فى الفترة من ١٦ - ١٧ فبراير ١٩٨٧ م لمناقشة معضلات وفرص السلام والوحدة فى السودان وشارك فى الندوة مجموعة من الباحثين والمثقفين السودانيين تعكس حواراً واسعاً لمختلف القطاعات السياسية بما فهم حركة التمرد بالإضافة لمجموعة من الباحثين والمختصين الأمريكيين والأوروبيين فى شئون السودان .

وعلق السودان أملاً على هذه الندوة بأن تكون مبادرة سلام تستجيب لها حركة التمرد وعلى الرغم من أن الندوة لم تهدف للتوصل لحل أو الخروج بتوصيات فإن اجماعاً قد تبلور من خلال المناقشات الصريحة والساعة فى الآتى :-

- (١) لتأكيد على الحاجة الملحة للسلام والوحدة والديمقراطية
- (٢) اعتماد لدين كأساس لدستور قومى فى مجتمع متعدد الأديان والثقافات أمر فى غاية الخطورة .
- (٣) ان المبادرات الواردة فى اعلان كوكادام تشكل أساساً إيجابياً لوقف إطلاق النار وبداية عملية السلام .
- (٤) رغم اتصاح تأثير القوى لأجنبية على محرى الصراع فى السودان

فإن الرأي الغالب للمشاركة هو أن هذه القوى لن تستطيع إحهاض عملية السلام عندما تتفق الأطراف السودانية على وقف إطلاق النار وبدء المفاوضات .

٥) ليس هناك إمكانية لحسم الصراع عسكرياً .

٦) أن ظاهرة الميليشيات القليلة المسلحة تشكل عاملاً سلبياً يزيد من تفاقم الصراع .

٧) صياغة دستور يناسب بلداً متعدد الأعراق والهويات ينسب على القواعد الآتية :-

أ / أن يكفل الدستور معياراً لسرالياً لحكم اقليمى يتوفق مع ضرورات حكم مركزى فاعل فى شكل بناء مركب .

ب / أن يحوى الدستور على نظام للمراجعة والتوازن لمنع تحكم اقليمى أو مجموعة وأن تضبط دستورياً سلطات كل حاكم سياسى .

ج / إعادة هيكلية السلطة فى المركز .

د / تمتين العلاقة بين المركز والاقاليم وحلق اسلوب لاعادة توزيع الثروة

هـ / أن يكون من أهداف الدستور حلق المؤسسات والمصادر الملائمة

لتنمية المجتمعات التقليدية .

و / حلق الظروف اللازمة لبناء جيش وطنى يراعى فيه التمثيل القومى .

مبادرة الجنرال أوبا ساجو - أغسطس ١٩٨٧ م -

وتضمنت الملاحظات التالية :-

(١) أن الاسباب الرئيسة للصراع تتلخص فى علاقة الدس بالدولة والتوازن الاقتصادى والعس المترتب عليها غياب المساواة فى الحقوق السياسية بالاضافة إلى الهوية القومية .

(٢) أن كل القوى السياسية المنصارعة تجمع على أن المؤتمر القومى الدستورى هو المسر الأمثل لايحاد لحلول للمشاكل التى تدور حول الصراع .

(٣) هناك عدم وصوح فى الرؤيا حول بعض القضايا الحوية ولاعتماد على مفاهيم مبنية على أشياء غير مؤكدة .

(٤) هناك قدر من سوء الفهم لدى الطرفين تتجلى للفجوة فى الاتصال بينهما

(٥) هناك أزمة مصداقية بين الحكومة والذين خارجها

(٦) هناك اختلافات جوهرية فى توجهات طرفى الصراع فالنظام السائد فى البلاد هو نظام لىرالى فى حين أن الحركة الشعبية حركة تحررية تتبنى الفكر الاشتراكى ولكل مفاهيمه التى تختلف عن الآخر

(٧) هناك اتفاق على الآتى :-

أ/ ضرورة كسر حالة الحمود السائد وتنشيط جهود السلام

ب/ أن الحرب لا يمكن لأى من الطرفين كسها .

ج/ أن أى انقلاب عسكرى لن يقود لحل جذرى للمشاكل القومية

د/ تكوين لجنة قومية شعبية تصمم كل الأطراف السياسية لخلق أرضية مشتركة لعقد المؤتمر الدستوري .

وتقدم الجنرال أوبا سانحو ود فرانسيس دينق بالمقترحات الآتية لكسر حالة الجمود :-

* ان تقوم اللجنة القومية الشعبية بالآتي :-

١/ تهيئة المناخ المناسب لعقد المؤتمر القومي الدستوري باعادة حسمور الثقة وازالة مخاوف الجماعات الأخرى .

٢/ ازالة العثرات التي تقف حائراً في طريق السلام مثل قوانين سستمر ١٩٨٢ والاتفاقات الدفاعية .

٣/ تحديد أجندة المؤتمر القومي الدستوري .

* احراء تعديلات دستورية وادارية لتحقيق مبدأ الوحدة في ظل التنوع

مبادرة الرئيس اليوغندي موسفيني ١٩٨٧ م

وتضمنت الاقتراحات بازالة الاسباب الحدرية للصراع كما

ببها وفد الاحزاب الافريقية والذي التقى به في عنتي وهي :-

أ/ مسألة الدين

ب/ المشاركة في السلطة

ج/ التنمية غير المتوازنة

د/ غياب العدالة الاجتماعية في السودان

أهم سمات مساعي الأفراد والمنظمات من أجل السلام :-

- أ) الدعوة للحوار
- ب) إزالة أسباب الصراع
- ج) التأكيد على فصل الدين عن الدولة .

موقف حركة التمرد تجاه جهود السلام :-

- قبل وأثناء الانتفاضة أوضحت حركة التمرد مبادئها وأهدافها في السان الذي أصدرته في ٢٢ مارس ١٩٨٥ والتي أوجرتها في الآتي :-
- أ/ الالتزام بتحرير السودان وضمان وحدة شعبه .
 - ب/ الالتزام بحل قضايا الدين في إطار الاقتناع التام لكل المواطنين .
 - ج/ إعادة صياغة السلطة المركزية .
 - د/ مساندة الحكم الاقليمي أو الفيدرالي بما يضمن بناء السودان الجديد . وفي نفس السان تقدمت بأولى مبادراتها لانتهاء الحرب والتي تمثلت في الآتي :-

أ/ دعوتها باجراء تفاوض مباشر مع صغار الضباط وضباط الصف والجنود الذين يحاربون في الميدان .

ب/ الدعوة لاجراء حوار في شكل مؤتمر وطني يضم جيش التمرد والعناصر الوطنية داخل الحش السوداني على حد تعبيرهم بالاصافة إلى القوى الديمقراطية في البلاد لمناقشة أسس حل القضايا التي تواجه الأمة

بعد الانتفاضة اتسمت مواقف حركة التمرد تجاه جهود ومبادرات السلام بالرفض اما مباشرة أو بوضع الشروط التعجيزية أمام تلك الجهود أو

القيام بعمليات تنسّف تلك الجهود ويظهر ذلك فى بياناتها وأفعالها عقب كل مبادرة كما يلى :-

١٠ عقب الانتفاضة مباشرة وبعد بيان لتجمع الوطنى فى ١٨ ابريل ، والذى يدعو فيه حركة التمرد للانضمام لصفوف القوى الوطنية واتخاذ موقعها الطبيعى بس القوى التى فحرت الانتفاضة أصدرت الحركة بيانا أذيع عبر ذاعتها فى ١٩ ابريل ١٩٨٥ م شنت فيه هجوماً قاسيا على المجلس العسكرى الانتقالى ووصفتهم بمايو الثانية ، ودعتهم لتسليم السلطة للشعب خلال فترة اسبوع .

١٢ فى يومى ٢٦ - ٢٧ مايو وبمبادرة احياء الذكرى السنوية لقيام الحركة أصدرت الحركة بياناً آخر هاجمت فيه المجلس العسكرى الانتقالى ودعت جماهير الشعب لمواصلة الانتفاضة ضد العسكرىين مع تكرار التأكيد واستعدادها التام للدخول فى نقاش القضايا الاساسية والحوار مع القوى الوطنية وفق تعبيرها .

١٣ فى أول سبتمبر ادعت لحركة أنها تريد تسليم ردها على خطاب د لحرولى دفع الله رئيس مجلس الوزراء الانتقالى الذى أرسنه فى أول يونيو وانها سوف تسلم ذلك الخطاب ولكن عوضاً عن ذلك قامت بمحاصرة مدينة الناصر الموقع الذى حددته لتسليم الرد مما اشعل الموقف وكاد ان يقود للمواجهة بين القوتين .

١٤ بعد ١٥ يوماً من مبادرة السد الصادق المهدى ولماائه نقرنق فى يوليو ١٩٨٦ بأديس نانا قامت الحركة الشعبية (التمرد) باسقاط طائرة

مدينة في ١٦ أغسطس ١٩٨٦ م بملكال مما أدى إلى اغلاق قنوات الحوار والتفاوض .

(٥) في اعقاب مبادرة السيد رئيس الوزراء في ٦ ابريل ١٩٨٧ رفضت الحركة تلك المبادرة بحجج ان المبادرة لم تكن معبوة لهم وانما لمن يهمه الأمر وأنها لم تكن في ورق مروس وأنها لم تسلم لهم بالطريقة الصحيحة ، بذلك أهملت الحركة روح المبادرة واهتمت بالشكليات . وزيادة على ذلك قامت باسقاط طائرة مدنية أخرى فوق سماء ملكال في ٥ مايو ١٩٨٧ م

(٦) عقب مبادرة الجنرال أوبا سانحو ود . فرانسيس ديتق في أغسطس ١٩٨٧ قامت الحركة بنسف قطار الاغاثة المتجه إلى واو وأويل

(٧) معارضة حركة التمرد لكل الجهود المبذولة لنقل الاغاثة للمتضررين بالحبوب وتهديدها بضرب الأهداف المتحركة دون استثناء .

(٨) في ١٩٨٨ ادت حركة التمرد بعض المواقف الايحاسة والتي وردت في خطاب قرنق في اذاعته في ١٢ ، ١٣ يوليو ١٩٨٨ وتمثلت تلك الايجابيات في الآتي :-

- ١/ الدعوة للدخول في المفاوضات دون شروط مسبقة .
- ٢/ الدعوة لعقد اتفاق كوكادام : لتشارك فيه كل القوى السياسية
- تلبية لمنطق السيد رئيس الوزراء .
- ٣/ الاستعداد للنظر في أمر وقف اطلاق النار عند بدء المحادثات

السمات العامة لمواقف حركة التمرد :-

- ١/ في بياناتها وخطاباتها ركزت الحركة على توضيح موقفها وادعائها بالانحياز إلى الجماهير والقوى التقدمية في الداخل
- ٢/ تأكيد اهتمامهم بالحوار الأكثر شمولاً للقضايا الوطنية وليس مشكلة الجنوب .
- ٣/ تحديد شروط مسقة عينها مما عمل على تأخير الوصول إلى اتفاق في هذا المجال .
- ٤/ اتناع رفضها للمبادرات السلمية التي قامت بها جهات أخرى بعمليات حربية لنسف تلك المبادرات .

نقاط الاتفاق في مبادرات السلام :-

- هناك نقاط اتفقت عليها كل المبادرات التي قدمت من كل الأطراف نحو السلام وتمثلت تلك النقاط في :-
- (١) قومية المشكلة
 - (٢) حل المشكلة في إطار السودان الموحد .
 - (٣) ان للجنوب وضعاً خاصاً تميز بالاهمال في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والتنمية مما خلق احساساً موروثاً ومتزايداً بالاهمال والغبس لدى أهل الجنوب ترسخ في أذهانهم بأن منطقتهم مهملة ومتخلفة ومحرومة خاصة وان مشاركتهم في حياة البلاد السياسية والاقتصادية لا تناسب وحجمهم السكاني .

- (٤) ان حل المشكلة يجب ان يكون سلمياً بالتفاهم والاقناع مما يلزم
ن يحلن الجمع الى مائدة الحوار والتفاوض في المؤتمر القومي الدستوري .
(٥) ان لا بداية للسير في طريق السلام الا بوقف اطلاق النار
(٦) الغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣ م .

نقاط الاختلاف في مبادرات السلام :-

- ١/ الخلاف حول الدليل لقوانين سبتمبر ١٩٨٣ م .
٢/ رفع حالة الطوارئ .
٣/ تحديد الرؤية للحركة هل هي حركة وطنية صادقة في نواياها أم
هل هي حركة تمرد .
٤/ حل المشكلة هل في إطار الحكم الاقليمي أم في إطار الحكم
الذاتي .
٥/ الأخذ باعلان كوكادام كما جاء في صيغته المعلنة كأساس للمؤتمر
القومي الدستوري .

تطورات مبادرة الاتحادى الديمقراطى والحركة الشعبية « التمرد »

شغلت مسطرة الحرب الاتحادى الديمقراطى المحل وحركة التمرد
التي وقعت في ١٦/١١/١٩٨٨ م الرأي العام السودانى والعالمى بسبب الشد
والحذب التي تعرضت لها وسبب الانقسامات الداخلية التي أفرزتها
والتمثلة في قبول أطراف لها ورفض البعض ومساومة الآخرين عليها .
وقد سبق هذه الاتفاقية صدور بيانين عن الحابيين في أغسطس وأكتوبر

من نفس العام .

ففى أغسطس ١٩٨٨م التقى وفد الاتحادى الديمقراطى برئاسة سيد أحمد الحسين بوفد حركة التمرد ، وقد اتفق الطرفان على ضرورة اللقاء مرة أخرى بين الوفدين فى فترة لا تتعدى الاسبوعين من تاريخ اعلان هذا البيان على أن يلتقى الميرغنى وقرتنق فى القريب العاجل . كما ناشد الاسرة الدولية والمنظمات الانسانية بالاسراع فى تقديم المساعدات للمتضررين من آثار السيول والفيضانات خاصة فى الخرطوم والجنوب والشرق والشمال . كما ناشد القوى السياسية السودانية للعمل الدؤوب لتهيئة المناخ الملائم لتحقيق السلام والتحلل بالنقطة .

نص البيان المشترك للحزب الاتحادى الديمقراطى والحركة الشعبية

الفترة من ٨ إلى ٢٠ من أغسطس ١٩٨٨ م بأديس أبابا

« فى حو ودى معافى من كل الحساسات تم الاجتماع بين وفد الاتحادى الديمقراطى برئاسة سيد أحمد الحسين نائب الأمين العام للحزب مع وفد الحركة الشعبية والحيش الشعبى لتحرير السودان برئاسة الدكتور لام كول احاوين العضو المناوب فى الحركة السياسية العسكرية العليا للحركة الشعبية والحيش الشعبى لتحرير السودان فى أديس أبابا فى الفترة من ١٨ إلى ٢٠ من أغسطس ١٩٨٨ م .

سادت كل الاجتماعات روح الاحاء والحدية التامة والحوار الهادف

الصريح والثقة المتبادلة تم فيها بحث جميع المشاكل القومية واستعراض كافة الحلول العملية التي من شأنها دفع عملية السلام إلى الامام وفي هذا الاطار كانت وجهات نظر الطرفين متطابقة تماماً حيث اتفقا على ضرورة استمرار الحوار للوصول إلى الصيغة العملية التي ستدفع وتحقق مهام المؤتمر القومي الدستوري المرتقب .

وانطلاقاً من حرص الطرفين على وحب تحقيق آماني شعبنا في السلام الحقيقي والاستقرار تم الاتفاق على الآتي :-

(١) ضرورة اللقاء مرة أخرى بين الوفدين في فترة لا تتعدى الاسبوعين من تاريخ اعلان هذا البيان .

(٢) ضرورة لقاء الرعيمين السيد محمد عثمان المرغسي والدكتور حور قرنق دي مسور رئيس القيادة السياسية العسكرية العليا للحركة والحش الشعبي لتحرير السودان في القريب العاجل .

(٣) يناشد الطرفان الاسرة الدولية والمنظمات الانسانية والخيرية بالاسراع في تقديم المساعدات للمتضررين من آثار السيون والفيضانات خاصة في الخرطوم والجنوب والشرق والشمال .

(٤) يناشد الطرفان كل القوى السياسية السودانية على ضرورة العمل الدؤوب لهصة المباح الملائم لتحقيق رغبة شعبنا في السلام والاستقرار عن طريق عقد المؤتمر القومي الدستوري في القريب العاجل .

(٥) يناشد الطرفان كل أبناء شعبنا العظيم التحلي بالقبظة التامة

وتفويت الفرصة على المترشحين بالشعب والتي ترفض الاحماع الوطنى
وتعرض البلاد للتفرقة والشتات .

وعاش نضال الشعب السودانى

أديس أبابا فى ٢٠ أغسطس عام ١٩٨٨ م

الامضاء :-

سيد أحمد الحسين

د . لام أكول

عن الحركة الشعبية عن الحزب الاتحادى الديمقراطى

ومواصلة لهذا الاجتماع عقد فى الفترة من ١٥ - ١٧ أكتوبر الاجتماع
الثانى بين الوفدين وتم الاتفاق على عقد المؤتمر الدستورى فى معاد لا
يتجاوز نهاية شهر ديسمبر ١٩٨٨ م .

وقد توجت هذه الاتصالات بتوقيع مبادرة السلام السودانية بين المبرغنى
وفرئق فى ١٦/١١/١٩٨٨ م فى أديس أبابا والتي نصت على تهئة المناخ
المناسب لقيام المؤتمر الدستورى وفى هذا الاطار تحمد مواد لحدود
الشرعية وكافة المواد ذات الصلة بقوانين الشريعة الاسلامة والا تصدر اية
قوانين تحتوى على تلك المواد لحين انعقاد المؤتمر القومى الدستورى
والفصل النهائى فى مسألة القوانين والغاء كل الاتفاقيات العسكرية المبرمة
بين السودان والدول الأخرى ورفع حالة الطوارئ ووقف اطلاق النار

مبادرة حكومة السودان للسلام ١٩٨٩

(١) مقدمة :

تم اللقاء بين الحكومة وحركة التمرد بأبنا في أغسطس ١٩٨٩م وتم الاتفاق خلاله على :-

- ١ - استمرار الحوار بغية الوصول إلى حل شامل وفي هذا الإطار تعهد الطرفان بتقديم تصور متكامل لحل القضايا الخلافية
- ٢ - اتفق الطرفان على استمرار عمليات الاغاثة في المناطق المتأثرة بالحرب عبر شريان الحياة .
- ٣ - تفق الطرفان على قناة اتصال مباشرة هي سفارة السودان بآديس أبابا .

ثم انعقد اللقاء الثاني بين الحكومة وحركة التمرد سروري في ديسمبر ١٩٨٩م حيث طرحت الحكومة برنامحها للسلام والمتمثل في مقررات مؤتمر الحوار لوطنى حول قضايا السلام وتم الاتفاق على أن ذلك البرنامج يمثل أساساً بناءً لحل سلمى دائم وفي لقاء أبوحا وقع الطرفان على بيان مشترك فى ٤ يونيو ١٩٩٢م والذي أمن على :-

- ١ - الحل السلمى لقضايا السودان .
- ٢ - الاعتراف بالتنوع الثقافى والعرقى والدينى للسودان
- ٣ - توزيع عادل للثروة ومشاركة عادلة فى السلطة .
- ٤ - إعادة تعمير المناطق المتأثرة بالحرب خلال الفترة الانتقالية .

٥ - اتفق الطرفان على التوصل إلى إجراءات انتقالية لازالة المخاوف وساء الثقة بين السودانس كافة وأن تحت تفاصيلها خلال الحولة الثانية من مباحثات أبوحا

(٢) مبادئ أساسية :

١ - السودان فطر واحد متنوع الاعراف والثقافات ويجمع بين أهله العديد من العادات المشتركة والمواطنة والأخوة وحب الوطن .

٢ - يحكم السودان عمر نظام فيدرالى ويتكون حاليا من تسعة ولايات ويتم نقل السلطات للولايات عمر التطور الطسعى المتدرج المدروس بعناية

٣ - مر السودان بمد استقلاله تتحارب سياسة متعددة متقلبا بين الديمقراطية والعسكرية والتعددية وبظام الحرب الواحد حتى توصل الشعب لسودانى عمر هذه التحارب إلى ديمقراطية المشاركة الممثلة فى نظام المؤتمرات .

٤ - ظلت الشريعة الاسلامة تشكل محورا أساسا للعمل السياسى فى السودان حتى استقر تطبيقها فى كل السودان واعترافا بواقع التنوع توصل الشعب السودانى عمر مقررات لحوار الوطنى حول فضايا السلام إلى استثناء المناطق ذات العالسة عمر المسلمة من تطبق الشريعة الحائنة واعتماد العرف كمصدر للتشريع .

٥ - تعتبر المواطنة هى الاساس النى يتم عليه بناء الوحدة الوطنية وتتخذ لتولى المناصب الدستورية ولتعبدية والتشريعية والوظائف التنفيذية

الأخرى دون النظر إلى الدين أو العرق أو الجنس .

٦ - تعبر الدول عن واقع التسوع الثقافى والعرقى للسودان وتتاح للمجتمع فرص التعبير عن كل مكوناته الثقافية والعرقية بما يؤكد ارتباط المواطن السودانى بسودانيته التى تمثل جميع شرائحه وثقافته وأعرافه دون أن يكون ذلك باعثاً على العصبية أو التمحور .

٧ - تكفل حرية العقيدة والعبادة لكل السودانين وتتاح الفرصة لكل شخص للتعبير الكامل عن دينه وتنشئة أطفاله القصر على الدين الذى يرتضيه .

(٣) الاجراءات الانتقالية :

تعتبر الاجراءات الانتقالية هى المرحلة التى يتم خلالها بناء النظام الفيدرالى الذى يتأكد عمره التوزيع العادل للسلطة والقسمة العادلة للثروة وساء الثقة وإزالة المخاوف حتى يشارك كل المواطنين بهادلية فى بناء السودان وتقدمه .

١ - قسمة السلطة :

إن تطبق النظام الفيدرالى واعطاء الولايات مريد من السلطات يتطلب توفير عوامل أساسية تمكن الولاية من ممارسة سلطاتها المصوص عليها فى قانون الحكم الفيدرالى وبالطبع فان توفير تلك العوامل يحتاج لفترة انتقالية تحددتها بصورة أساسية قدرة الدولة وامكانياتها المتاحة وتأهيل الولايات لممارسة سلطاتها لتبنى الآتى :-

١ / توفير نبات أساسية في محال الطرق والاتصالات والسات الاقتصادية وغيرها .

٢ / توفير المرافق الحكومة التي تمكن من إدارة الولاية وكذلك المرافق الخدمية في محالات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية والمياه وغيرها .

٣ / أحداث تنمية اقتصادية معقولة تمكن الولاية من ايجاد مصادر تمويل لمناشطها .

٤ / تأهيل الكوادر البشرية في شتى المحالات اللازمة لإدارة الولاية وتتميتها ، ويتم الانتقال المتدرج للسلطة من المركز للولاية بحيث يستقر توزيع السلطات على الآتى :-

أ / السلطات والاختصاصات الفيدرالية :

- ١ - القوات المسلحة وشئون الدفاع .
- ٢ - الأمن القومي .
- ٣ - القضاء والنيابة العمومية والمحاماة .
- ٤ - الشئون الخارجية والتمثيل الدولي والاعلامى والخارجى
- ٥ - الحدود .
- ٦ - الجنسية والهجرة والجوازات وشئون الاجانب .
- ٧ - الجمارك .
- ٨ - الضرائب (ماعدا ضرائب الولاية) .
- ٩ - تخطيط الاقتصاد القومى والتجارة الخارجية .
- ١٠ - التنمية القومية

- ١١ - العملة .
- ١٢ - النقل الفيدرالى .
- ١٣ - الطرق عابرة الولايات .
- ١٤ - المواصلات السلوكية واللاسلكية .
- ١٥ - تخطيط التعليم العالى .
- ١٦ - التخطيط التربوى والثقافى والاعلامى .
- ١٧ - المستشفيات (مكافحة الاوبئة والآفات والتخطيط الصحى)
- ١٨ - الأرض والثروات الطبيعية ورسم سياسة حماية البيئة
- ١٩ - الاحصاء .
- ٢٠ - المراجع العام .
- ٢١ - الاجهزة والمؤسسات والهيئات القومية .
- ٢٢ - الشبكة القومية للكهرباء .
- ٢٣ - المياه العابرة .
- ٢٤ - اللجنة القومية للانتخابات .
- ٢٥ - أى أمور أخرى يحددها تشريع الولاية .

ب / سلطات واختصاصات الولايات :

- ١ - أمن الولاية .
- ٢ - التنمية الاقليمية والمحلية مع مراعاة التنسيق والخطط الفدرالية
- ٣ - الضرائب لاقليمية على أن تعطىها الحكومة الفيدرالية نسبة معلومة

من جباية الضرائب المفروضة على المشاريع والخدمات الفيدرالية داخل الولاية ومن ضريبة الدخل الشخصى للموظفين والعمال بالولاية

- ٤ - تجارة الحدود وفق أحكام القانون الفيدرالى .
- ٥ - الزراعة والغابات ماعدا الأراضى الزراعية والغابات المركزية
- ٦ - تنمية الثروة الحيوانية .
- ٧ - الثروة البرية والسياحية .
- ٨ - توفير المياه الحوفية وتنمية المراعى .
- ٩ - الخدمات الصحية وإنشاء جمع مراكز العلاج والعناية الصحية .
- ١٠ - التعليم الى مستوى الثانوى العالى فى نطاق الخطط الفيدرالية
- ١١ - إنشاء مؤسسات التعليم العالى فى حدود ماتفره الخطط الفيدرالية .

- ١٢ - إنشاء وحدات الحكم المحلى ومراقبة أدائها .
- ١٣ - الطرق ووسائل الاتصال الداخلية .
- ١٤ - استخدام العاملين ماعدا التخصصات الفنية والتقنية الدقيقة والنادرة التى تنظم على المستوى الفيدرالى .
- ١٥ - إصدار الصحف وإنشاء الاذاعات المحلية .
- ١٦ - تطوير الثقافات المحلية .
- ١٧ - حماية البيئة فى نطاق التخطيط والتنسيق القومى

٢ - الدخل القومي :

لما كان التفاوت الاقتصادي والاجتماعي من افاليم السودان المختلفة والذى ورثناه من عهد الاستعمار ولم تفلح الحكومات الوطنية المتعاقبة فى معالجته . من أهم أسباب التدمير والاحساس بالظلم لدى أبناء الافاليم الأقل نمواً فإنه يتسنى للدولة الفيدرالية الجديدة التى ارتضاها أهل السودان أن تسعى لارالة ذلك التفاوت تحقيقاً للعدالة الاجتماعية واستعادة للثقة من أبناء الوطن ، ودفعاً للنهضة الاقتصادية بتكاملها وسطها فى كل أرجاء البلاد وذلك وفقاً للأسس التالية -

١ - أن تضع الدولة خطة اقتصادية واجتماعية شاملة لكل البلاد تهدف بها إلى النهوض بالبلاد عمادة ولسد الفجوة بين الافاليم خاصة بحيث تحقق توفر حاجات الحياة الأساسية من أمن وعمل وماء وصوت وتعليم وعلاج وسكن .

٢ - تراعى الدولة فى تقسيم الدخل القومي من الافاليم واختار مواقع المشروعات التنموية الكبيرة الأسس الآتية :-

- أ/ منح الأفضلية للمناطق الأقل نمواً بحسب درجة تخلفها
- ب/ الحدوى الاقتصادية للمشروع وكفاءة التوظيف
- ج/ اثر المشروع فى تحقيق الاكتفاء الذاتى لحاجات البلاد الأساسية .
- د/ تناسب التنمية مع كثافة السكان .
- هـ/ ان الأساس فى تنمية وبناء أفاليم البلاد هو الجهد الذى يبذله أبناؤها وفق مايتيح لهم النظام الفيدرالى .

٣ - تنشأ المشروعات التنموية الكبرى (زراعة كانت أم صناعة) وتدار على أساس قومي على أن تراعى الدولة تحديد نسبة من عائد المشروعات لاقليم المقر .

٤ - تعتبر مشروعات التعدين الكبرى كالترول وغيرها ثروة قومية تستفيد منها كل البلاد إلا أنه يسعى على الدولة الفدرالية توحده حزم هام من عائد تلك المشروعات في تنمية الادلم لأقل نمواً مع تحديد نسبة عادلة للاقليم الذي يوحد به المشروع ، ويمكن الاهتداء في هذا الأمر بالتحربة النيجيرية .

٥ - تشجع الدولة الاستثمار الأجنبي والوطني في المناطق الأقل نمواً وذلك بتقديم تسهيلات تمويلية وصريرة ودارية حتى يكون الاستثمار محزياً في تلك المناطق .

٦ - انشاء فروع لمؤسسات التنمية ولبنوك لقطاع العام المتخصصة في الاقاليم الأقل نمواً ، وتحديد نسبة معينة للبنوك التجارية لاستغلالها في المساهمة في تمويل المشروعات الاقتصادية التي تقوم بها حكومات الاقاليم أو القطاع الخاص .

٧ - تسعى الدولة لتقوية البنى الأساسية التي يعتمد عليها اقتصاد البلاد مع التركيز على شق الطرق العابرة وتحسين وسائل النقل والاتصال حتى تتسع دائرة النشاط الاقتصادي وتتكامل في كل اقاليم البلاد من مناطق الانتاج إلى مناطق الاستهلاك .

٨ - مراعاة تدريب وتأهيل أبناء الاقاليم الأقل نمواً على إدارة

مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مؤسسات التعليم والتدريب
الفيدرالى ، أو تقديم المساعدة اللازمة لانشاء معاهد تعليمية وتدريبية
خاصة بهم .

٩ - تقوية أجهزة التخطيط الاقتصادى القومية الاقليمية واعطاؤها
الصلاحيات والامكانيات المناسبة لاداء عملها ، على أن تمثل الاقاليم فى
كافة الأجهزة القومية ، الاستشارية منها والتنفيذية ، والتي يفصل أن تتبع
لرئيس الجمهورية ، وذلك بقصد التنسيق واستيفاء المعلومات واكتساب
الخبرة والمشاركة فى صنع القرار .

١٠ - تسعى الدولة عند تحقيق السلام لحذب القروض والمنح من
الدول الشقيقة والصديقة لتأهيل المشروعات الاقتصادية التى توقفت أو
تصرت سبب الحرب ، كما تعمل لدعوة المنظمات الطوعية للمساهمة فى
إعمار البلاد وإعادة استقرار الازحاج فى مناطقهم ون تكون للدولة أجهزة
متخصصة لذلك تعمل لتنسيق وتسهيل أعمال تلك الدول والمنظمات

٣ - الحرية الدينية :

تكفل حرية الاعتقاد والعبادة وإقامة الشعائر والدعوة والتشهير
لكافة المواطنين ، تسعى الدولة لتوقير المتدينين واحترام الأديان ورموزها .

٤ - الأجهزة التشريعية :

أ/ على المستوى الفيدرالى :- تقوم السلطة التشريعية الوطنية سن
التشريعات وصدر القواس وتكون سارية المفعول على كل السودان مادامت

تتعلق بالاحصاءات الفدرالية على الا يطبق القانون الحثائي الاسلامى على الولايات ذات الاغلبية غير المسلمة .

ب / على المستوى الولائى :- تكون للولايات محالسا التشريعية الخاصة التى تقوم بس القوانين ولتشريعات فى حدود السلطات المخولة للولاية .

ج / يحق للولاية استشاء نفسها من المواد التشريعية ذات الصفة الدينية الخالصة

٥ - القوات المسلحة :

القوات المسلحة السودانية مؤسسة قومية جامعة لكل فئات ومناطق السودان المختلفة ، ولا يحرم أى من العائدين من الانخراط فيها مادام متمتعاً بحق العفو العام ومستوفياً للشروط اللازمة للانخراط فى الخدمة العسكرية وفقاً للضوابط والنظم المعمول بها .

٦ - وقف إطلاق النار :

تكون لجنة عسكرية مشتركة من الطرفين للإشراف على إجراءات وقف إطلاق النار والتى تتمثل فى الآتى :-

- ١ - تحديد مواقع جميع القوات .
- ٢ - حصر الاسلحة والمعدات العسكرية وتجميعها .
- ٣ - الإشراف على تموين وعلاج العسكريين لحس ترتب أوصاعهم المستقلة .

٤ - الإشراف على كل الإجراءات المعمول بها في حالات تنفيذ وقف إطلاق النار .

٥ - مراقبة الالتزام بإجراءات وقف إطلاق النار .

٧ - العفو العام :

يصدر رئيس الجمهورية عقب توقيع اتفاقية السلام عملاً عاماً عن كل من حمل السلاح لأسباب سياسية ضد الدولة منذ العام ١٩٨٢ م

٨ - آلية تنفيذ الاتفاقية :

تكون لجنة عليا من الطرفين للإشراف العام على تنفيذ الاتفاقية وتكون لها لجان فنية مشتركة ومتخصصة لتنفيذ النود التفصيلية للاتفاقية .

٩ - الاستيعاب :

يتم استيعاب العائدين المقاتلين من صفوف حركة التمرد في المجالات الآتية :-

١/ الحياة العامة - من خلال المشاركة في الأجهزة التشريعية والتنفيذية والسياسية القائمة على كافة المستويات .

٢/ الانتاج - تقوم الدولة بتخطيط مشروعات انتاجية خاصة لاستيعاب العائدين ويراعى أن تساهم تلك المشروعات في النهوض بالمناطق التي تأثرت بالحرب .

- ٣/ الخدمة المدنية - وذلك باستيعاب بعض العائدين في وظائف الخدمة المدنية المختلفة استناداً على مؤهلاتهم وخبراتهم .
- ٤/ القوات المسلحة وقوات الشرطة - يتم تكوين لجنة عسكرية مشتركة من الطرفين لاستيعاب بعض العائدين في قوات الشعب المسلحة وقوات لشرطة وفقاً للضوابط والنظم المعمول بها في المحالات العسكرية
- ٥/ تتكفل الدولة بإقامة معاهد مهنية ومراكز حرفية لاستيعاب بعض لعائدين وتدريبهم في المحالات الحرفية والمهنية المختلفة
- ٦/ تتكفل الدولة بتوفير فرص التعلم للعائدين الذين حرّموا من التعليم بسبب الحرب بالمراحل المختلفة .

١٠ - التوطين وإعادة التعمير :

- ١- حرية التنقل وتملك الأراضي ولاستثمارات في أى جزء من السودان حق مكفول لكل المواطنين استناداً على هذا يحق لأى من العائدين التوجه لأى جزء من أجزاء السودان وفقاً لاختاره .
- ٢ - تتعاون حكومة السودان مع المنظمات الدولية والاقليمية في ترحيل العائدين للاماكن التى يرغبون فى التوجه إليها فنقوم الحكومة بالتعاون مع تلك الجهات بتوفير الخدمات الأساسية لهم .
- ٣ - بنشأ صندوق خاص لرعاية المعوقين بسبب الحرب ويتم استقطاب العون المحلى والعالمى له ووضع البرامج التى تؤهل المعوقين للاستفادة من قدراتهم وتوظيف طاقاتهم فى البناء والتنمية .

٤ - تتولى مؤسسة السلام والتنمية الاشراف العام على برامج التوطين
واعادة التعمير للمناطق المتأثرة بالحرب .

مراجع

- ١ - أسيل البر : « جنوب السودان . التماذى فى نقض المواثيق والعهود »
ترجمة بشير محمد سعيد - ميدلايت (القاهرة ١٩٩٢ م) .
- ٢ - بشر محمد سعيد . الرعيم الأزهرى وعصره (القاهرة ١٩٩٠ م)
- ٣ - مدثر عبد الرحيم : مشكلة جنوب السودان - طبعتها وتطورها وثر
السياسة البريطانية فى تطورها - دار جامعة الخرطوم للنشر
- ٤ - فصل عبد الرحمن على طه . المراحل التاريخية لقصة جنوب
السودان - محاضرة بالنادى السودانى بأبو ظى .
- ٥ - عبد العال عبد الله عثمان : تاريخ السودان من منظور العرف
والعقيدة أوجه الخلاف ومؤشرات الحلول - ورقة قدمت أمام مؤتمر الحوار
الوطنى - قاعة الصداقة ١٩٨٩ .
- ٦ - عبد الملك عودة . حالة جنوب السودان - ندوة التعددية فى الدول
العربية ٢٥ - ٢٧ (الأردن ١٩٨٦) .
- ٧ - تقرير لجنة آثار الحرب - مؤتمر الحوار الوطنى - الخرطوم ١٩٨٩ .

٨ - ملف جنوب السودان - مبادرات السلام : وكالة السودان للأنباء -

قسم البحوث ١٩٩٢

9 - M. O. Bashir : Revolution and nationalism in the Sudan (London 1974) .

10 - Richard Gray : A history of the southern Sudan (London 1961).

الفهرس

الموضوع	الصفحة
١ - المقدمة	٥
٢ - جذور الأزمة السياسية	٧
٣ - خلفيات مشكلة الجنوب	١٥
٤ - البحث عن حل	٢٥
٥ - الانسحاب بأقل الخسائر	٤١
٦ - الشريك المخالف	٥١
٧ - انتهاك الوفاق	٦٣
٨ - الاستقالة	٧٧
٩ - الأصابع الخارجية	٨٥
١٠ - الأيام الأخيرة	١٠١
١١ - بداية ونهاية	١١١
١٢ - نذر التدخل الأجنبي	١٢١
١٣ - أجندة الإعلام الدولي	١٣٩
١٤ - ملاحق	١٥٧
١٥ - مراجع	٢٠٣
١٦ - الفهرس	٢٠٥

كامل جرافك

٣٤٧٠٣٨٢

أزمة الوفاق

أتيح لى خلال الفترة من أبريل ١٩٨٥ إلى ١٩٨٨ أن أتابع مسار الحركة السياسية فى السودان من خلال التعاون والعمل الصحفى مع عدد من الصحف المستقلة وكنت أراقب الأحداث المتدافعة والمتزاحمة فى ذلك الوقت الذى سيطرت فيه أجواء العريضة والفوضى السياسية وترددت فيه أصدااء لأصوات تبعث الزعر وتثير الفرع.

كنا نراقب الأحداث المتسارعة المتلاحقة بخوف وإشفاق فقد اكتظت الساحة بعشرات التيارات والألوان وعشرات التنظيمات والطوائف وحشد من الصحف الصفراء التى لا تحفل بأخلاق أو ترعى ذمة.

كانت الأيام مشبعة بالتوقعات والمتغيرات .. كانت أياماً للهزيمة والانتصار وللشرف والعار، والفوضى والاستقرار والحرية والعبودية والكبرياء والانكسار والأكاذيب والحقائق.

كان الوقت وقت كل شيء ووقت لا شيء فى آن واحد .. كانت الرؤوس فارغة ومعتلنة، كانت ممثلة بالنشوة والفرحة ولكنها فارغة من الثقة فى المستقبل .. كانت الآمال كلها معلقة فى الهواء تجرفها الرياح بعيداً إلى مرافئ بعيدة مجهولة.

وهذه الصفحات تمثل رصداً للأحداث فى ذلك الوقت وقد اقتضى مرور الوقت أن أدخل عليها بعض التعديل، وقد حاولت أن تكون أقرب صورة لوقائع الأزمة السياسية التى طوقت السودان وتسببت فى انهيار فترة الديمقراطية الثالثة.

المؤلف